

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur  
et de la Recherche Scientifique  
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -  
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -  
Faculté des Sciences Economiques,  
Commerciales et des Sciences de Gestion



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة أكلي محمد أولحاج  
- البويرة -  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر LMD في العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير  
تخصص: محاسبة ومراجعة

الموضوع:

أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي  
دراسة حالة ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية البويرة  
O.P.G.I

تحت إشراف :  
الدكتور: فرج شعبان

من إعداد الطالبة:  
✓ العمري سميرة

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ. بن عماروش ..... رئيسا  
الأستاذ. سفير محمد ..... مناقشا

السنة الجامعية 2013 / 2014

## كلمة شكر

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي والدي وأن أعمل صالحا ترضاه

وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين" النمل.19.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من لم يشكر الناس لم يشكر الله، و من أسدى لكم معروفا فكافئوه، فان لم تستطيعوا فادعوا له".

نتقدم بخالص عبارات الشكر والعرفان إلى كل من ساعدني وشجعني على انجاز هذه  
المذكرة ونخص بالذكر :

الأستاذ المشرف فرج شعبان الذي أشكره خاصا على توجيهاته ونصائحه القيمة في  
مساعده الكبيرة في انجاز هذا العمل.

كما نشكر كل من الأساتذة ، أرزقي إسماعيل، صبا يحي نوال، سفير محمد،

بوسبعين تسعديت، الذي نحترم فيهم نموذج الأساتذة .

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير مسبقا لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول  
مناقشة هذه المذكرة والحكم عليها و اثرائها بأرائهم السديدة.

كما نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل عمال ديوان الترقية والتسيير العقاري  
الذين ساعدوني كثيرا في إتمام هذا العمل ونخص بالذكر دراج أعراب والمؤطر  
مصطفى و عكوش اسماعيل.

كما نشكر كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وكل من أمدنا بيد المساعدة من  
قريب أو من بعيد ولم يتسنى لنا ذكر أسمائهم.

\_بارك الله فيكم جميع\_

# الاهداء



إلى من النبي لا يكفي الحمد بمقامه وعزيز سلطانه لله ربي العالمين  
إلى اللؤلؤة التي تثير دربي، وكانت أول من لمحت عيني، إلى ما كانت و ما زلت تسكن روحي وبلسما يداوي  
جروحي ونشوة تسري في عروقي، و شمعة تحترق لتطفئ طريقي إلى من حملتني تسعة أشهر في رحمها ومدى  
العمر في قلبها إلى التي بها الرحمان وجعل تحت أقدامها الجنان.  
- أمي أمي الحبيبة الغالية -

إلى سندي وقوتي وملجئي بعد الله، إلى ضياء قلبي ونور حياتي، قمر أنار فهد لي دربي.  
- أبي الحبيب الغالي -

إلى العمين الكريمين فريد وكمال وكل عائلتهما أتمنى لهم حياة سعيدة.  
إلى من تقاسموا معي رحم أمي، ودفء العائلة متمنية لهم كل النجاح والتوفيق في باقي مشوارهم، بشير بمثابة  
الأب الثاني، و مراد برزانتته، و ممدوح الحنون، محمد بعطفه و عطائه، وزوجاتهم التي بمثابة إخوتي حكيمة، نورة،  
تسعديت ، تسعديت.

إلى أخي الصغير والغالي على قلبي رضوان أتمنى له النجاح والدلوعة الصغيرة شياء.  
إلى الكتاكيت الصغار أولاد أخواتي : صابر، سيف الله ، زين الدين ، عبد الرؤوف، عبد الودود.  
إلى أختي العزيزة كثيرا على قلبي ونور عيني نورة وأولادها كنزه، أمياس، أيوب وزوجها الكريم شعبان.  
كذلك أختي الثانية الغالية على قلبي هندة.

إلى من وجدت فيهم معنى الصداقة والوفاء والمحبة صديقاتي الغاليات على قلبي تسعديت ، إيمان، صبرينة  
، سهام، فاطمة، سامية، نبيلة، سكورة، ليندة، آنسة، آمنة، سهيلة، نوال.  
إلى الصديق العزيز والوفي الذي ساندني طيلة مشوار دراستي سفيان.  
أهدي ثمرة جهدي الى كل من يعرفني -



## ملخص الدراسة

حاولت هذه المذكرة معالجة موضوع أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي مع دراسة تطبيقية لديوان الترقية والتسيير العقاري فرع البويرة، من جهة نظريه تم التعرض إلى مفهوم حوكمة الشركات ومدى فعاليتها على جودة الإفصاح المحاسبي، ومن خلال هذه الدراسة خلصنا إلى أن نظام حوكمة الشركات هو المدخل الفعال لتحقيق جودة الإفصاح للمعلومات وذلك من خلال كسب الثقة المستثمرين مما ينعكس بالإيجاب على السوق المالي.

و من جهة اخري، ذلك في الدراسة التطبيقية لديوان الترقية و التسيير العقاري، فقد توصلنا إلى أن هذا النظام يطبق بشكل نسبي كتطبيق آليات حوكمة الشركات التي من أهمها آلية المراجعة الداخلية.

لكن هناك تقصير في تطبيق هذا النظام مثلا لا يوجد في قوانين الديوان تفعيل في مسؤوليات المدراء التنفيذيين داخل مجلس الإدارة كذلك عدم وجود قنوات للإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية، أما فيما يخص تعيين لجنة التدقيق داخل مجلس الإدارة غير متوفر تفتقر للشفافية والمصادقية.

الكلمات الافتتاحية: حوكمة الشركات، جودة الإفصاح المحاسبي، المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية ، مجلس الإدارة، المعلومات المحاسبية.

---

## Résumé

Ce mémoire a tenté d'aborder la question de l'impact de l'application des mécanismes de gouvernance d'entreprise sur la qualité de l'information comptabilisée avec étude empirique d'Office de Promotion et de Gestion Immobilière agence de Bouira.

D'une part une étude théorique a été exposée les notions de gouvernance d'entreprise et l'efficacité de la qualité de l'information comptabilisée, et à travers cette étude, nous avons conclu que le système de gouvernance d'entreprise l'entrée est efficace pour atteindre la qualité de la divulgation d'informations par gagner la confiance des investisseurs, ce qui se reflète positivement sur le marché financier.

D'autre part, dans une étude pratique sur l'Office de Promotion et de Gestion Immobilière, nous avons conclu que ce système est appliqué proportionnellement à l'application des mécanismes de gouvernance d'entreprise, au premier rang desquels le dispositif de contrôle interne.

Mais il a un échec à mettre en œuvre ce système, par exemple, n'existe pas dans les lois de l'ISC activer les responsabilités des cadres au sein du conseil d'administration ainsi que le manque de canaux pour la divulgation de la comptabilisation des états financiers, soit à l'égard de la nomination du Comité d'Audit au sein du conseil d'administration est disponible manque de transparence et de crédibilité

**Les mots clé** : la gouvernance d'entreprise, la qualité de l'information de la comptabilités, de l'audit interne, l'audit externe, conseil d'administration, l'information comptable.

قائمة الأشكال

و

الجداول

## فهرس الأشكال و الجداول

### 1. فهرس الأشكال

رقم الصفحة	العنوان	الرقم
11	الأطراف المعنوية بتطبيق حوكمة الشركات	01
17	المحددات الداخلية و الخارجية لحوكمة الشركات	02
48	معايير جودة المعلومات المحاسبية	03
50	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	04
86	قواعد الحوكمة والإفصاح وجودة التقارير وانعكاساته على قرار المستثمرين	05
88	طرق إخفاء الحقائق	05
94	دور الحوكمة في تخفيض مشكلة تضارب المصالح	07
104	أثر جودة المعلومة المحاسبية على كفاءة السوق المالي في ظل حوكمة الشركات	08
117	الهيكل التنظيمي لديوان الترقية و التسيير العقاري	09

## 2. فهرس الجداول

رقم الصفحة	العنوان	الرقم
49	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب المؤسسات الدولية:	01
60-59	الميزانية في 12/31/.....20.	02
67	قائمة التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة)	03
68	قائمة تدفقات النقدية (الطريقة الغير مباشرة)	04
125	أعضاء مجلس الإدارة للديوان.	05
126	الإطارات الإدارية لديوان الترقية والتسيير العقاري.	06
129	نسبة السيولة المختصرة	07
130	نسبة السيولة الفورية (الحالية أو الجاهزة)	08
130	نسبة السيولة العامة	09
131	المردودية المالية (RF)	10
131	نسبة التمويل الدائم	11
132	نسبة التمويل الخارجي	12
132	نسبة الاستقلالية المالية	13
133	نسبة التمويل الخاص	14
133	يبين مؤشرات التوازن المالي لسنتي (2011-2012) مع إبراز تغييرها	15

فہرست

الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	العنوان	الرقم
154_153	الميزانية العامة لديوان الترقية و التسيير العقاري	01
155	جدول حسابات النتائج لديوان الترقية و التسيير العقاري	02
156	شهادة استيفاء الايجارات	03
157	جدول تدفقات الخزينة لديوان الترقية و التسيير العقاري	04

فہرست

المحتویات

فهرس المحتويات

	العنوان
	ملخص الدراسة
	شكر وعرهان
	الإهداء
	قائمة الأشكال والجداول
	قائمة الملاحق
	فهرس المحتويات
أ	مقدمة عامة
	الفصل الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات
02	تمهيد الفصل
03	المبحث الأول: مفهوم حوكمة الشركات و أسباب ظهورها
03	المطلب الأول: أسباب ظهور نظام حوكمة الشركات
07	المطلب الثاني: ماهية حوكمة الشركات
18	المطلب الثالث جهود المنظمات الدولية في وضع قواعد حوكمة الشركات
22	المبحث الثاني: الجوانب التقييمية والأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات
22	المطلب الأول: الجوانب التقييمية لحوكمة الشركات
24	المطلب الثاني: الأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات
28	المبحث الثالث: حوكمة الشركات في بيئة الاعمال الدولية
28	المطلب الأول: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في حوكمة الشركات
30	المطلب الثاني: تجارب بعض الدول الآسيوية في مجال حوكمة الشركات
31	المطلب الثالث: حوكمة الشركات في الدول العربية

36	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: نظرة عامة حول الإفصاح المحاسبي
38	تمهيد الفصل
39	المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي
39	المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي
41	المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي (أسباب، أنواع) والعوامل المؤثرة فيه
44	المطلب الثالث: المقومات الأساسية وأساليب الإفصاح المحاسبي
47	المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها
48	المطلب الأول: جودة المعلومات المحاسبية (مفهوم، خصائص، أهمية)
49	المطلب الثاني: خصائص جودة المعلومات المحاسبية
53	المطلب الثالث: معايير جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية
55	المبحث الثالث: دور معايير المحاسبة الدولية IFRS-IAS في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية
55	المطلب الأول: الأسس العامة لعرض المعلومات في القوائم المالية والمحتوى المعلوماتي لها
69	المطلب الثاني: الإفصاح عند السياسات المحاسبية الأخرى
71	المطلب الثالث: قواعد التقييم تسجيل عناصر القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية IFAS/IAS
77	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: حوكمة الشركات وإسهامها في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي
79	تمهيد الفصل
80	المبحث الأول: أثر حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي
80	المطلب الأول: حوكمة الشركات وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي
82	المطلب الثاني: متطلبات تطبيق حوكمة الشركات وأثرها على الإفصاح
84	المطلب الثالث: انعكاسات حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي
90	المبحث الثاني: حوكمة الشركات وفعاليتها في تحقيق جودة معلومات المحاسبية
90	المطلب الأول: حوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية
94	المطلب الثاني: آليات حوكمة الشركات في تخفيض جودة المعلومات المحاسبية

98	المطلب الثالث: تأثير قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية
100	المبحث الثالث: دور الإفصاح عن جودة المعلومات المحاسبية في الرفع من كفاءة السوق المالي في ظل حوكمة الشركات
100	المطلب الأول: تعريف ومتطلبات كفاءة السوق المالي
102	المطلب الثاني: أثر جودة المعلومة المحاسبية على كفاءة السوق المالي
105	المطلب الثالث: علاقة حوكمة الشركات بكفاءة السوق المالي
109	خلاصة الفصل
	<b>الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لديوان الترقية والتسيير العقاري</b>
	تمهيد الفصل
111	تمهيد الفصل
112	المبحث الأول: تقديم ديوان الترقية و التسيير العقاري
112	المطلب الأول: نشأة ديوان الترقية و التسيير العقاري
114	المطلب الثاني: الإطار التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري
116	المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي لديوان الترقية و التسيير العقاري
124	المبحث الثاني: مكانة حوكمة الشركات وأهم الأطراف الرئيسية في ديوان الترقية والتسيير العقاري
124	المطلب الأول: حوكمة الشركات في ديوان الترقية والتسيير العقاري
125	المطلب الثاني: الأطراف الرئيسية لحوكمة الشركات
129	المبحث الثالث: تشخيص الوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري بالاعتماد على قوانينها
129	المطلب الأول: حساب النسب المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري
133	المطلب الثاني: حساب مؤشرات التوازن المالي لديوان الترقية والتسيير العقاري
135	المطلب الثالث: تشخيص وضعية المؤسسة
137	خلاصة الفصل
139	خاتمة عامة
144	قائمة المراجع
153	الملاحق

مقدمة

عامّة

## المقدمة

لقد أصبحت حوكمة الشركات من الموضوعات الهامة لدى كافة الشركات والمنظمات الإقليمية والدولية وذلك بعد سلسلة من الأزمات المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات وخاصة في الدول المتقدمة مثل الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية سنة 1997، وأزمة شركة أنرون (Enron) التي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001، وكذا شركة وورلدكوم (WorldCom) الأمريكية للاتصالات عام 2002، حيث ترجع هذه الانهيارات في معظمها الفساد الإداري والمالي. ومن الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من الشركات الاقتصادية هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية للأوضاع المالية لهذه الشركات الاقتصادية، وقد انعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقد الثقة في المعلومات المحاسبية وبالتالي فقدت هذه المعلومات أهم عناصر تميزها ألا وهو جودتها.

ولهذا ازداد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم والحث على تطبيقه في الوحدات الاقتصادية المختلفة.

وعلى أثر ما تقدم ذكره يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

"كيف يمكن لحوكمة الشركات أن تساهم في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي؟"

للإجابة على التساؤل الرئيسي استعنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

✓ ما المقصود بحوكمة الشركات وما مضمونها؟

✓ ما علاقة المعلومة المحاسبية وكذا الإفصاح المحاسبي بحوكمة الشركات؟

✓ الى أي مدى ترتبط حوكمة الشركات وتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي؟

✓ هل اصدار الجزائر لميثاق حوكمة الشركات كان له أثر على ديوان الترقية و التسيير العقاري؟

### 1. فرضيات الدراسة:

بغية الإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

✓ إن مفهوم حوكمة الشركات هي مبادئ و إجراءات تتضمن وجود مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين

أطراف عديدة منها إدارة الشركة ومساهميها وأصحاب المصالح فيها.

✓ تعد كل من المعلومات المحاسبية وكذا الإفصاح المحاسبي من المحددات الرئيسية لدرجة حوكمة الشركات.

✓ هناك علاقة وطيدة وإيجابية بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي.

✓ اصدار الجزائر لميثاق حوكمة الشركات للمؤسسات الجزائرية له أثرا كبيرا على الديوان رغم ضعف البنية التشريعية والتنظيمية لحوكمة الشركات.

## 2. أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار هذا الموضوع إلى:

✓ الرغبة الذاتية والميل الشخصي في معالجة ودراسة مواضيع الحوكمة.

✓ أهمية الموضوع وأثره على الساحة الاقتصادية.

✓ قلة البحوث المتعلقة بهذا الموضوع والرغبة في إثراء المكتبة الجامعية وتقديم معلومات أكثر للطلبة المهتمين بمجال حوكمة الشركات وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

## 3. حدود الدراسة:

⇐ **الحدود المكانية:** اقتصر على ديوان الترقية والتسيير العقاري الذي يمارس نشاطه في البويرة والذي له فروع عدة مع التركيز على المركز الرئيسي.

⇐ **الحدود الزمانية:** اعتمادا في الدراسة التطبيقية للديوان بدراسة المؤشرات و النسب المالية فقد تم الاعتماد على سنتي 2011-2012.

## 4. أهمية الموضوع:

أهمية مساهمة حوكمة الشركات في العديد من الجوانب الاقتصادية المتمثلة في رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية لما لها من أهمية في المساعدة على استقرار الأسواق المالية ورفع مستوى الإفصاح والشفافية، بالإضافة إلى تقليل المخاطر وكسب ثقة المساهمين وحماية استثماراتهم من التعرض للخسارة بسبب سوء استخدام السلطة في مجلس الإدارة. كما يكتسي البحث أهميته أيضا اليوم من أهمية مساهمة الحوكمة في حماية المؤسسات الاقتصادية من الأزمات المالية والفساد المالي وما تبعه من حديث حول مدى جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

## 5. أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تحديد أهمية حوكمة الشركات في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي وذلك من خلال:

✓ التعرف على مفهوم حوكمة الشركات ودوافع تطبيقها.

✓ الجهود والتجارب الدولية في مجال حوكمة الشركات.

✓ بيان فهم أثر حوكمة الشركات على المعلومات المحاسبية وكذا الإفصاح المحاسبي.

√ بيان مدى تأثير حوكمة الشركات على تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي.

## 6. المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

تستدعي طبيعة موضوع الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف وتحليل العلاقة التي تربط بين حوكمة الشركات وجودة الإفصاح المحاسبي، وكذا الدراسة الميدانية لديوان التسيير العقاري من خلال وصف مكانة حوكمة الشركات في الديوان وتحليل الوضعية المالية له.

أما الأدوات المستعملة في الدراسة فتتمثل في المسح المكتبي بهدف التعرف على مختلف المراجع والبحوث المتناولة لموضوع الدراسة إضافة إلى الانترنت كأداة بحث هي الأخرى، ومن بين الأدوات المستخدمة أيضا المقابلة الشخصية مع مسؤول المحاسبة والمالية لديوان التسيير العقاري لمعرفة مكانة حوكمة الشركات وأهم المعلومات المفصّل عنها في ديوان الترقية و التسيير العقاري.

## 7. الدراسات السابقة:

حسباني عبد الحميد، "أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة كإطار لتفعيل حوكمة الشركات"، رسالة ماجستير، محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 2009.

هدفت الدراسة إلى أهمية معايير المحاسبة من حيث مدى مساهمتها في تفعيل حوكمة الشركات مع دراسة ميدانية لواقع الجزائر، وذلك من خلال تقديم تصورات كفيّلة التي تجرى بها لتعزيز مبادئ حوكمة الشركات التي تمارس دورها بفاعلية وذلك عن طريق زيادة إفصاح وشفافية المعلومات.

حيث أظهرت الدراسة الميدانية أهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات الجزائرية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الآليات والتشريعات والمعايير المناسبة لتحقيق هذه المبادئ.

صبايحي نوال، "الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS و أثره على جودة المعلومة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، محاسبة، جامعة الجزائر 2010.

هدفت الدراسة إلى أهمية معايير المحاسبة الدولية و الأسباب التي أدت الى ظهورها ، وذلك من خلال التطرق الى متطلبات الإفصاح وفق هذه المعايير و أثرها على جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية.

حيث أظهرت الدراسة الميدانية أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية على التجربة الجزائرية، وذلك بالاعتماد على تبني النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق الى حد كبير مع هذه المعايير.

أما في دراستنا فقد تناولنا آليات حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي ومن خلال ذلك خلصنا إلى أن حوكمة الشركات تساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي، حيث توصلنا أيضا أن التطور

نظام حوكمة الشركات انعكس بشكل رئيسي على تحسين موقع الشركات واستمرارها نحو بلوغ أهدافها، كذلك أنها الحل المتكامل لاسترجاع الثقة في المعلومات مما يكسبها مصداقية وجودة أكثر وينعكس ذلك بالإيجاب على السوق المالي.

## 8. هيكل البحث:

بغية الإمام بكل جوانب الموضوع، قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة فصول تسبقهم المقدمة تضمنت العناصر المنهجية التي تتطلب أن تحتويها كل مقدمة بحث علمي، وأخيرا خاتمة احتوت على تلخيص عام ونتائج اختبار الفرضيات المقترحة، ثم عرضنا النتائج المتوصل إليها وفي الأخير، قدمنا بعض التوصيات بناء على هذه النتائج، على اقتراح مواضيع في نفس الموضوع.

يهتم الفصل الأول بدراسة الإطار العام لحوكمة الشركات، حيث يتناول نظرة عامة حول حوكمة لشركات، للأبعاد التنظيمية والجوانب التقسيمية لحوكمة الشركات، حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية.

أما الفصل الثاني الذي تناول مفهوم الإفصاح المحاسبي، أسبابه و مختلف أنواعه، ثم التطرق الى جودة المعلومات المحاسبية، خصائصها و أهميتها، بالإضافة الى دور معايير المحاسبة الدولية في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية. في حين اهتم الفصل الثالث الذي جاء تحت عنوان مساهمة حوكمة الشركات في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي، بدراسة أثرها على الإفصاح المحاسبي و فعاليتها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وكذا تعريف و متطلبات كفاء السوق المالي و علاقته بحوكمة الشركات.

أما الفصل الرابع فخصصناه لدراسة تطبيقية لديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية البويرة، لمعرفة مكانة حوكمة الشركات فيه، أينما تناولنا التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، إضافة الى أهم الأطراف الرئيسية لحوكمة الشركات فيه ، لنقوم في الأخير بتشخيص الوضعية المالية للديوان الترقية والتسيير العقاري.

## 9. صعوبات البحث: عند إعداد هذا البحث صادفتنا مجموعة من الصعوبات نذكر منها:

- ← نقص المراجع التي ترتبط بحوكمة الشركات وجودة الإفصاح المحاسبي.
- ← صعوبة إسقاط الجانب النظري لحوكمة الشركات على ديوان التسيير العقاري.
- ← نقص الخبراء في هذا المجال.

الفصل

الأول

تمهيد:

لقد ازداد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات و أصبح يعطي أهمية كبيرة على المستوى المحلي و العالمي و هذا في العديد من الاقتصاديات المتقدمة و الناشئة خاصة في ظل تحول النظام الاقتصادي الرأسمالي ( كبر حجم المؤسسات ، نمو المؤسسات الكبيرة و الخاصة )، و كذلك في أعقاب الانهيارات الكبيرة من الشركات.

أدت هذه الأحداث الى اهتمام العديد من الاقتصاديين و المحللين و الخبراء بدراسة أهمية و مدى تأثير حوكمة الشركات في العديد من النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية لما يحقق المصلحة العامة للأفراد و المؤسسات و اقتصاديات الدول ككل.

ان تبني مبادئ حوكمة الشركات في عالم الأعمال يمكنها من ممارسة اقتصاد سوق وفق أطر سلمية لهذا المنهج الجديد للمؤسسة يتوجب التركيز على ضبط بدقة حقوق و واجبات و مسؤوليات الأطراف الفعالة الداخليين و الخارجيين عن المؤسسة مما يؤدي بها إلى التقليل من المخاطر التي تواجهها. وهو ما حثت به المنظمات والهيئات الدولية إلى الاهتمام بالمبادئ السليمة التي تشير عليها المؤسسات لأنها الخلية المؤثرة على الاقتصاد بصفة خاصة.

ولإتمام بهذا الفصل تم تقسيمه كما يلي:

**المبحث الأول:** مفهوم حوكمة الشركات و أسباب ظهورها.

**المبحث الثاني:** الجوانب التقييمية والأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات.

**المبحث الثالث:** حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية.

## المبحث الأول: مفهوم حوكمة الشركات و أسباب ظهورها

لقد حظي مفهوم حوكمة الشركات بقدر كبير من الاهتمام في مختلف أنحاء العالم، نتيجة العديد من حالات الفشل التي منيت بها الشركات، و التي لم تؤثر فقط في من لهم صلة مباشرة بالشركات المعينة أي المديرين و المساهمين و المحاسبين، و لكن أيضا المتأثرين بوجودها مثل الموظفين و العملاء و الموردين و البيئة على وجه الخصوص هذا من جهة و من جهة أخرى الاضطراب الاقتصادي الذي شهد العالم نتائجه من خلال الأزمة الاقتصادية الأخيرة، فكل هذه العوامل اجتمعت لتعطي دفعة قوية لظهور موضوع حوكمة الشركات و تضعه في المقدمة، و من خلال هذه الأزمات الاقتصادية تبين أنه حتى بالنسبة للاقتصاديات القوية فإن افتقاد إجراءات الرقابة، الشفافية و مجالس إدارات الشركات المسؤولة و حقوق المساهمين يجعلها تنهار بسرعة بمجرد ضياع ثقة المستثمرين فيها.

## المطلب الأول: أسباب ظهور نظام حوكمة الشركات

## أولاً: عولمة أسواق رأس المال:

لقد أدت العولمة و تحرير الأسواق المالية و تحول العديد من الدول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر إلى فتح أسواق جديدة يمكن من خلالها أن تحقق الشركات أرباحاً مرتفعة تمكنها من التوسع في مجال نشاطها، و ما لهذا التوسع من أثر في خلق فرص استثمارية جديدة بالشكل الذي يؤدي إلى نمو و تقدم اقتصاديات الدول التي تنتمي إليها تلك الشركات.<sup>1</sup>

و بالمقابل أدت هذه العوامل إلى تعرض تلك الشركات إلى المنافسة الشرسة و لقدر كبير من التذبذبات الرأسمالية، فأصبحت الشركات تدرك أنه في سبيل أن تكون قادرة على كسب مزايا العولمة و تحرير الأسواق المالية و تجنب تلك المنافسة الشرسة، لا بدّ عليها من البحث من مستويات رأسمال تتعدى مصادر التمويل التقليدية، فأصبح عدم القدرة على جذب مصادر تمويل بأقل تكلفة يهدد وجود تلك الشركات، بل يمتد الأثر سلباً على اقتصاديات تلك الدول التي تنتمي إليها، فعدم تمكنها من زيادة رأسمالها عن طريق جذب استثمارات جديدة يجعل منها مجرد شركات تابعة إلى الشركات المتعددة الجنسيات، و أكثر من ذلك فإنها قد تواجه خطر خروجها من الأسواق المالية هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن ما يشهده العالم الآن من تحرير لاقتصاديات السوق و ما يتبعها من تحرير للأسواق المالية يترتب عنها تزايد انفصال رؤوس الأموال و التوسع في حجم الشركات، و انفصال الملكية عن الإدارة كل ذلك

1- محمد مصطفى سليمان، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 11.

يؤدي إلى ضرورة الاستعانة بآليات جديدة للرقابة، من خلال هيكل تنظيمي يضمن حماية رؤوس الأموال في الشركات و المشروعات.<sup>1</sup>

ثانيا: نظرية الوكالة:

تعتبر الفروض الأساسية لنظرية الوكالة مباشرة وواضحة نسبيا وأول هذه المبادئ أن علاقة الوكالة تنشأ من خلال انفصال الملكية عن الإدارة وسلطة الرقابة واتخاذ القرارات.

### 1. تعريف نظرية الوكالة :

يعود الفضل في تطوير نظرية الوكالة إلى الاقتصاديين الأمريكيين أصحاب جائزة نوبل للاقتصاد Jensenet Mecking سنة 1976م، حيث قدما تعريفا لنظرية الوكالة على الشكل التالي: " تعرف نظرية الوكالة كعلاقة بموجبها يلجأ إليها صاحب رأسمال لخدمات شخص آخر لكي يقوم بدله ببعض المهام، هذه المهمة تستوجب نيابته في السلطة".<sup>2</sup>

كما تعتبر نظرية الوكالة عن عقد يلزم بموجبه شخص أو عدة أشخاص (الموكل أو المساهم) شخصا آخر (الوكيل أو المسير) من أجل القيام بالأعمال بنفسه، بما يؤدي إلى تفويض (الموكل الرئيسي) جزء من سلطة اتخاذ القرار للوكيل.<sup>3</sup> تحاول أيضا نظرية الوكالة تحليل آثار بعض القرارات المالية من منظور الخطر والمردودية وبصفة عامة من منظور المصلحة لمختلف الأطراف على حساب أطراف أخرى، فهي تحاول أن توضح تأثير بعض القرارات المتخذة التي تكون في فائدة طرف واحد على حساب تعظيم الثروة لجميع الأطراف.<sup>4</sup> مما سبق يتبين أن مفهوم نظرية الوكالة ينتج عن علاقة توكيل تقع بين شخصين على الأقل، حيث يمكن تقديم أطراف الوكالة كالاتي:

✓ الطرف الأول: يسمى الموكل "الأصيل".

✓ الطرف الثاني: يسمى الوكيل "العون" الذي لديه التوكيل عن طريق الطرف الأول في إدارة شؤونه بما فيها سلطة الرقابة واتخاذ القرار.

1- حسين مصطفى هلاي، "من أجل استراتيجية وطنية لحوكمة من منظور إدارة الدولة ولتمتع والحكم الرشيد"، بحوث وأوراق عمل مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007، ص91.

2- نجاني إبراهيم عبد العليم، "نظرية الوكالة ودورها في تطوير نماذج الرقابة على الأداء"، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول، 1991، ص89.

3-Michael Jensen and Chifford Smith, "Stockholder manager and creditor interest : applications of agency theory", Harvard business school,p 02.

4 - PIERRE VERMIMMEN , " finance d'entreprise", serme édition, dalloz paris 2002,p 628 – 629.

## 2. فروض الوكالة :

تقوم نظرية الوكالة على ثلاثة فرضيات أساسية وهي: <sup>1</sup>

√ إن اختلاف الطبيعة السلوكية والتكوينية وكذا الأهداف بين المسيرين والمساهمين، تؤدي إلى خلق صراع منفعة في البداية بين الاثنين لتتعداه فيما بعد لباقي الأطراف الأخرى؛

√ يلجأ المسير حسب هذه النظرية لوضع استراتيجيات تحميه وتحفظ له حقوقه عن طريق استغلال نفوذه، عن طريق شبكة العلاقات بالموردين والعملاء وكذلك حجم المعلومات التي يستقبلها المسير قبل غيره، وبذلك فهو يفضل تحقيق مصالحه وأهدافه الشخصية أولاً قبل مصالح المؤسسة " خاصة الحفاظ على قيمته في سوق العمل؛"

√ لمواجهة هذا الانحراف الذي تعتبره النظرية إخلال بشرط العقد الذي يربط المسير بالشركة، يلجأ المساهمون لتعديل سلوك المسير السلبي للحفاظ على مصالحهم باتخاذ تدابير تقويمية ورقابية، عن طريق إنشاء نظام حوكمة الشركات الذي يملك آليات وأدوات رقابية وإشرافية داخلية تعتمد على مجالس الإدارة، الرقابة التبادلية بين المسيرين وكذا الرقابة المباشرة للمساهمين وخارجية ممارسة من طرف الأسواق.

## 3. مشاكل الوكالة :

تنشأ مشاكل الوكالة انطلاقاً من اختلاف أهداف الموكل والوكيل، وبالتالي قد يمارس الوكلاء سياسات واستراتيجيات لا تحقق أفضل ما يريجه الملاك "الموكلون"، وربما تمكن الوكلاء من فعل هذا لعدم تماثل المعلومات المتاحة للوكيل الموكلين. <sup>2</sup>

كذلك مشكلة انفصال تحمل المخاطر و وظائف صنع القرار و المراقبة على أداء الوكلاء، حيث إذا تصرف أطراف علاقة الوكالة حسب مصالحهم الذاتية فإن عملية الانفصال سوف تتسبب في وجود صراعات مما يؤدي بأطراف هذا الصراع إلى تحمل تكاليف الوكالة، و يكون لدى هؤلاء الأفراد بعد ذلك الحافز لتخفيض تكاليفها، و في حالة تعرض الموكل مما يزيد من فرص حدوث هذا الأمر هو أن الموكل ليس لديه وسائل الرقابة المباشرة لقياس جهودات الوكيل، كما أن هذا الأخير هو الذي يقدم إليه المعلومات و يطلق عليها مشكلة التخلخل الخلقي و يرتبط بها أيضاً مشكلة الاختيار العكسي أو المناقض و تنشأ هذه المشكلة نتيجة الاختلاف في كمية و نوعية المعلومات المتاحة لكل الموكل و الوكيل، و تظهر في الحالات التي لا يمكن للموكل أن يلاحظ أداء الوكيل بصورة مباشرة و التحقق من نتائج قراراته، حيث انه في هذه الحالة لا يستطيع الموكل أن يحددها إذا كان الوكيل قد اختار

1- نجاتي إبراهيم عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص 90.

2- شارل زهل، جارديت جونز، "الإدارة الإستراتيجية"، مدخل متكامل، تعريب ومراجعة محمد أحمد، إسماعيل علي بسبوي، دار المريح للنشر، الرياض، 2008، ص 895.

البديل المناسب أم لا عند عملية اتخاذ القرارات المختلفة فيتضح أن مشكلة الوكالة تنشأ من خلال عدم قدرة الموكل على مراقبة عمل الوكيل و عدم تماثل المعلومات لكلا طرفي التعاقد.<sup>1</sup>

### ثالثاً: الانهيارات المالية:

إن الانهيارات المذهلة لمنشآت الأعمال مثل الفضيحة الشهيرة لبنك الاعتماد و التجارة الدولي، و كارثة بنوك الادخار و الإقراض في الولايات المتحدة والفجوة الكبيرة بين مرتبات ومكافئات المسؤولين التنفيذيين في الشركات و بين أداء تلك الشركات،<sup>2</sup> و كذلك الإفلاس التي تعرضت لها الكثير من الشركات و خاصة في الدول المتقدمة و مثال ذلك الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا و أمريكا اللاتينية عام 1999 م و أزمة شركة انرن Enron التي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء و الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001م و كذلك أزمة شركة ورلدكوم Worldcom الأمريكية للاتصالات عام 2002م، و الأزمة المالية العالمية التي مازلنا نعيشها اليوم و نراقب تداعياتها المختلفة، و إذا نظرنا إلى الأسباب التي أدت إلى هذه الانهيارات ترجع معظمها إلى الفساد الإداري و المحاسبي بصفة عامة و الفساد المالي بصفة خاصة، مع مراعاة أن الفساد المحاسبي يرجع في احد جوانبه إلى دور مراقبي الحسابات و تأكيدهم على صحة القوائم المالية و ما تتضمنه من معلومات محاسبية، ذلك على خلاف المعلومات الحقيقية التي تعبر عنها الأوضاع المالية لهذه الشركات و المؤسسات الاقتصادية، و قد نتج عن ذلك مجموعة من الآثار السلبية أصحها فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي فقدانها لأبرز عناصر تميزها ألا وهي جودتها.

نتيجة لكل هذا ازداد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، و أصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها المؤسسات و الشركات الاقتصادية و لم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت العديد من المنظمات و الهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم و الحث على تطبيقه في الشركات و المؤسسات الاقتصادية المختلفة، مثل لجنة Cadbury best practice التي تم تشكيلها لوضع إطار حوكمة الشركات باسم Commity Cadbury عام 1992م في المملكة المتحدة، و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD التي قامت بوضع مبادئ حوكمة الشركات سنة 1999م و صندوق المعاشات العامة (Calper) في الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك لجنة (Ribbon Commity Blue)

1- طارق عبد العال حماد، "حوكمة الشركات (مفاهيم، المبادئ، التجارب المتطلبات، شركات قطاع عام وخاص ومصارف)"، الدار الجامعية، مصر، 2007-2008، ص 70.

2- كاترين لكوشتا هلبينغ وآخرون، "غرس حوكمة الشركات الاقتصادية النامية والصاعدة والانفعالية"، دليل لإرساء حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، ط3، إصدار مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن 2003، ص 221.

في الولايات المتحدة الأمريكية و التي أصدرت مقترحاتها عام 1999م. لما تم إنشاء المعهد البرازيلي لحوكمة الشركات و في تركيا تم إنشاء المعهد التركي لحوكمة الشركات عام 2002.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: ماهية حوكمة الشركات

أولاً: حوكمة لشركات (المفهوم والمحددات):

#### 1. مفهوم حول حوكمة الشركات :

يعتبر الباحثان الأمريكيان Means et Berle أول من اهتم بمفهوم حوكمة الشركات و كان ذلك سنة 1932م من خلال قيامها بدراسة تركيبة رأسمال كبريات الشركات الأمريكية و توصلًا إلى ضرورة فصل الملكية عن الإدارة و إلى إلزامية فرض رقابة على تصرفات المسيرين حماية لحقوق صغار المساهمين.<sup>2</sup>

و لفظ الحوكمة Gouvernance مشتق من الكلمة الإنجليزية Govern أي يحكم، و منها أتت

Governance, Gouvernement, Governore.. الخ، و التي تعني حوكمة، حاكم، الحوكمة بتتابع، وبهذا تجدر الإشارة أن هذا المصطلح قد تم اقتراحه من قبل الأمين العام لمجمع اللغة العربية و قد استحسنه عدد من متخصصي اللغة العربية و منهم مركز دراسات اللغة العربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة و لذلك تم اقتراح استخدام "حوكمة الشركات" لمرادف لمفهوم Corporate Governance.<sup>3</sup> بذلك استقر رأي الاقتصاديين و الخبراء على مصطلح Governance corporate أي حوكمة الشركات، أما الترجمة العلمية التي تم الاتفاق عليها لهذا المصطلح فهي أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة. فتعددت التعاريف المقدمة لحوكمة الشركات من طرف الكتاب والباحثين والهيئات والمنظمات الدولية بحيث تنوعت لتتدخل في الكثير من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية لذلك لا يوجد تعريف موحد نتيجة تداخلها في النواحي التالية.<sup>4</sup>

✓ **الناحية الرقابية:** تحدد الحوكمة القواعد التي تتم بناء عليها لإدارة الشركة داخليا بإشراف مجلس الإدارة، من أجل حماية المصالح و الاستشارات المالية للمساهمين، كما أنها تحدد توزيع الحقوق و المسؤوليات بين مختلف المشاركين في الشركة، من مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، علاوة على بيان القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بأمر الشركة، وهو ما يساعد على الرقابة على كفاءة الأداء، ومكافحة الفساد الإداري المالي، كما أنها تؤدي

1- أحمد زكريا الصيام، "دور الحاكمية الخدمة تداعيات الأرض المالية على بورصة عمان"، مجلة العلوم الانسانية، العدد42، 2009، ص2\_3.  
2 - GERARED CHARREAUX . "Vers une théorie du gouvernement des entreprises", mai 1996  
iaedijon\_crego/latec,p 03.

3- نزمين أبو العطاء، "حوكمة الشركات سبل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية"، إصدارات مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن2003، ص 1.

4- حسين مصطفى هلال، مرجع سبق ذكره، ص89.

إلى تحسين إدارة الشركة عن طريق مساعدة المسؤولين في وضع استراتيجية سليمة للشركة، لتخفيض المخاطر وإظهار الشفافية.

✓ **الناحية الاقتصادية:** تعمل الحوكمة على كفاءة استخدام الموارد، وتعظيم قيمة الشركة وتدعيم مركزها التنافسي، بما يمكنها من جذب مصادر التمويل اللازمة للتوسع والنمو.

✓ **الناحية القانونية:** تتداخل مبادئ الحوكمة بالعديد من القوانين، مثل قوانين تنظيم الشركات و أسواق المال، المحاسبة، التدقيق والضرائب كما تساعد الحوكمة على تقنين وتحسين الأطراف القانونية للشركات.

✓ **الناحية لاجتماعية:** إنّ الحوكمة سبيل التقدم لكل من الأفراد والمؤسسات والشركات والهيئات والمجتمع بصفة عامة، وذلك لأن الشركة تعتبر النواة للاقتصاد ككل، بحيث يمتد تأثيرها ليشمل عدد كبير من فئات المجتمع.

فيما يلي السرد لبعض التعاريف المتعلقة لحوكمة الشركات التي قدمت من طرف بعض الباحثين و الكتاب و المنظّمات و الهيئات الدولية، تعرف لجنة Cadbury حوكمة الشركات على أنّها:

ذلك النظام الذي وفقا له يتم تسيير و رقابة المؤسسة وتعني بإعطاء الوسائل اللازمة التي تسمى بإيجاد التوازن المنطقي للسلطة تفاديا لكل الانحرافات الشخصية، و تقوم على ثلاثة ركائز و هي مجلس الإدارة، التدقيق وإدارة أعمال المؤسسة.<sup>1</sup>

تعرفها مؤسسة التمويل الدولية IFC بأنّها "النظام التي تتم من خلاله إدارة الشركات و التحكم في أعمالها".<sup>2</sup> ما تعرف على أنّها:

الإطار العام الذي يجمع القواعد، العلاقات، النظم، المعايير العمليات التي تساعد على ممارسة السلطة و التحكم في الشركات، فيتبين أن حوكمة الشركات هي:<sup>3</sup>

✓ **القواعد:** مجموعة من القوانين واللوائح والقيود التنظيمية المنظمة لعمل الشركة من الداخل والخارج.

1 - JAQUES RENARD, " theorie et pratiques de l'audit interne" édition d'organisation 6 éme édition paris, 2007,p 439.

2 - A LAMGIR, M, "Corporate governance – a risk perspective, paper presented to ; corporate governance and reform : paving the way to financial stability and development" a conference organized by the Egyptian banking institute, Cairo, 7/8 may 2007 p 07.

3- سناء عبد الكريم الخلاق، " حوكمة المؤسسات المالية ودورها في التصدي لأزمات المالية التجربة الماليزية"، المؤتمر السابع لكلمة الاقتصاد والعلوم الادارية، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على المنظمات الأعمال (التحديات-الفرص-الأفاق) الأردن، 2009، ص 07.

✓ **العلاقات:** تشمل جميع العلاقات المتداخلة مع الأطراف ذات العلاقة كافة أو ذات المصلحة بعمل الشركة، خاصة بين المالكين والإدارة العليا و مجلس الإدارة، فضلا عن العلاقة مع المنظمين و القانونيين و الحكومة و العاملين و المجتمع الكبير المحيط بالشركة.

✓ **النظم و المعايير:** مجموعة النظم التي توظفها الشركة لممارسة عملها و تحقيق أهدافها، مثل نظم القياس و معايير الأداء و المعايير المحاسبية الدولية و معايير التدقيق الدولية، و أخلاقيات و سلوكيات المهنة و غيرها.

✓ **العمليات:** للتحكم في مفهوم الحوكمة هناك عنصران مهمان هما:

• المتابعة و الرقابة أو عنصر التفتيش لاكتشاف الانحرافات و التجاوزات.

• تعديل و تطوير عمل الشركة عن طريق الضبط و التحكم بهدف تصحيح الانحرافات.

تعريف آخر: هي حقل من حقول الاقتصاد و التي تبحث بكيفية ضمان أو تحفيز الإدارة الكفاءة في الشركات

المساهمة باستخدام ميكانيكية الحوافز، مثل العقود، التشريعات، و تصميم الهياكل التنظيمية.<sup>1</sup>

تعرف أيضا بأنها: مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات والمساهمين وأصحاب المصالح

فيها، و ذلك عن طريق الإجراءات والأساليب التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة و توجيه أعمالها من أجل ضمان

تطوير الأداء و الإفصاح و الشفافية و المساءلة بها، و تعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل و مراعاة مصالح

الأطراف المختلفة.<sup>2</sup>

كذلك تعرف بأنها: مجموعة من الآليات التي تساعد المنظمة للوصول إلى تحقيق أهدافها المسطرة.<sup>3</sup>

في تعريف آخر: يمثل مفهوم حوكمة الشركات نظاما واسعا لتطبيق آليات و إجراءات محددة و معروفة تحكم

عمل المنظمات، و في إطار هذه الإجراءات يتم التركيز على تعزيز الثقة بين مختلف الفئات، و تبنى مفاهيم الشفافية

و النزاهة و العدالة و المساءلة و الرقابة و الموضوعية لتحقيق الأهداف البعيدة المدى.<sup>4</sup>

و تعرف بأنها مجموعة العلاقات التي تربط بين مسيري المؤسسات و مساهميه.<sup>5</sup>

1- ظاهر القشبي، حازم الخطيب، "الحاكمية المؤسسية بين المنظوم وامكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية"، مجلة أريد للبحوث العلمية العاشر، العدد الأول 2006، ص 07.

2- محمد أحمد إبراهيم، "دورة حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسات على سوق الأوراق المالية"، لدراسة نظرية مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الرقازيق-بها-العدد الأول، 2005، ص 07.

3 - BENOIT PIGE, "Gouvernance, contrôle et audit des organisations", édition econoinca, paris 2008, p 07.

4- طاهر محسن الغالي، وائل محمد ادريس، "الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل"، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص 535.

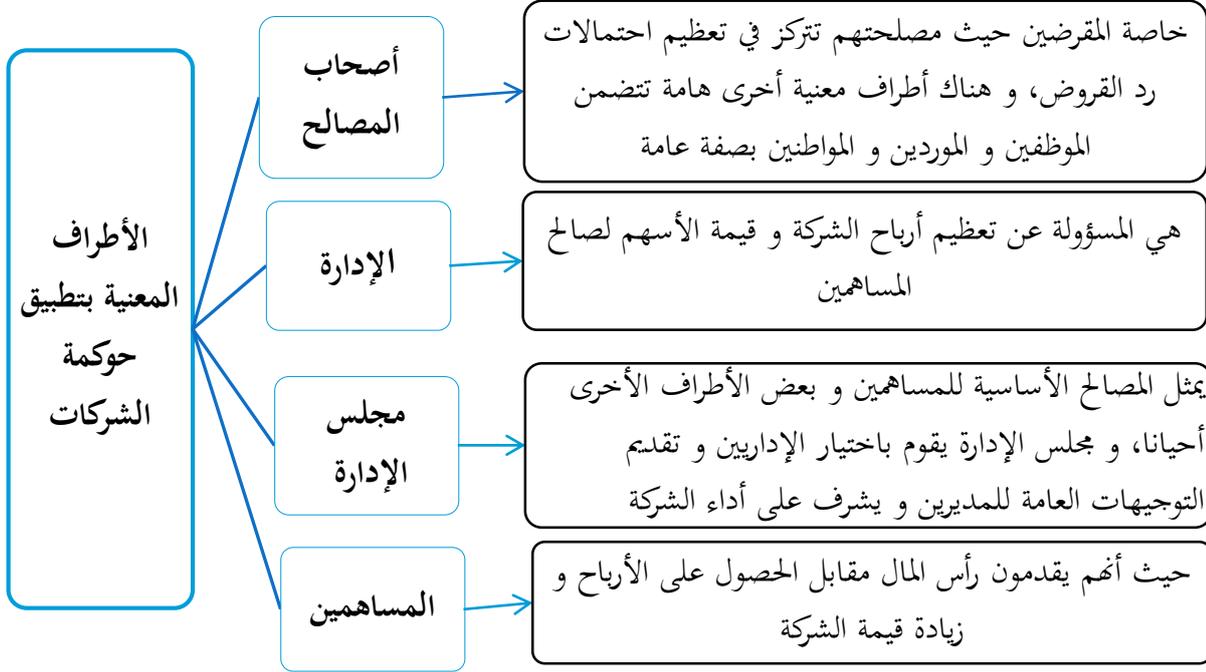
5 - Grégory Abate et autre, "Etude du gouvernement d'entreprise aux Etats unis au Roganne uni et en France", Ecole des vines de paris, juin 2000, P03.

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD حوكمة الشركات بأنها " ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه و إدارة الشركات، و يحدّد من خلاله الحقوق و المسؤوليات بين مختلف الأطراف مثل مجلس الإدارة و المديرين و المساهمين و غيرهم من أصحاب المصالح، كما أنه يحدّد قواعد و إجراءات اتّخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة و كذلك تحديد الهيكل الذي يتمّ من خلاله وضع أهداف الشركة و وسائل تحقيقها و آليات الرقابة على الأداء.<sup>1</sup> من التعاريف السابقة نستنتج أنّ حوكمة الشركات هي:

- ✓ الآلية و الطّريقة التي بموجبها يدبر المديرين مسؤولياتهم تجاه المساهمين؛
- ✓ نظاما يجب إتباعه لصالح المساهمين و الأطراف الأخرى ذات المصلحة؛
- ✓ الممارسات و الكيفيّة التي يتم بها رفع و ضبط أداء الشركات؛
- ✓ تهتم بمعالجة المشكلات و مواجهتها عن طريق مجموعة التدابير التي يتم من خلالها متابعة أداء إدارة الشركات و الرقابة عليها؛
- ✓ تهتم بإيجاد و تنظيم التطبيقات و الممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة، بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم و أصحاب المصالح، و ذلك من خلال تحريّ تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم وفقا لمعايير الإفصاح و الشفافية الواجبة؛
- ✓ أن يقوم مجلس الإدارة نيابة عن المستثمرين بمساءلة المديرين و محاسبتهم على أدائهم لتحقيق أهداف الشركة بناء على التعاريف المقدمة نستنتج أن هناك أربعة أطراف تتأثر و ترتبط بحوكمة الشركات كما هو موضّح في الشكل رقم 1.

1 - OECD, "Principles of corporate governance", 1999, p 02.

الشكل رقم 1: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.



المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، "المراجعة الدولية و عولمة أسواق رأس المال"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 696 .

2. خصائص حوكمة الشركات:

من خلال المفاهيم المقدمة لحوكمة الشركات، نستنتج أنّ هذا المفهوم يرتبط بشكل أساسي بسلوكيات الأطراف ذات العلاقة بمنظمة الأعمال، و بالتالي هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوافر في هذه السلوكيات حتى يتحقّق الغرض من وراء تطبيق هذا المفهوم.<sup>1</sup>

أ. الانضباط: إتباع السلوك الأخلاقي المناسب و الصّحيح؛

ب. الشّفاقيّة: تقديم صورة حقيقية لكلّ ما يحدث؛

ت. المساءلة: إمكان تقييم و تقدير أعمال مجلس الإدارة و الإدارة التّنفيذية؛

ث. الاستقلاليّة: لا توجد تأثيرات غير لازمة نتيجة ضغوط؛

ج. المسؤوليّة: المسؤوليّة أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة؛

1- طارق عبد العال حامد، "حوكمة الشركات المفاهيم، المبادئ التجارب- تطبيقات الحوكمة في المصارف"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 23.

ح. العدالة: يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة؛

خ. المسؤولية الاجتماعية: النظر إلى الشركة لمواطن جيدة.

ثانيا: مبادئ حوكمة الشركات:

نظرا للاهتمام المتزايد لمفهوم حوكمة الشركات، هناك العديد من المبادرات الرامية إلى وضع مبادئها إضافة إلى الدول والحكومات، حرصت العديد من المنظمات والهيئات الدولية إلى إرساء أفضل ممارسات الحوكمة التي تدعو إلى بناء مؤسسات على أسس صحيحة.

فمن المنظمات الرائدة في وضع مبادئ حوكمة الشركات نجد منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD و مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، و المؤسسة المالية الدولية IFC و اتحاد المصارف العربية UAB حيث تهدف هذه المبادئ إلى تعزيز الإصلاحات و التطبيق السليم لها.

### 1. مبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي :

أ. حقوق المساهمين: و تشمل حق نقل ملكية الأسهم، و التصويت في الجمعية و اختيار مجلس الإدارة، و الحصول على عائد من الأرباح، و تدقيق القوائم المالية.

ب. المعاملة المتساوية للمساهمين: و يقصد بها المساواة بين جملة الأسهم داخل كل فئة و أيضا حقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، و حمايتهم من عمليات الاستحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية و كذلك حقهم في الاطلاع على جميع المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

ت. دور أصحاب المصالح: و يتضمن احترام حقوقهم القانونية، و التعويض على انتهاك لتلك الحقوق، كذلك آليات تعزيز مشاركتهم في الرقابة على الشركة، و حصولهم على المعلومات المطلوبة.

ث. الإفصاح و الشفافية: و يشمل الإفصاح عن المعلومات ذات الأهمية مثل الأداء المالي و التشغيلي للشركة و أهدافها و الأحداث الهامة و عوامل المخاطر بحيث يتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات في الوقت المناسب بدون تأخير و بدقة كافية.

ج. مسؤوليات مجلس الإدارة: تتضمن هيكل مجلس الإدارة و واجباته القانونية و كيفية اختيار أعضائه، و مهامه الأساسية و دوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

ح. ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يتضمّن إطار حوكمة الشركات كلّ من تعزيز شفافية الأسواق و كفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، و يبيّن بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية و التنظيمية و التنفيذية المختلفة.<sup>1</sup>

## 2. مبادئ لجنة بازل :

وضعت لجنة بازل في عام 1999م إرشادات خاصّة بالحوكمة الخاصّة في المؤسسات المصرفية و هي تركز على النقاط التالية:<sup>2</sup>

✓ قيم الشركة و موثيق الشرف للتصرفات السليمة و غيرها من المعايير للتصرفات الجيدة و النظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير؛

✓ استراتيجية للشركة معدة جيدا، و التي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي و مساهمة الأفراد في ذلك؛

✓ التوزيع السليم للمسؤوليات و مراكز اتخاذ القرار متضمّنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس؛

✓ وضع آليّة للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة و مدقق الحسابات و الإدارة العليا؛

✓ توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي و الخارجي و إدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات؛

✓ مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف و كبار المساهمين و الإدارة العليا أو متخذي القرارات الرئيسية في الشركة؛

✓ الحوافز المالية و الإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، و أيضا بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقية عناصر أخرى؛

✓ تدفق المعلومات بشكل مناسب سواء من الداخل أو الخارج.

## 3. مبادئ مؤسسة التمويل الدولية :

وضعت مؤسسة التمويل التابعة للبنك الدولي عام 2003م موجّهات و قواعد و معايير عامة تراها أساسية لدعم

الحوكمة في الشركات على تنوعها سواء كانت مالية أو غير مالية، و ذلك على مستويات أربعة كالتالي:<sup>3</sup>

أ. الممارسات المقبولة للحكم الجيد؛

1- حسين مصطفى هلال، "مرجع سبق ذكره"، ص 90.

2- البنك الأصلي المصري، "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات"، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد 55، القاهرة، 2003، ص 11.

3- المرجع نفسه، ص 11.

- ب. خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد؛  
 ت. إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا؛  
 ث. القيادة.

### ثالثا: أهمية حوكمة الشركات:

لقد حظي مفهوم حوكمة الشركات بقدر كبير من الاهتمام، و ذلك نتيجة للعديد من الانهيارات و الفضائح المالية التي شهدها العالم و بوجه الخصوص الاضطرابات الاقتصادية الحالية المستمرة التي تشهدها العديد من الدول، كلها عوامل ساعدت على ظهور مفهوم حوكمة الشركات و تجعله في الزيادة بالإضافة إلى إجراءات العولمة مثل تحرير الاقتصاد و التطور في وسائل الاتصالات و تكامل أسواق المال ، زادت الحاجة إلى حوكمة الشركات.

و فيما يلي أهم العوامل التي أدت إلى أهمية و حتمية حوكمة الشركات.<sup>1</sup>

✓ تجبر العولمة العديد من الشركات للدخول إلى الأسواق المالية العالمية، حيث تواجه منافسة أكبر و قد أدى هذا إلى إعادة الهيكلة و وجود دور أكبر لاندماج الشركات و عمليات الاستحواذ و التوسع في الأسواق لتحقيق السيطرة على الشركات بحاجة للدخول إلى أسواق المال المحلية و العالمية من أجل رأس المال و الاستثمار، و جودة قواعد إدارة الشركات التي أصبحت عامل واضح يضعه المستثمرون المؤسسون في اعتباراتهم عند القيام باتخاذ القرارات خاصة بالاستثمار و مخاطر الملكية، كما أن المستثمرين الدوليين مقنعون بأن قواعد حوكمة الشركات تقلل من المخاطر و تشجع الأداء و أن مشاركة المساهمين تحفز مجالس الإدارة على تحقيق عوائد أكبر على المدى البعيد، و الشركات التي لديها قواعد إدارة جيدة تتمتع بميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال أكثر من تلك الشركات التي لا تشجع قواعدهما على مشاركة المساهمين؛

✓ بالنسبة إلى الاقتصاد ككل فإن قواعد الإدارة الأفضل تعني قطاع شركات أكثر كفاءة و مستوى أعلى من النمو الاقتصادي، فالإدارة النشطة التي تتمتع بخيال واسع تدفع الشركات لدخول أسواق جديدة و تقدم خدمات جيدة أو رخيصة للمستهلكين كما تستطيع مواجهة الضغوط الخارجية بسرعة؛

✓ أجبرت الخصخصة الحكومات و الشركات على مستوى العالم، على تلبية احتياجات مستثمري القطاع الخاص الذين يطالبون بقواعد إدارة جيّدة؛

✓ تشجع قواعد إدارة الشركات على مزيد من إجراءات الإدارة التي تتسم بالشفافية لجذب المزيد من الاستثمارات؛

1- أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 716 - 718.

✓ تحسين إجراءات حوكمة الشركات تساعد على تحسين إدارة الشركات، فيما يتعلق بوضع استراتيجيات الشركة والتأكد من أنّ عمليات الاندماج والاستحواذ تتم لأسباب سليمة تتعلق بالعمل، وأن نظم المرتبات تعكس الأداء؛

✓ إن تبني معايير للشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقرضين يساعد على تجنب الأزمات في النظم المتبعة؛  
✓ حاجة الاقتصاديات الناشئة لقطاع شركات قوي وقادر على المنافسة شيء ضروري يزداد لاستمرار لتحقيق النمو المستمر الذي يتحمل الصدمات الاقتصادية و يعود بالنفع على المجتمع ككل.

من خلال ما سبق نجد أن الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات سوق تساهم في تقليل المخاطر وتحسين الأداء وفرض التطور للأسواق وتساعد على جذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة على المنافسة في المدى الطويل، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية.<sup>1</sup>

✓ العدالة والشفافية في معاملات الشركة وحق المساءلة بما يسمح لكل ذات مصلحة مراجعة الإدارة حيث أن الحوكمة تقف في مواجهة الفساد؛

✓ حماية المساهمين بصفة عامة وتعظيم عائدهم وذلك بتبني معايير الشفافية في التعامل معهم لمنع حدوث الأزمات  
✓ منع المتاجرة والسلطة في الشركة وذلك من خلال ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة الإدارة أمام المساهمين؛

✓ ضمان تدقيق الأداء المالي وحسن استخدام أحوال الشركة من خلال تكامل نظم المحاسبة والتدقيق؛

✓ الإشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة في ضوء قواعد الحوكمة الرشيدة؛

✓ تحسين الإدارة داخل الشركة والمساعدة على تطوير الاستراتيجيات وزيادة كفاءة الأداء.

#### رابعاً: محددات حوكمة الشركات:

لكي تتمكن الشركات من الاستفادة من مزايا تطبيق قواعد الحوكمة يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات التي تضمن التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتنقسم هذه المحددات إلى مجموعتين.<sup>2</sup>

#### 1. المحددات الخارجية :

تمثل البيئة أو المناخ الذي تعمل من خلاله الشركات، وقد يختلف من دولة لأخرى وهي تتمثل في:

1- مركز المشروعات الخاصة الدولية، "دليل تأسيس حوكمة الشركات في الأسواق المالية الصاعدة"، 2001، ص 09.

2- محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 20.

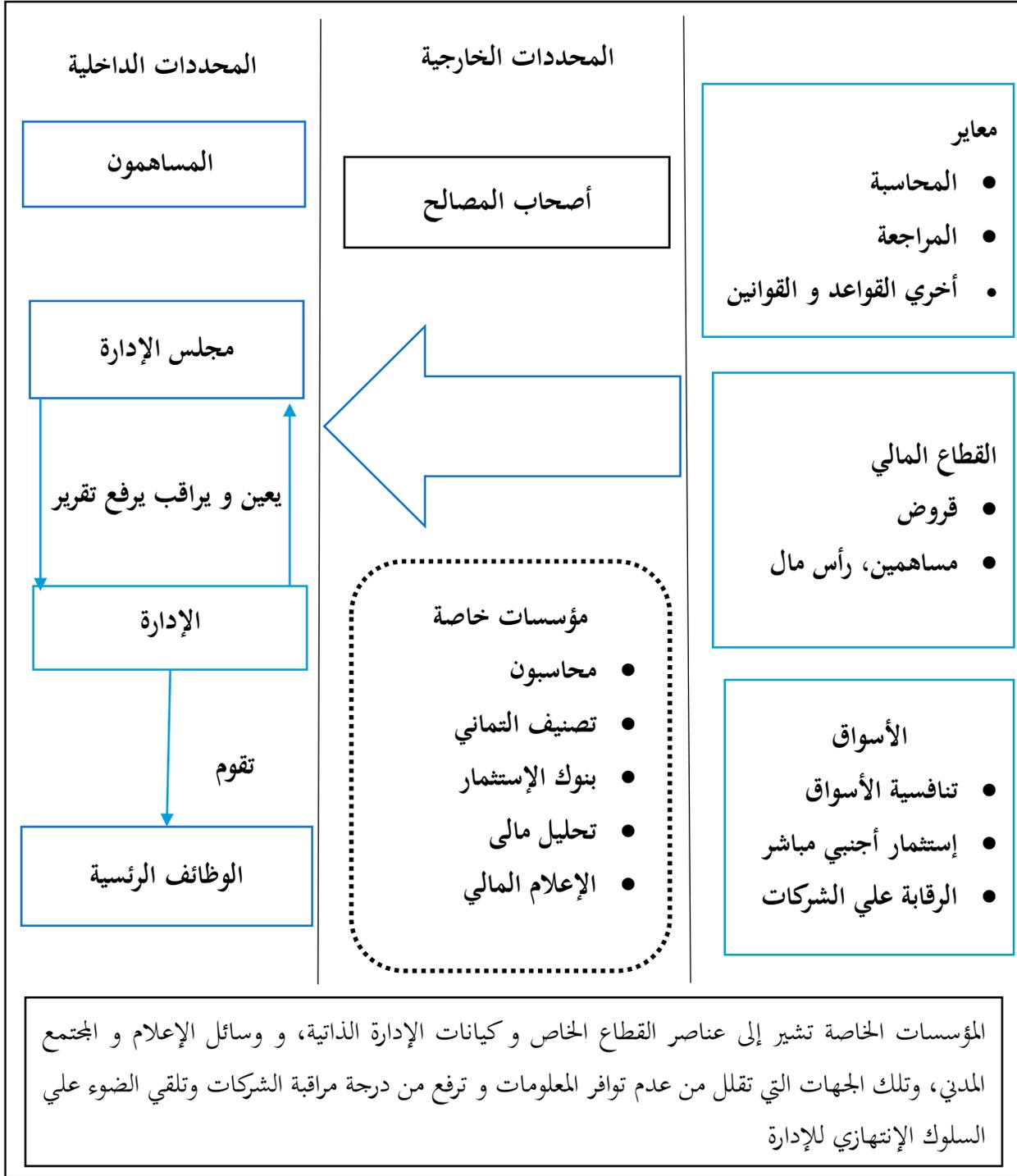
- ✓ القوانين واللوائح التي تنظم العمل في الأسواق مثل قوانين الشركات و قوانين سوق المال و القوانين المتعلقة بالإفلاس، و أيضا القوانين التي تنظم المنافسة و التي تعمل على منع الاحتكار؛
- ✓ وجود نظام مالي جيد بحيث يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات، بالشكل المناسب الذي يشجع الشركات على التوسع و المنافسة الدولية؛
- ✓ كفاءة الهيئات و الأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال و البورصات، و ذلك عن طريق إحكام الرقابة على الشركات و التحقق من دقة و سلامة البيانات و المعلومات التي تنشرها و أيضا وضع العقوبات المناسبة و التطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام الشركات؛
- ✓ دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية و المهنية و الأخلاقية و التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، و تتمثل المؤسسات الحكومية في جمعيات المحاسبين و المدققين و نقابات المحاسبين على سبيل المثال.

## 2. المحددات الداخلية :

تشمل القوانين و اللوائح داخل الشركة و تتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركة، و توزيع المسؤوليات و السلطات و الواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات مثل مجلس الإدارة و المساهمين و أصحاب المصالح، و ذلك بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل.

من الملاحظ أن هذه المحددات سواء الداخلية أو الخارجية هي بدورها تتأثر بمجموعة أخرى من العوامل المرتبطة بثقافة الدولة و النظام السياسي و الاقتصادي بها و مستوى التعليم و الوعي لدى الأفراد، فهي تختلف من دولة لأخرى على سبيل المثال سياسات الاقتصاد الكلي و درجة المنافسة في السوق، بمعنى أنه ليس هناك نظام موحد يمكن أن يطبق في جميع الدول و يؤدي تطبيقه إلى الحصول على نفس النتائج.

## شكل رقم 02: المحددات الداخلية و الخارجية لحوكمة الشركات



المصدر: محمد حسين يوسف، "محددات الحوكمة و معاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها"، مصر، بنك الإستثمار القومي، 2007، ص 8، متاح علي:

www.saail.net/Doat/hasan/hawkama doc, le 12/01/2014 à 11 :30h

## المطلب الثالث: جهود المنظمات الدولية في وضع قواعد حوكمة الشركات:

هناك ثلاث منظمات دولية بذلت جهوداً ملموسة في وضع قواعد حوكمة الشركات هي البنك الدولي، صندوق النقد الدولي و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، بالإضافة إلى لجنة بازل المختصة بالإشراف على البنوك حيث تعتبر المعايير التي وضعتها تلك المنظمات هي الأساس الذي تتبناه معظم الدول عند وضع قواعد الحوكمة الخاصة بها.

## أولاً: لجنة بازل:

أصدرت لجنة بازل للإشراف على البنوك في شهر سبتمبر 1999م نشرة بعنوان "تحسين الحوكمة المؤسسية للبنوك" كجزء من الجهود المستمرة للتطرق لمواضيع الإشراف البنكي و قد نشطت هذه اللجنة للحصول على الخبرة الإشرافية المجمعّة من أعضائها و غيرهم و التي تمثلت في إصدار توجيه إشرافي من أجل تسريع معاملات بنكية آمنة و معقولة حيث لا يمكن أن يعمل الإشراف بشكل جيد إذا لم تكن الحوكمة المؤسسية تعمل حسب الإطار المخطط لها و بالتالي فإن المشرفين في البنوك لهم مصلحة قوية في ضمان وجود حوكمة مؤسسية فعالة في كل منظمة بنكية، و الخبرة الإشرافية تشدد على ضرورة وجود المستويات المناسبة للمساءلة و فحص الأرصدة في كل بنك.

فالحوكمة المؤسسية المقبولة تجعل من عمل المشرفين أكثر سهولة، كما أنها يمكن أن تساهم في إيجاد علاقات عمل تعاونية بين إدارة البنك و المشرفين، و قد أصدرت لجنة بازل عدة أوراق عمل حول مواضيع محددة، حيث تم فيها التركيز على أهمية الحوكمة المؤسسية و تشمل هذه الأوراق مبادئ إدارة مخاطر معدل الفائدة، تحسين شفافية البنك إطار لنظم الرقابة الداخلية في المنظمات البنكية، مبادئ إدارة مخاطر الائتمان.

## ثانياً: البنك الدولي:

على الرغم من أن البنك الدولي يشجع دائماً الدول النامية على تبني أفضل الممارسات الدولية و القيام بالإصلاحات القانونية و التشريعية، إلا أنه لا يعمل في مجال وضع المعايير أو تحديد القواعد، ذلك أنه يعطي الدعم المناسب على المستوى المحلي و الإقليمي و العالمي.<sup>1</sup>

## 1. على المستوى المحلي :

دعم البنك الدولي مجموعة من التقويمات التي تقوم بها الدولة بنفسها و التي تحدد على أساسها مواطن القوة و الضعف فيما يختص بحوكمة و إدارة الشركات، مما يساعد تلك الدول على ترتيب أولوياتها، و الهدف من التقويم دعم الإصلاح التشريعي و في الوقت ذاته تبني الأعمال التطوعية من القطاع الخاص، الأمر الذي يتفق مع إطار

1- أمين السيد أحمد لطفي، "أساليب المراجعة لمراقبي الحسابات والمحاسبين"، الدار الجامعية، القاهرة، 2001، ص 749-750.

البنك الدولي العام للتنمية الشاملة، الذي يؤكد على الإدارة الجيدة للشركات كعامل أساسي للتنمية، و يؤكد الإطار العام على أهمية القطاع الخاص "المحلي و الأجنبي" كأحد العناصر الأساسية في عملية التنمية أيضا يدعو إلى إشراك الأطراف المعنية في وضع و تنفيذ إستراتيجية شاملة للإصلاح.

## 2. على المستوى الإقليمي :

اشترك البنك الدولي مع بعض الوكالات الدولية الأخرى في رعاية مجموعة من النقاشات التي تخاطب المسؤولين الحكوميين و المنظمين و الشركات المحلية و الأجنبية و المستثمرين و وكالات التصنيف، لمساعدة الوصول إلى رأي يتفق عليه بالإجماع بخصوص الإصلاح.

## 3. على المستوى العالمي :

فقد عمل البنك مع منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية لتوسيع دائرة قواعد إدارة الشركات خارج دول المنظمة و قد وقع البنك الدولي و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية مذكرة تفاهم في الحادي و العشرين من جوان 1999م و ذلك لرعاية المنتدى الدولي لقواعد حوكمة الشركات، و كان الهدف الرئيسي للمنتدى هو مساعدة الدول ذات الدخل المنخفضة و المتوسطة على تحسين المعايير التي تستخدمها لإدارة الشركات، بتبني روح المغامرة في مجال الأعمال و المساءلة و تشجيع العدل و الشفافية و تحمل المسؤولية، كما توصل البنك الدولي بعد مشاورات مع المنظمات الأخرى إلى وضع نموذج لتقوية نظم حوكمة الشركات في الدول النامية، و قد صمم هذا النموذج بحيث يتيح فرصة تقويم نقاط القوة و الضعف في مختلف الأسواق، و هذا التقويم سوف يساهم في التقرير الذي يعده البنك الدولي و صندوق النقد الدولي عن المعايير و القواعد ROSC و هي تقارير حول احترام المواصفات و القوانين التي يلخص المدى الذي وصلت إليه الدول في الالتزام ببعض المعايير المعترف بها دولياً.

✓ تتخلص المكونات الأساسية لقواعد حوكمة الشركات حسب البنك الدولي في الإعسار و حقوق الدائنين بجانب الشفافية: <sup>1</sup>

أ. الإعسار و حقوق الدائنين: نظم الإعسار توفر مجموعة من القواعد المنصوص عليها مسبقاً، و المؤسسات التي تعمل في مجال الإعسار و عمليات التصفية أو إعادة التأهيل التي تنتج عن ذلك للشركة المعسرة و توزيع النتائج المالية بين الأطراف المعنية، كما تتيح نظم الإعسار أيضاً للمقرضين الحصول على تقرير أكثر دقة على مخاطر السعر و تشجع على أن يكون الإقراض في صورة تدفق للأموال بدلا من أن يكون عملية إقراض توجهها العلاقات أو السياسة و توجه المديرين لتخصيص الموارد القليلة بكفاءة.

1- أمين السيد أحمد لطفي، "المراجعة الدولية وعولمة أسواق العمال"، ص 753-754.

ب. الشفافية في نظم المحاسبة و التدقيق: من أجل الحصول على تقارير مالية للشركة تكون شفافة و تقدم في وقتها و يعتمد عليها و كجزء من التقارير الخاصة بمبادرة الالتزام بالمعايير و القواعد (ROSC)، يقوم البنك الدولي بمراجعة مدى الالتزام بمعايير المحاسبة و التدقيق في عدد من الدول و يهدف هذا العمل إلى وضع أساس لمقارنة الأساليب المتبعة في عدد من الدول. الأكثر من ذلك أن شركة التمويل الدولية (IFC) و هي عضو في مجموعة البنك الدولي للالتزام بالمعايير و القواعد، فقد وضع قواعد الممارسات الجيدة الخاصة بشكل أساسي لأجل شفافية السياسات المالية و النقدية الحكومية، حيث قام بإصدار قانون السياسات المالية و قانون الممارسات الجيدة حول شفافية السياسات المالية و النقدية.<sup>1</sup>

### 1. قانون السياسات المالية :

يقوم صندوق النقد الدولي بتشجيع الدول الأعضاء على تطبيق المدونة القانونية للممارسات الجيدة الخاصة بالشفافية المالية، التي تؤكد على أن مسؤوليات الحكومة يجب أن تكون واضحة كما يجب توفير المعلومات الخاصة بالأنشطة الحكومية للمواطنين، و أن تتبع المعلومات المالية معايير الجودة المتفق عليها و إن تخضع لنظام النزاهة، و تؤكد المدونة القانونية للسياسات المالية على أربعة موضوعات هي:

أ. **وضوح الأدوار و المسؤوليات:** من خلال التمييز بين القطاع الحكومي و الهيئات التابعة له في القطاع العام و سائر قطاعات الاقتصاد كما يجب أن تكون أدوار السياسة و الإدارة في القطاع العام واضحة و يفصح عنها علانية، و يجب أن يكون هناك إطار قانوني إداري واضح للإدارة المالية.

ب. **توافر المعلومات للجماهير:** من خلال توفر المعلومات الكاملة للمواطنين حول الأنشطة المالية الحكومية الماضية و الحالية و المتوقعة و الالتزام بنشر المعلومات المالية في وقتها.

ت. **إعداد الميزانيات و تقديم التقارير عنها بطريقة واضحة:** إلزامية تحديد وثائق الميزانية أهداف السياسة المالية و إطار الاقتصاديات الكبرى و أسس السياسة بالنسبة للميزانية بالإضافة إلى المخاطر المالية الأساسية التي يمكن تحديدها، و يجب أن تقدم المعلومات الخاصة بالميزانية بطريقة تسهل السياسات و تشجع المساءلة و الإجراءات الخاصة بتنفيذ و متابعة المصروفات المتفق عليها و كذا جمع الإيرادات بحيث يجب أن تكون محددة بكل وضوح مع تقديم تقارير مالية دورية للهيئة التشريعية للمواطنين.

ث. **تأكيد النزاهة:** من خلال توافق البيانات المالية و معايير جودة البيانات المتفق عليها و المعلومات المالية يجب أن تخضع للفحص .

1- مركز المشروعات الدولية الخاصة، "مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات"، 2003، ص 21.

## 2. قانون الممارسات الجيدة حول شفافية السياسات المالية و النقدية:

قام صندوق النقد الدولي بإعداد قانون الممارسات الجيدة الخاصة بشفافية السياسات النقدية و المالية، و قد وضعت إجراءات الشفافية الجيدة في القانون على أساسين: أولهما أن السياسة النقدية و المالية من الممكن أن تصبح أكثر فعالية إذا ما عرف المواطنون أهداف السياسة و أدواتها و إذا ما ألزمت الحكومة نفسها بها، و أيضا الإدارة الجيدة تدعو لأن تكون البنوك المركزية و الهيئات المالية الخاضعة للمساءلة خاصة عندما تعطى السلطات النقدية و المالية درجة عالية من الاستقلالية و قد وضع القانون في سياق تطوير المعايير و قواعد الإفصاح العلني للجماهير و إجراءات الشفافية التي وضعت لدعم النظم النقدية و المالية الدولية، كما تدعو لدرجة أعلى من الشفافية في البنوك التجارية و شركات السندات و شركات التأمين و البنوك المركزية.

### رابعا: منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية:

تستهدف المبادئ التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادية OECD مساعدة الدول الأعضاء و حكومات الدول غير الأعضاء في تقييم و تحسين الأطر القانونية و المؤسسية و التنظيمية لموضوع حوكمة الشركات، بالإضافة إلى توفير الخطوط الإرشادية و المقترحات لأسواق الأوراق المالية و المستثمرين و الشركات و غيرها من الأطراف التي لها دور هام في عملية وضع أساليب سليمة لحوكمة الشركات، و تركز المبادئ على الشركات التي يتم تداول أسهمها في البورصات، و لكن تعد أيضا في حدود معينة أداة مفيدة لتحسين حوكمة الشركات الأخرى التي تتداول أسهمها في البورصات، و تمثل تلك المبادئ أساسا مشتركا تعتبره الدول الأعضاء في منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية بمثابة ضرورة لتطوير أساليب الحوكمة، و الغاية الأساسية منها هي أن تكون المبادئ موجزة و مفهومة يسهل الوصول إليها من جانب المجتمع الدولي، حيث صاغت المبادئ التي تخص كل من حقوق المساهمين و المعاملة المتكافئة للمساهمين و دور أصحاب المصالح و الإفصاح و الشفافية و في الأخير مسؤوليات مجلس الإدارة.<sup>1</sup>

1- طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 28-29.

## المبحث الثاني: الجوانب التقييمية و الأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات

الحوكمة الفعالة تضمن للشركة الأداء الجيد، إلا أن هناك عوامل أخرى تؤثر بشكل كبير على أداء الشركات كما أن الحوكمة الجيدة من خلال إشراف و رقابة و سلوك أخلاقي و بعد استراتيجي تزيد من سرعة استجابة الشركة للتغيرات في بيئة الأعمال و الأزمات.

## المطلب الأول: الجوانب التقييمية لحوكمة الشركات

## أولاً: فاعلية حوكمة الشركات

باعتبار أن التمويل هو شريان الحياة بالنسبة لبقاء و استمرار الشركات و المؤسسات في اقتصاد السوق إلا أن توافره يعتمد على كفاءة تخصيص الموارد من خلال الوسطاء في الأسواق المالية لغايات استثمارية و إنتاجية، و تعتمد عملية التخصيص على العائد المتوقع من قبل المستثمرين، في ضوء اعتقاداتهم و رؤيتهم لمستوى الحوكمة و تطبيق قواعدها في الشركة، و يرى قابلية الشركة للاستمرار و البقاء و الذي يمكن الحكم عليه من خلاله أساليب تحليل العلاقة بين العائد و المخاطر، إضافة إلى درجة ثقة المستثمر التي تعتمد على مجموعة واسعة من العوامل القانونية و المؤسساتية التي تضمن حماية استثماراته.<sup>1</sup> و هنا تأتي قاعدة الحوكمة للتعامل مع الطرق التي من خلالها تحقيق الآتي:

- ❖ يطمئن الممولون على الحصول على عائد استثماراتهم؛
- ❖ يتمكن الممولون من جعل المديرين يعيدون إليهم بعض الأرباح؛
- ❖ يتأكد المستثمرون أن المديرين لن يصدروا المال الذي يستثمرونه في الشركة؛
- ❖ التأكد من أن الشركة لا تستثمر في مشاريع فاشلة؛
- ❖ كيف يقوم الممولون بمراقبة عمل المديرين.

يتضح مما سبق أن مبادئ و قواعد حوكمة الشركات يجب أن تتميز بما يلي:

- ✓ القدرة على توفير الضمان من خلال قيام الوكيل بتقييم القرارات التي تتوافق مع روح العقد الذي تم إبرامه مع المالك (المساهمين) و الوكيل؛
- ✓ ضمان استمرار تدفق رأس المال و الذي يعتبر أحد المؤشرات لنجاح الشركة؛

1- ماجد اسماعيل أبو حام، "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية"، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص 35-36.

✓ القدرة على حماية مصالح المساهمين و الحد من التلاعب المالي و الإداري و مواجهة التحايل و الخداع الذي تتعرض له أموال الشركة؛

ثانيا: مقومات فاعلية حوكمة الشركات:

فيما يلي أهم المبادئ و القواعد اللازمة لضمان فعالية حوكمة الشركات:<sup>1</sup>

⇐ تفعيل رقابة أصحاب المصلحة على أعمال المنشأة؛

⇐ ضمان تقارير للاستخدام العام ملائمة و موثوقية و كافية؛

⇐ تجنب السلطة المطلقة في الإدارة العليا للمنشأة؛

⇐ تكوين متوازن لمجلس الإدارة؛

⇐ ضمان فعالية الرقابة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة؛

⇐ ضمان الكفاءة و الالتزام؛

⇐ تقدير و رقابة المخاطر؛

⇐ تواجد قوى للتدقيق.

ثالثا: الربط بين قواعد حوكمة الشركات و الأداء المالي:

بإمكان الشركة تحقيق عملية الربط بين مبادئ و قواعد حوكمة الشركات و الأداء المالي لهدف جذب الاستثمارات و زيادة الدخل و تعزيز القدرة على المنافسة في سوق العمل مما ينعكس على كفاءة الأداء، و يتم ذلك من خلال عدة طرق و أساليب.<sup>2</sup>

✓ من خلال التأكيد على الشفافية في معاملات الشركة مثل الإجراءات المحاسبية و المراجعة و التدقيق المالي؛

✓ تطوير خطة إستراتيجية مبنية على أسس سليمة مما يساعد على جذب الاستثمارات و تحسين كفاءة أداء الشركة و العاملين معها؛

✓ تبني معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين و الموظفين مما يساعد على منع حدوث أزمات مالية و مصرفية؛

✓ الدول التي تطبق قواعد حوكمة الشركات تفتح أمامها أبواب عدد أكبر من أسواق رأس المال.

1- طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص28-29.

2- ماجد إسماعيل أبو حماد، مرجع سبق ذكره، ص37.

و في تحليل العلاقة بين الحوكمة و الأداء المالي حدد الأدب المالي مجموعة من القنوات التي من خلالها يمكن للحوكمة الفعالة أن تؤثر على الأداء و تتمثل هذه القنوات في: <sup>1</sup>

✓ زيادة فرص الوصول إلى مصادر التمويل الخارجي الذي يقود بدوره إلى فرص استثمارية أكبر و نمو ارتفاع في نسبة استخدام العمالة؛

✓ انخفاض تكلفة رأس المال و التي ترتبط بارتفاع قيمة الشركة مما يجعل الاستثمار أكثر جذبا للمستثمرين؛

✓ أداء تشغيلي أفضل ناجم عن أفضل تخصيص للموارد؛

✓ خفض مخاطر الأزمات المالية؛

✓ علاقة أفضل مع كل أصحاب المصالح مما يساعد على تحسين العلاقات مع كل من المجتمع المحلي و العمالة.

### المطلب الثاني: الأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات

#### أولاً: البعد الإشرافي و الرقابي:

حيث تحتاج الحوكمة إلى تفعيل الدور الإشرافي و الرقابي الذي تمارسه الجمعيات العمومية للمساهمين و حملة الأسهم، و زيادة مساهمته في تحسين درجة الشفافية و الإفصاح، من خلال ما تمارسه الجمعيات العمومية من ضغوط على مجلس الإدارة الخاصة بالشركات ليكون عملهم أفضل، و ليكون نشاطهم أحسن، و من ثم إيجاد قدر ملائم من الطمأنينة و الثقة للمستثمرين و حملة الأسهم و تأكدهم من تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم، مع العمل على الحفاظ على حقوقهم و بصفة خاصة الأقلية الحائزة للأسهم كما إن تقرير منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية الصادر عام 1999م أشار في المبدأ الخامس الخاص بمجلس الإدارة بأن هذا الأخير، هو المنوط بعملية تنفيذ الحوكمة و الإشراف عليها و التعامل بها، و السعي إلى تحقيقها، و هو من أصدر فواعل و منفذي الحوكمة فهو صانع للضوابط و القرارات و المعتمد للنظم و الإجراءات و الترتيبات. كما انه المراقب للأعمال التي تتم و هو المسؤول عن الشفافية و نشر المعلومات و البيانات. <sup>2</sup>

فيتعلق هذا بتدعيم و تفعيل الرقابة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، فعلى المستوى الداخلي

تدعيم و تفعيل الرقابة بتناول نظم الرقابة الداخلية و نظم إدارة المخاطر، أما على المستوى الخارجي فيتناول القوانين و اللوائح و قواعد التسجيل في البورصة، و إتاحة الفرصة لحملة الأسهم و الأطراف ذات المصلحة في الرقابة

1- قباجة عدنان، "أثر فاعلية الحاكمة المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، 2008، ص 14.

2- محسن أحمد الخضري، "حوكمة الشركات"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص 194.

## ثانيا: البعد الأخلاقي:

أصبح من المرجح أن غياب الضمير كجوهر الأخلاق و ما ترتب على ذلك من تزوير و احتلاس و تلاعب في الحسابات و القوائم المالية كان من أهم الأسباب وراء الأزمات التي مست دولا في العالم و انهباء كبريات الشركات و خروجها من السوق الاقتصادي، فإذا كانت الحوكمة هي مجموعة القوانين و النظم و القرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة و التميز في الأداء عن طريق اختبار الأساليب المناسبة و الفعالة لتحقيق الأهداف.

أهداف الشركات و الاقتصاديات، وهو الأمر الذي يتطلب وجود نظم تحكم تلك العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء و لا جدال من أن تحقق سياسة و نظم الحوكمة الجيدة في كافة ميادينها و عناصرها و إنما هو رهن كفاءة الإدارة المنفذة، و المشروعة لتلك السياسات و النظم و مستويات الأخلاق للقوى البشرية، لقد اتضح أنه من أسباب ظاهرة انهيار الشركات و المؤسسات هو شيوع الفساد الأخلاقي للقائمين بالإدارة و المؤسسات سواء في الجوانب المالية أو المحاسبية أو الإدارية، و افتقاد الممارسة السليمة الرقابة و عدم الاهتمام بسلوكيات و أخلاقيات الأعمال و آداب المهنة، فإذا كانت الحوكمة الجيدة تهدف إلى مقاومة أشكال الفساد المالي و الإداري، فإن الأخلاق الحميدة هي الإطار الأكثر مناسبة لتدعيم هذا الهدف، كما أن حوكمة الشركات لا يمكن تطبيقها بمعزل عن الجانب الأخلاقي للأشخاص أنفسهم و الذين يقصد بهم أعضاء مجلس الإدارة.<sup>1</sup>

نظرا لأهمية السلوك الأخلاقي داخل الشركات و دوره في تفعيل الدور الرقابي داخل الشركات، فإن أغلب الهيئات العلمية و المهنية المتخصصة تطالب بضرورة أن يتواجد بالشركة دليل السلوك الأخلاقي يركز على القيم الأخلاقية و النزاهة؛

و يجب أن يركز هذا الدليل على ضرورة التزام العاملين بالقيم الأخلاقية التي تضمن حسن سمعة الشركة و مصداقيتها مع ضرورة التزامهم بالقيم و اللوائح الداخلية للشركة، و نظرا لأهمية وجود دليل للسلوك الشركات، حيث وجهت تلك الهيئات العلمية و المهنية النظر في مجالس إدارة الشركات على أهميته و دوره في تحسين سمعة المؤسسة و القضاء على التلاعبات في أسواق المال التي تنشأ نتيجة تسريب المعلومات من قبل العاملين، و هناك مجموعة من الإرشادات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من طرف مجلس الإدارة عند وضع سياسة السلوك الأخلاقي بالشركة، حيث يتمثل الهدف من سياسة السلوك الأخلاقي في:

← الالتزام بتحقيق مستوى عال من السلوك الأخلاقي؛

1- بريش عبدالقادر، سمو محمد، "البعد السلوكي والأخلاقي حوكمة الشركات ودورها في التقليل عن آثار الأزمة المالية"، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي، الأزمة المالية، والاقتصادية العالمية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف يومي 20-21 أكتوبر / 2009 ص 05.

← تشجيع الالتزام بالسلوك الأخلاقي و معاقبة عدم الالتزام به؛

← تنمية ثقافية أخلاقية داخل الشركة.

وعن طريق ارتفاع هذه السياسة بشكل دوري مع كل من مبادئ حوكمة الشركات و القوانين الداخلية، فإن الشركة يجب أن تؤكد رغبتها في إرساء و تحسين السلوك الأخلاقي بما بحيث أن تجاهل الحوكمة و عدم التقيد بمبادئها و الابتعاد عن ضوابط و سلوكيات العمل فاقم الأزمة المالية العالمية الراهنة.<sup>1</sup>

**ثالثاً: البعد الاستراتيجي:**

تعتبر الرقابة الاستراتيجية إحدى النظم التي تستند إليها حوكمة الشركات لتقليل من مشاكل الوكالة الموجودة بين مستويات الإدارة المختلفة في الشركة، و تشمل هذه النظم التحديد الرسمي للأهداف، و قياس الأداء و التغذية العكسية، و هي الوسائل التي تمكن الإدارة من تقييم الاستراتيجيات التي تتبعها، و التأكد ما إذا كانت تؤدي إلى تحسين العائد على رأس المال المستثمر في الأجل الطويل أم لا، و التأكد بالذات مما إذا كانت الاستراتيجيات التي تتبعها الشركة تؤدي إلى مستويات عالية من الكفاءة و الجودة و الابتكار، و الاستجابة لرغبات و احتياجات العملاء، كما تصدق الرقابة الاستراتيجية إلى تنمية الأهداف و المعايير ليقارن بها أداء الشركات و تنمية نظام لقياس الأداء باستمرار مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير و الأهداف، ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية إذ تطلب الوضع ذلك. و بلغت الحوكمة فإن الهدف هو التأكد من أن المستويات الإدارية الدنيا كوكيل تعمل بطريقة تتفق مع أهداف الإدارة العليا كموكل، بمعنى العمل على تعظيم ثروة أصحاب الأسهم في ظل الظروف القانونية و الأخلاقية الموجودة.<sup>2</sup> كذلك لحوكمة الشركات أبعاد مختلفة تنصهر في وثيقة واحدة مع الدعائم الأساسية في كل شركة أو مؤسسة و لا تنحصر في بعد واحد و هو الربح و الخسارة و إنما هو ثلاثي الأبعاد تتمثل في:<sup>3</sup>

**رابعاً. البعد الاقتصادي أو الاستثماري:** و الذي يتضمن السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، و درجة المنافسة في السوق و توفر نظام المعلومات المالية و المعلومات غير المالية التي تساعد الشركة في الحصول على التمويل و إدارة المخاطر و تضمن تعظيم قيمة أسهم الشركة و استمرارها في الأجل الطويل و يتضمن هذا البعد ما يأتي:

1- محمد مصطفى سليمان، "حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص 150-151.

2- شارل زهير، جارديت جونز، "مرجع سبق ذكره"، ص 870.

3- مها محمود رمزي ربحاوي، "الشركات المساهمة ما بين الحوكمة و القوانين و التعليمات"، (حالة دراسية للشركات المساهمة الهامة العمانية)، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص 99.

**1. الإفصاح المالي :**

و يشمل التقارير السنوية، السياسات المحاسبية المتبعة، تقارير التدقيق الخارجي و مقياس الإنجاز،

**2. الرقابة الداخلية :**

و يشمل التدقيق الداخلي، لجان التدقيق، إدارة المخاطر، الموازنة التقديرية و تدريب الموظفين.

**خامسا: البعد الاجتماعي و القانوني:**

الذي يشير إلى طبيعة العلاقة التعاقدية و التي تحدد حقوق و واجبات حملة الأسهم و أصحاب المصالح المختلفة من ناحية، و المديرين من ناحية أخرى. و تتمثل المسؤولية الاجتماعية في حماية حقوق الأقلية و صغار المستثمرين و تحقيق التنمية الاقتصادية و يتضمن هذا البعد ما يأتي:

**1. الهيكل التنظيمي:** و يشمل تحديد الواجبات، توزيع المسؤوليات، خطوط التفويض للسلطات، تعيين الإدارة و الإدارة التنفيذية ... الخ.

**2. السلوك الأخلاقي:** و يشمل التحكم بقيم المؤسسة و أخلاقياتها و بمستوى عال من السلوك المثالي فيها و التقيد بقواعد السلوك المهني.

**سادسا: البعد البيئي:**

العمل على حماية البيئة من انتاج السلعة أو بيعها أو تقديم الخدمة.

تجدر الإشارة إلى أنه مع تنامي و زيادة الوعي بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، فإنه و في ظل هذه التحديات لا يمكن الوقف عند الحوكمة الجيدة، و إنما يجب تجاوزها إلى الحوكمة الشاملة التي تأخذ بعين الاعتبار التوليفة الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية مجتمعة بالنسبة لمؤسسات الاعمال.

## المبحث الثالث: حوكمة الشركات في بيئة الاعمال الدولية

نتيجة للاهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة الشركات، قامت العديد من الدول بإصدار العديد من التقارير و التوصيات الخاصة بتطبيق حوكمة الشركات عن طريق المؤسسات العلمية أو عن طريق بورصة الأوراق المالية بها و باختلاف وضعية كل دولة سواء من الناحية الاقتصادية و الثقافية و السياسية، سوف تعرض لتجارب بعض الدول في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات.

## المطلب الأول: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة في حوكمة الشركات

## أولاً: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في حوكمة الشركات:

إن التطورات التي شهدتها سوق المال في الولايات المتحدة الأمريكية، و وجود هيئات رقابية فعالة تعمل على مراقبتها و تشرف على شفافية البيانات و المعلومات التي تصدرها الشركات، بالإضافة إلى التطورات التي وصلت إليها مهنة المحاسبة و التدقيق كل هذا أدى إلى زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات و إلزام الشركات بتطبيق أفضل الممارسات التي تضمن التطبيق السليم له، و خاصة تلك الشركات المسجل اسمها لدى البورصات.<sup>1</sup>

و قد قام Calpers أكبر صندوق للمعاشات العامة في أمريكا حيث يدير أصولا تبلغ قيمتها أكثر من 143 مليون دولار، بتعريف حوكمة الشركات على أنها تمثل "العلاقة بين المساهمين ذوي قيمة عالمية في تحديد اتجاه أداء الشركات" و المساهمون المباشرون هم جملة الأسهم و إدارة الشركات و مجلس الإدارة، و لكن التعريف لم يذكر على وجه التحديد مجموعات أصحاب المصالح الآخرين (مثل المجتمع المحلي و مستخدمي الشركة و الموردين و العملاء)، و يرى الصندوق أن الشركات التي يكون هدفها المباشر هو تحقيق عائد طويل الأمد لحملة الأسهم هي الشركات التي ستمكن في نهاية المطاف من تحقيق الفائدة لأصحاب المصالح الآخرين.

و في أواخر سنة 1989م بدأ الصندوق يعمل جنبا إلى جنب مع لجنة مراقبة عمليات البورصة الأمريكية، و أدت هذه العلاقة إلى الإصلاحات التي تعرضت لها مراقبة مكافآت التنفيذيين سنة 1992م، كما أدت إلى تقوية الإفصاح و التوكيلات القانونية و تشمل المبادئ الرئيسية لحوكمة الشركات التي قام الصندوق بتحديددها: استقلال المجلس القيادية، عمليات المجلس، التقييم، خصائص المدير كفرد، و حقوق حملة الأسهم.

و منذ ذلك الحين تم تكوين عدة لجان في الولايات المتحدة الأمريكية، و صدرت عدة تقارير منها تقرير اللجنة الوطنية بشأن الاحتيال و التدليس في التقارير المالية لجنة تريداوي 1987م (Commission Treadway) و تقوية مهنة المدقق المستقل و تقرير إلى مكتب المراجعة العامة و الجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA من

1 - محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 76.

المجلس الاستشاري لاستقلال المحاسبة 1994م، و تقرير لجنة بلويريون 1999م Commission Blue ribbon لتحسين فعالية لجان محاسبة الشركات. <sup>1</sup> بالإضافة إلى القانون المبرم في 30 جويلية عام 2002م و الذي جاء رسميا باسم القانون Sarbarce-Oxley و الذي أطلق عليه أحيانا بشكل غير رسمي بقانون مسؤولية الشركة عام 2002م Responsibility Corporate باعتباره ممثل (حوكمة جيدة) لمهنة و منشآت المحاسبة و التدقيق، و الذي تتمثل أهدافه في الآتي: إعادة النظر أو تعديل معايير حوكمة الشركة، إضافة متطلبات جديدة للإفصاح و كشف جرائم جديدة مرتبطة بالغش زيادة العقوبات الجنائية عن الانتهاكات الجوهرية لقوانين الأوراق المالية، و خلق مجلس إشراف قوي على المراجع. <sup>2</sup>

### ثانيا: تجربة المملكة المتحدة في حوكمة الشركات:

في المملكة المتحدة نشأ و تطور مفهوم حوكمة الشركات بحيث صار جزء من المفهوم السائد داخل الشركات سواء كانت مسجلة لأسهمها ببورصة الأوراق المالية أم و ادت المشاكل المالية المترتبة على قيام بعض المؤسسات لإفصاح معلومات و بيانات مالية بالحسابات أو القوائم المالية المقدمة إلى المساهمين و التي انتشرت في بداية التسعينات، إلى قيام كل من بورصة الأوراق المالية و كذلك مجلس التقارير المالية FRC و جهات محاسبية أخرى بدراسة كيفية توافر الثقة مرة أخرى في التقارير المالية التي تصدرها الشركات و كانت الفرصة الأولى لمجتمع الأعمال في المملكة المتحدة للاهتمام بإجراء حوار جدي و مفتوح عن موضوع حوكمة الشركات، و قد أسفر هذا عن ظهور تقرير كادبوري و الذي يعتبر حتى الآن من أهم التقارير التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات في المملكة المتحدة بل و العالم، و في أكتوبر 1993م ظهر تقرير روتمان Rutteman الذي أوصى بأنه يجب على الشركات المقيدة في البورصة أن يكون ضمن تقريرها تقرير عن نظم الرقابة الداخلية التي تقوم الشركة بتطبيقها للمحافظة على أصول الشركة، و ظهر بعد ذلك في عام 1995م تقرير Green Bury و الذي اهتم بموضوع المكافآت و المزايا التي يحصل عليها أعضاء مجلس إدارة الشركات.

و أوصى التقرير بضرورة إنشاء لجنة المكافآت، و تكون من ضمن مسؤولياتها مراجعة و تقييم الأسس التي يتم على أساسها تحديد تلك المكافآت، و تكون من ضمن مسؤولياتها مراجعة و تقييم الأسس التي يتم على أساسها تحديد تلك المكافآت بحيث تتناسب مع الأداء الخاص بهم، و غي عام 1998م ظهر الكود الموحد Code Combined و الذي اشتمل على جميع التوصيات التي تضمنتها التقارير السابقة له، و أصبح هذا الكود في عام 2003م يشتمل

1- أمين السيد حمد لطفى، " المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال"، مرجع سبق ذكره، ص 724-725.

2- أمين السيد لطفى، " التطورات الحديثة في المراجعة"، مرجع سبق ذكره، ص 699-700.

على أفضل الممارسات لحوكمة الشركات في ضوء الانهيارات المالية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية 2002م.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: تجارب بعض الدول الآسيوية في مجال حوكمة الشركات

#### أولاً: حوكمة الشركات في ماليزيا:

تعتبر تجربة ماليزيا في الحوكمة من التجارب البشرية خاصة و أنها ذات بعد تجربي منذ انشاء المعهد الماليزي لحوكمة الشركات، و أوضح تقرير لجنة التمويل لحوكمة الشركات في ماليزيا معنى حوكمة الشركات "هي عبارة عن عمليات و هياكل تستخدم لتوجيه و إدارة شؤون الشركات لتحسين و زيادة ازدهار الأعمال و مسؤولية الشركات وتحقيق الأهداف النهائية على المدى الطويل لتعظيم القيمة لحملة الأسهم"، و قد اعتمدت ماليزيا على تطوير حوكمة الشركات بالاعتماد على عدة مصادر منها القانون الماليزي لحوكمة الشركات، الذي وضع مجموعة من المبادئ التي تخص مجلس الإدارة من حيث مكافأة مجلس الإدارة و المساءلة و المساهمين و التدقيق، و تم وضع خطة سوق الأسهم الرئيس التي تعتبر أن الحوكمة الجيدة للشركات المسجلة في سوق رأسمال شيء حيوي و هام لإنجاز الأهداف الموضوعة مسبقا، بالإضافة إلى وضع خطة القطاع المالي الرئيسي و أوضحت هذه الخطة أن التنمية الأكثر مرونة و المنافسة و النظام المالي المتحرك آليات تساهم إيجابا في النمو الاقتصادي و التوجه نحو التكنولوجيا و تتضمن عناصر الحوكمة التي أوصت بها هذه الخطة إعلام المساهم و المستهلك بأنشطة الشركة الذي يهدف إلى زيادة الوعي و الممارسة الجيدة لحوكمة الشركات في ماليزيا و يكرس جهوده لتسهيل الأعمال و تطوير الشركات في الدولة من خلال تحسين و تحقيق أفضل ممارسة لحوكمة الشركات، و في ماليزيا يمكن النظر إلى نوعين من آليات الحوكمة، آليات داخلية متمثلة في مجلس الإدارة و الملكية، الأجنبية أ، الاشتراك و التحالف الاستراتيجي مع المنشآت المحلية او الأجنبية و يقدم ذلك للمنشأة منافع كبيرة حيث أن هذه الاندماجيات و الاتحادات تتم في الشركات أو المؤسسات المالية مثل البنوك و شركات إنتاجية، أو المؤسسات و الشركات الصناعية.<sup>2</sup>

#### ثانيا: حوكمة الشركات في اليابان:

لحوكمة الشركات في اليابان أبعادها الخاصة بها نظرا لطبيعة بيئة الأعمال اليابانية من جهة و فلسفة الاقتصاد الياباني

1- بوعظم كمال زابدي عبد السلام، " حوكمة الشركات ودورها من التقليل من التضليل للأسواق المالية والحد من الوقوع الأزمات مع الإشارة الى واقع حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية "، الملتقى الدولي حول الحوكمة و أخلاقيات الأعمال في المؤسسات، عناية ، 2009، ص10.  
2- عبد الوهاب نصر علي، " موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة وفق للمعايير المراجعة العربية والدولية الأمريكية"، الجزء الثالث، دور آليات المراجعة لا تفعيل حوكمة الشركات، الدار الجامعية، القاهرة، 2009، ص 734-707.

و حالة نظام الدولة المالي و ثقافة الشعب و وضع المهنة في هذا البلد من جهة أخرى، في دراسة قام بها (Okube 2004). في اختبار العلاقة بين حوكمة الشركات و النظام المالي. و ركزت هذه الدراسة على عدة نقاط منها دراسة جوهر حوكمة الشركات في اليابان. فالحوكمة من منظور حملة الأسهم (مدخل الوكالة) المديرين يعتبرون وكلاء عنهم، و يتم وضع ضوابط الانضباط و الثواب و العقاب للشركة من خلال سوق رأسمال و هذا النظام تتبعه الشركات في أمريكا و إنجلترا، أما الحوكمة من منظور أصحاب المصالح فالشركة في ظل هذا المنظور مملوكة لكل صاحب حق أو ما يعرف بأصحاب المصالح و يتم وضع الانضباط و الثواب و العقاب للشركة من خلال المقرض (البنك و هذا النظام تتبعه الشركات في ألمانيا و اليابان)، أما خصائص التمويل الياباني تسيطر عليه البنوك، لذلك فإن قواعد الضبط و الثواب و العقاب تتم من خلال البنك، كما أن الودائع البنكية تسيطر على محفظة الأوراق المالية و بالتالي فالحوكمة في الشركات اليابانية تتم من خلال رقابة البنك الرئيسي و ما تربطه من علاقة قريبة و طويلة الأجل مع الشركات، حيث يعتبر أكبر مقرض و مساهم قوي في الشركات يسيطر على كل الصفقات المالية، حيث أشارت الدراسات السياسية أن وظيفة البنك كانت فعالة بعد الحرب و في مرحلة النمو الاقتصادي و من أسباب ضعف حوكمة الشركات في اليابان أن مراقبة الشركات لا توضع لها ضوابط من خلال البنك، حيث هذه الأخيرة تفتقد إلى آليات الضبط الخاصة بعملياتها.

بالإضافة إلى أن هناك آلية أخرى للرقابة المتمثلة في نظام Kereitsu و هي عبارة عن مجموعة من الشركات الصناعية اليابانية تراقب الشركات من خلال حقوق التصويت لأنها تستطيع مراقبة الشركات من خلال مراقبة كل مدير على حدى للتأكد من أنه لا يتصرف بانتهازية و بالتالي تعتبر آلية للرقابة على الشركات و على الإدارة التنفيذية العليا.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: حوكمة الشركات في الدول العربية:

بالنسبة للمنطقة العربية فقد اهتمت العديد من هذه الدول في السنوات الأخيرة بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات، حيث تم تنظيم العديد من المؤتمرات في العديد من الدول العربية و التي تناولت مفهوم و قواعد حوكمة الشركات و أوصت بضرورة تطبيق مبادئها و قواعدها بحيث تتماشى و الظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية لكل دولة من الدول العربية، و قد قامت العديد من الدول العربية بخطوات جادة بالتعاون مع الكثير من المؤسسات و الهيئات الدولية لتقييم تشريعاتها الخاصة بحوكمة الشركات، و في ظل التحول من الاقتصاد الموجه إلى

1 - عبد الوهاب نصر علي، " موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، وفقاً لمعايير المراجعة العربية والدولية و الأمريكية"، مرجع سبق ذكره، ص

اقتصاد السوق تغيرات في المجتمع تشمل النواحي الاقتصادية بالدرجة الأولى و خاصة في عملية التخصص أو بما يسمى توسيع قاعدة الملكية، و من ضمن المبادرات التي قدمت لإرساء قواعد حوكمة الشركات في المنطقة صدر تقرير المنتدى الإقليمي الثاني لحوكمة الشركات الذي عقد في بيروت في يونيو 2004م بعنوان "حوكمة الشركات في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا: تحسين الإفصاح و الشفافية" حيث تم اعتبار حوكمة الشركات المفتاح الرئيسي لتحديث الدول في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و من ضمن التوصيات التي أوصى بها المنتدى أن يتم إنشاء منتدى سنوي على المستويين القومي و الإقليمي وفقا لأفضل المعايير و المستويات و الممارسات الدولية لتنفيذ قواعد حوكمة الشركات، و تشكيل مجموعة عمل قومية لحوكمة الشركات في كل دولة من الدول المشاركة و إجراء عملية مسح لحوكمة الشركات في كافة دول المنطقة كما أوصى بإتباع مبادئ و قوانين و معايير حوكمة الشركات و معايير المحاسبة و التدقيق الدولية.<sup>1</sup>

في 14-15 أبريل 2008 عقد مركز المشروعات الدولية الخاصة ( CIPE ) في تونس وبالتعاون مع المعهد العربي لرؤساء المؤسسات ( IACE ) ورشة عمل للصحفيين الاقتصاديين حول موضوع حوكمة الشركات و دور الصحفيين في الإبلاغ عن التقدم الملموس في مجال الحكومة تحت قيادة محمد لفويري أستاذ التسيير بجامعة تونس وكمال الصادق رئيس تحرير صحيفة الأخبار.<sup>2</sup>

واقتراد منه بأن الطريقة السليمة في حوكمة الشركات تزيد من قيمتها وتدعم ثقة المستثمرين فإنّ المعهد العربي لرؤساء المؤسسات، بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة قام بإعداد مشروع يهدف إلى نشر دليل في الحكومة السليمة للشركات التونسية وهذا في تونس وهذا في جويلية 2008/25 ولهذا الغرض جمع العهد العربي لرؤساء المؤسسات ممثلين عن أهمية الفاعلين الاقتصاديين في تونس، ومنهم خلية الشباب للمعهد العربي لرؤساء وممثلين عن هيئة السوق المالية والبنك المركزي التونسي وبورصة تونس، وزارة المالية والجمعية التونسية للمدققين الداخليين والجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية وبذلك يكون الدليل قد انبثق عن أطراف سوف يحرصون على تطبيقه فيما بعد، حيث يهدف هذا الدليل إلى جعل نظام حوكمة المؤسسات أكثر شفافية ووضوح وإعادة وزيادة الثقة للمستثمرين الوظيفيين والأجانب والحرفيين والأجراء وعامة الناس في التصرف وفي الرقابة على الشركات التونسية، ومن أهم محاور دليل حوكمة الشركات في تونس، التدقيق الخارجي الشافية الجبائية الأخلاقيات والمسؤولية الاجتماعية، دور المديرين العلاقات بين الموظفين وأرباب العمل مجلس الإدارة، وحقوق المساهمين امتيازات المديرين كما تم إدراج محور خاص بشأن الحكومة في الشركات العائلية وهذا لطبيعة نسيج الشركات التونسية.

1 - عديد الوهاب نصر علي، " موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة وفق للمعايير المراجعة العربية والدولية الأمريكية"، الجزء الثالث، دور آليات المراجعة لا تفعيل حوكمة الشركات ، الدار الجامعية ، القاهرة ، 2009، ص707- 734.

2 - أشرف درويش أبو موسى، "حكومة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص39.

## ثانيا: تجربة الجزائر:

لأجل الاستفادة من عولمة الأسواق المالية حيث لشركات المساهمة دور اقتصادي كبير و يتطلب نجاحها أن توفر تلك الشركات جملة من المعلومات الصحيحة و هذا بوجود هيئات حكومية و خاصة لضمان ذلك و لنجاح الشركات المساهمة و تحقيق أهداف و مصالح جميع الأطراف المتعلقة بالشركة كان لزاما تبنى نظام حكومة الشركات. و الجزائر كغيرها من الدول ليست بمعزل عن التحول الاقتصادي العالمي وجدت نفسها أمام تحديات البيئة الداخلية و ضعف مؤسساتها و البيئة الخارجية التي فرضت عليها التكيف مع المستجدات الحديثة حيث أن التكيف لا بد أن يخدم مصلحتها بدرجة أولى و عقب إطلاق مدونة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المغرب جانفي 2008 وكذلك الإرشادات الخاصة بأفضل ممارسات حكومة الشركات في تونس جويلية 2008،<sup>1</sup> أصبح موضوع حكومة الشركات من المواضيع التي تستقطب اهتمام الجزائر في الوضع الراهن وهذا لدعم القدرة التنافسية للشركات الوطنية والاستفادة من الأسواق المالية ورؤوس الأموال الدولية.

ومن هذا المنطلق ورغبة الجزائر في التكامل مع الاقتصاد العالمي بذلك الحكومة الجزائرية جهود كبيرة لإيجاد إطار لحكومة الشركات، وهذا من خلال سعيها إلى تشجيع عمليات الخصخصة والسماح بقدر أكبر من الحرية وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص وتحفيزه على النمو، وكذلك تسهيل المعاملات الدولية، فحاولت الجزائر في السنوات الأخيرة تبنى نظام محاسبي جديد يتوافق والمستجدات الدولية الراهنة ومع المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي (IAS/IFRS) ذلك بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة سنة 1428هـ الموافق ل 25 نوفمبر 2007، كما تسعى الجزائر من خلال هذا النظام إلى تطوير نظام الحكومة المحاسبية، من نظام كان يعتمد على أساليب تقليدية مبنية على أساس وطنية تتوافق والنظام الموجه إلى أسس ومعايير دولية تمكن من تحقيق الشفافية والمصدقية للمعلومات المالية والمحاسبية المقدمة من طرف الشركات الجزائرية والموجهة خاصة الأطراف الخارجية وأهمها الأسواق المالية التي تعتبر المعلومات المحاسبية الصادقة والشفافة من بين المدخلات الأساسية وعلى مدى صحتها وسلامتها تتوقف مصداقية السوق المالية أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب.<sup>2</sup>

ونظرا لإدراك جمعيات واتحادات الأعمال حقيقية وأهمية حوكمة المؤسسات ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر قام أصحاب المصالح في القطاع العام و الخاص سنة 2007 بإنشاء مجموعة عمل لحكومة الشركات تعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة الشركات (GC GF) و مؤسسة التمويل الدولية (JFC) لوضع دليل لحكومة الشركات في الجزائر.<sup>3</sup>

1 - مجلة الإصلاح الاقتصادي، "مجلة تصدر عن مركز المشروعات الدولية الخاصة"، العدد 23، 2009، ص 26.

2 - فورين حاج فويدر، الحوكمة المؤسسية في الجزائر من خلال نظام المحاسبية المالية الجديد ودورها بالنهوض بالسوق المالي"، مداخلة بملتقى الحوكمة المؤسسية واقع ورهانات وآفاق، جامعة أم البواقي 07-08 ديسمبر 2010، ص 02.

3 - مركز المشروعات الدولية الخاصة "حوكمة الشركات قضايا واتجاهات" نشرة دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة القاهرة، العدد 13، 2008، ص 02.

ففي شهر جويلية من سنة 2007 انعقدت بالجزائر أول ملتقى دولي حول "الحكم الراشد للمؤسسات" و كان هذا فرصة لتلاقي الأطراف الفاعلة في عالم المؤسسة وإثراء الهدف الجوهرى لهذا الملتقى والذي يتمثل في تحسين المشاركين قصد فهم مصلح وإشكالية حوكمة المؤسسات من زاوية الممارسة العلمية وكذلك تطوير الأداء من خلال التوعية بأهمية حوكمة المؤسسات في تعزيز التنافسية للمؤسسات الجزائرية والاستفادة من التجارب الدولية، حيث تبلورت فكرة إعداد ميثاق الجزائري للحكم الراشد للمؤسسة وقد تفاعلت مع هذه الفكرة كل من جمعية حلقة العمل والتفكير حول المؤسسة ومنتدى رؤساء المؤسسات وكذلك السلطات العمومية ممثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية من خلال رعايتها للمشروع ودمه ماليا والتكفل بتحليل الميثاق، ليشترك في المبادرة المجموعة من الهيئات والمؤسسات الدولية المقيمة بالجزائر مثل مؤسسة التمويل الدولية (JFC) وبرامج مبدأ التطوير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات (GC GF) وفي هذا السياق تشكل "فريق العمل للحكم الراشد بالجزائر 2008" تحت تسمي "COAL08" وفي الفترة نوفمبر 2007 إلى نوفمبر 2008 أجرى فريق العمل سلسلة من المشاورات مع الأطراف الفاعلة وبالاعتماد على مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المؤسسات الجزائرية فيما يتعلق بإعداد ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر.<sup>1</sup>

و في 11 مارس 2009 تم إصدار المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات وقد لاحظ سليم عثمانى، رئيس مجلس إدارة فريق العمل الجزائري لحوكمة الشركات " أن غياب الحوكمة في نطاق الشركة ذاتها يجد من إمكانات الابتكار والتطور، ولن يقوم رجال المصارف أو الشركاء أو المستثمرون بالاستثمار في مشروعات ضعيفة الحوكمة، ولذا فإن الالتزام بقانون حوكمة الشركات سيخلق موارد أكبر ويساعد على تنمية الأعمال" كما أكد السيد (مصطفى بن بادا) الوزير الجزائري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والصناع المهنيين، " إن الالتزام الجماعي من جانب منشآت الأعمال يستعمل على تحسين القدرة التنافسية ويخلق رؤية أفضل من جانب الأسواق الخارجية هذا بالإضافة إلى أن الحكومة ستعمل عمل على تحسين العلاقات بين البنوك ومنشآت الأعمال من خلال تعزيز الثقة المتبادلة المتقدمة في الوقت الحالي، وذلك من خلال المزيد من الشفافية".<sup>2</sup>

حيث يهدف موضوع هذا الميثاق إلى وضع تحت تصرف المؤسسات الجزائرية الخاصة جزئيا أو كليا وسيلة عملية مبسطة تسمح بخصم المبادئ الأساسية للحكم الراشد قصد الشروع في مسعى يهدف إلى تطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع كي يقوم الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر على أربعة مبادئ أساسية: الإنصاف، الشفافية، المساءلة، المحاسبة.<sup>3</sup>

1 - ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، إصدار 2009، الجزائر، ص 13.

2- مجلة الإصلاح الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

3 - ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 66.

- أ. **الإنصاف:** الحقوق والواجبات الخاصة بالأطراف الشريكة، وكذا الامتيازات والالتزامات المرتبطة بهم، يجب أن توزع بصورة منصفة.
- ب. **الشفافية:** الحقوق وكذا الصلاحيات ما لمسؤوليات المترتبة عن ذلك، يجب أن تكون واضحة وصريحة للجميع.
- ت. **لمساءلة:** مسؤولية كل طرف محددة على حدى بواسطة أهداف محددة وغير متقاسمة .
- ث. **المحاسبة:** كل طرف شريك يكون محاسبا أمام طرف آخر عن الشيء الذي هو سؤول عنه.

## خلاصة الفصل

ظهرت الحاجة لحوكمة الشركات نتيجة لفصل الملكية عن الإدارة، و نتيجة لفتح العولمة و تحرير أسواق رأس المال أبواب جديدة أمام المستثمرين لتحقيق أرباح كبيرة، عندما أصبحت الشركات أكثر عرضة للأزمات نتيجة المنافسة الشرسة و التذبذبات الحادة لأسواق رأس المال العالمية، و قد ساهمت الأزمات العالمية الأخيرة الناتجة عن الفساد و سوء التسيير في تفاقم أزمات الشركات العالمية الكبرى نتج عنها خسائر بمليارات الدولارات مما أدى إلى ارتفاع فاتورة الفساد، و أصبحت عبئا على الشركات و الاقتصاد العالمي ككل، و قد ساعدت تلك الظروف في البحث عن مبادئ تضمن السير الحسن و تؤدي إلى تقليل المخاطر و تحسين الأداء و فرص التطور للأسواق و زيادة القدرة التنافسية و البحث عن القواعد التي تزيد من ثقة جمهور المستثمرين و تحقيق أهداف أصحاب المصالح كما بذلت الهيئات و المنظمات الدولية جهود ملموسة في وضع قواعد حوكمة الشركات الخاصة بها و سعيها لمساعدة الدول في تطبيق هذه القواعد.

يعد التحكم المؤسسي (حوكمة الشركات) الجيد الذي يفرض عناية خاصة لمسؤولين إدارة الشركة و المؤسسة نحو المجتمع من حيث عدم التمييز في المعاملة و التقيد بمواضيع حقوق الإنسان و مواضيع البيئة.

يمكن للحوكمة الفعالة و السليمة مساعدة المستثمرين في الأسواق المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة من خلال ما ترسله من إرشادات حول الأداء المالي مما يمكنها من زيادة فرص الحصول على مصادر التمويل الخارجي، و تخفيض تكلفة رأسمال من خلال تخصيص الأمثل للموارد مما يوفر أفضل علاقة مع أصحاب المصالح و بدوره يساعد على تحسين العلاقة مع كل المجتمع بصفة عامة، و ليس هناك نظام واحد لحوكمة الشركات يمكن تطبيقه في كافة الدول و على كافة المؤسسات، إذ أن ممارسات الحوكمة تتباين و تختلف تبعا للظروف الاقتصادية و السياسية و الثقافية لكل دولة، بحيث يمكن لحوكمة الشركات أن تتسم بالمرونة أثناء تطبيقها من دولة لأخرى.

الفصل

الثاني

## تمهيد:

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح، لأنّ العديد من الجهات ذات المصلحة تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره المؤسسات من معلومات، حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على ما تحتاجه منها مباشرة ومما لا شك فيه أنّ القصور في متطلبات الإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة وذلك نتيجة عدم إظهار البيانات والمعلومات التي تعبر عن الأوضاع الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية، ممّا يؤدي إلى فقدان الثقة في هذه المعلومات بالتالي فقدانها لأهم عناصرها، لا وهي جودتها، الأمر الذي ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات.

و تأكيداً على أهمية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية فقد ورد البيان الأساسي لنظرية المحاسبة الصادر عن جمعية المحاسبين الأمريكيين (AAA) ما يلي: " تعتبر المعلومات المحاسبية الوسائل الأساسية للتقليل من حالة عدم التأكد لدى المستخدمين الخارجيين، إضافة إلى كونها وسائل أساسية للتقدير عن الممارسة " هذا ويعتبر الإفصاح في الوقت الراهن من أهم المبادئ المحاسبية التي يمكن أن تسهم بفعالية في إثراء قيمة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية، كما يؤدي إلى المساهمة الفعالة في توفير خاصيتي الملائمة والمصدقية في المعلومات المحاسبية.

وللإلمام بهذا الفصل تم تقسيمه كما يلي:

**المبحث الأول:** نظرة عامة للإفصاح المحاسبي.

**المبحث الثاني:** جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها.

**المبحث الثالث:** دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS) في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.

## المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي من أهم المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دوراً هاماً في إثراء قيمة ومنفعة البيانات و المعلومات المحاسبية التي تظهر القوائم المالية.

## المطلب الأول: مفهوم الإفصاح وطبيعته وأهدافه

أولاً: مفهوم الإفصاح المحاسبي: والتي تستخدم لأغراض عدة منها:

اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان في المنشآت، كذلك يساهم في تحقيق فعالية وكفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى المنشأة، وعلى المستوى القومي للاقتصاد. ويعتبر الإفصاح المحاسبي أيضاً روح أي سوق مالية وأساس نجاحه، فهو يحقق في حال توفره جواً من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركة المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل لإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين. هذا وتختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية المنشورة، وذلك نتيجة لاختلاف مصالح الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات فكل طرف ينظر إلى معلومات وجهة نظر الخاصة. فمثلاً يختلف مفهوم الإفصاح عند معدي القوائم المالية عن مفهومه لدى مدققي الحسابات، كما أنّ وجهة نظرهما معا قد ترضي المستثمرين والمساهمين المستخدمين لها وقد لا تتفق وجهة نظر كل هؤلاء مع رأي الجهات الرقابية و الإشرافية الرسمية مثل: البنوك المركزية والجامعة المهنية المتخصصة. لقد تعددت وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح المحاسبي، فقد عرفه البعض بأنه: "الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية، كما أنّ الإفصاح هو تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين بشكل قوائم وبيانات تختلف باختلاف المنفعة المنشودة والتي تتأثر باختلاف مستواهم الثقافي ومعرفتهم بحقيقة الظروف الاقتصادية من جهة أخرى.<sup>1</sup> كما يعني إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات المحاسبية التي تهم الفئات الخارجية في المشروع بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيد.<sup>2</sup> كذلك يعني شمول التقارير المالية جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية. وقد تنوعت واختلقت الآراء ووجهات النظر بشأن مفهوم الإفصاح المحاسبي إذ عُرف الإفصاح المحاسبي: "على أنّه الدعوة إلى تقارير مالية عن الحقائق الجوهرية التي تؤثر بدرجة كافية على التقني الذي يقوم به المستفيد من هذه المعلومات".

1 - ماجد اسماعيل أبو حام، مرجع سبق ذكره، ص 47.

2 - مؤيد الساعدي، "فاعلية الإفصاح في تقليل الفساد المالي والإداري"، المؤتمر الدولي الأول بكلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، المسيلة، 2012، ص 09.

فالإفصاح هو تقديم المعلومات والبيانات للمستخدمين بشكل مضمون وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد كما عُرف الإفصاح المحاسبي أيضا بأن إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أنّ تظهر المعلومات في القوائم أو التقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس أو تضليل.

مما سبق يتضح أنّ الإفصاح يركز على موضوع توصيل المعلومات إلى المستفيدين بهدف توضيح حقيقة الوضع المالي للمنشأة دون تضليل بشكل يسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات، وكذلك الربط بين درجة الإفصاح وتخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين من خلال نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع، سواء كانت كمية أو معلومات أخرى تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته، زمن المشار إليه ظهور الكثير من التفسيرات المرافقة للإفصاح، حيث نجد أن من النادر ورود كلمة الإفصاح بمفردها بل غالبا ما تقترن بألفاظ أخرى.

يعني الإفصاح إعلام متخذي القرارات بالمعلومات المهمة بهدف ترشيد عملية اتخاذ القرارات والاستفادة من استخدام الموارد بكفاءة وفعالية ويختص الإفصاح بالمعلومات سواء تلك التي في القوائم المالية ذاتها أو في الأساليب الأخرى لتقديم المعلومات المالية. ويعد الإفصاح عموما في إعداد التقارير المالية عن المعلومات الضرورية التي تكفل.

#### ثانيا: أهداف الإفصاح المحاسبي:

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى ما يأتي:<sup>1</sup>

1. بيان المعلومات المفيدة للذين يقومون بتوفير المواد المالية حاضر في المستقبل وذلك لترشيد قراراتهم المتعلقة بتخصيص الموارد فيما بين الشركات.

2. ضمان تفسير معلومات البيانات المالية الواردة في تلك البيانات إلى مستخدميها وتوضيحها.

3. إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المحاسبية ومساعدة متخذي القرارات في قرارات سلمية مبنية على معلومات دقيقة.

4. إنّ الإفصاح يحقق الكفاءة المعلوماتية في اتخاذ القرار الكفاء وتوفير درجة عالية من التأكد، أما مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق حدد مجموعة من الأهداف استنادا على القاعدة:

✓ توفير معلومات موثوق بها لمستخدمي البيانات؛

✓ تمكين مستخدمي المعلومات من الحصول على معلومات كافية تساعدهم في اتخاذ قراراتهم؛

✓ يساهم الإفصاح في توفير الأساس القانوني لصحة التعاقد وسلامته؛

1 - مؤيد الساعدي، المرجع نفسه، ص 09.

✓ تعزيز الثقة بين مستخدمي البيانات المالية وإدارة الشركة مصدرة القوائم؛

✓ إنّ توحيد معايير الإفصاح يتيح لمستخدمي البيانات المالية تسهيل عملية المقارنة هذا فضلا عن الإفصاح المحاسبي يهدف إلى توفير عدالة ومناخ مناسبين لمستثمرين المرتقبين والحاليين وفرص متكافئة أيضا لغرض الحصول على المعلومات ومن ثم اتخاذ قراراتهم؛

✓ الأداء الأمثل لأسواق رأس المال الكفاء مما يتعين الإفصاح عن المعلومات إذا كان من شأن إغفالها تشويه مغزى ما تقدمه للمستنفدين والمستخدمين للتقارير المالية، كذلك عرض للمعلومات الهامة للطوائف المستفيدة كالمستثمرين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المنشأة على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرتها على سداد التزاماتها، هذا وقد عكس الفكر المحاسبي والاقتصادي ضرورة وأهمية الإفصاح من خلال توضيح الطريقة التي تتلاءم مع كمية المعلومات وأهميتها حيث تقتضي متطلبات الإفصاح العامة ضرورة اشتمال التقارير المالية لمجموعة من القوائم المالية التي يتم إعدادها في ضوء مبادئ محاسبية متعارف عليها.

**المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي ( أسباب، أنواع ) و العوامل المؤثرة فيه**

**أولا: الأسباب المرتبطة بالإفصاح في القوائم المالية:**

ترجع أهمية الإفصاح بالقوائم المالية للمستخدمين إلى ثلاثة عوامل أساسية هي: <sup>1</sup>

1. أنّها تفصح عن متغيرات ذات اهتمام مباشر للعديد من الأطراف.
2. تعتبر القوائم المالية أكثر مصادر المعلومات اعتمادية مما يمكن الاعتماد عليها.
3. تكلفة الحصول على المعلومات بالقوائم المالية رخيصة جدا، حيث أنّ تكلفة إعداد تقارير خاصة للمستخدمين مختلفين ممكن أن تفوق العوائد المتوقعة من وراءها. يمكن القول أنّ دور الإفصاح بالقوائم المالية هو تقليل حالة الغموض بالنسبة لمتخذي القرار بغرض المساعدة في اتخاذ قرارات رشيدة، ويؤكد Iqbal وآخرون من خلال إشرافهم إلى سببين رئيسيين للإفصاح هما: <sup>1</sup>

أ. تخفيض عدم التأكد على ممثلي رأس المال ( المستثمرين و الدائنين )، بحيث استخدام المعلومات يمكنهم من ترجيح العوائد الموقعة لكلّ بديل في مواجهة مستوى المخاطر المرتبطة.

ب. توفير معلومات ملائمة للأفراد والمجموعات اللذين يتأثرون بالأنشطة التشغيلية للمؤسسات.

1 - صبايحي نوال، "الإفصاح المحاسبي في ظلّ معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة"، رسالة نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و التسيير، محاسبة، الجزائر، 2010، ص69.

1 - امين السيد احمد لطفي، "المحاسبة الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات"، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص288.

ثانياً: أنواع الإفصاح:

يمكن تقسيم الإفصاح المحاسبي إلى عدة أنواع وذلك كالآتي:

1. الإفصاح الكافي: ويقصد به توفير الحد الأدنى من المعلومات التي يطلبها مستخدمو القوائم المالية، وبما أنّ المستثمر من أهم فئات مستخدمي البيانات المالية فغن الإفصاح يكون كافياً عند توفر المعلومات الضرورية لقرارات الاستثمار وتشكل المعلومات اللازمة لقرار الاستثمار الحد الأدنى الذي من المفروض أنّ التقارير المالية.
2. الإفصاح العادل: يرتبط هذا المستوى بالنواحي الأخلاقية والأدبية عند نشر المعلومات، ولكن الإفصاح عدلاً عند معاملة كافة فئات مستخدمي البيانات المالية الخارجية بصورة متماثلة ومتساوية، مما يعني تزويدهم بنفس كمية المعلومات وفي نفس الوقت.
3. الإفصاح التام: يرتبط هذا النوع من الإفصاح بنشر جميع المعلومات الملائمة لمستخدمي التقارير المالية، وقد يترتب على هذا الإفصاح العديد من السلبيات التي قد تؤثر على المنشأة ومساهميها.
4. الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها إذ أنّه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.<sup>2</sup>
5. الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): هو الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرار مثل: الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر المادية وغير العادية في القوائم المالية والإفصاح عن الاتفاق الراس مالي الحالي والمخطط ومصادر وتمويله، ويلاحظ أنّ هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.
6. الإفصاح الوقائي: يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحددة على استخدام المعلومات لذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.<sup>1</sup>

2 - حسين علي خشارمة، "مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المتشابهة المندمجة في الأردن"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 17، العدد 01: 2003، ص 91.

1 - محمد مطر "تقسيم مستوى الإفصاح المنصوص عليها من أصول المحاسبة الدولية" مجلة رأس الجامعة الأردنية، المجلد 120، العدد 3. 1993، ص 116-117

ومما سبق يتضح أنّ الإفصاح عن كافة المعلومات بشكل موضوعي وشامل أصبح ضرورة مهمة تقضيها عملية توصيل المعلومات المناسبة وبالنوعية المطلوبة لمستخدميها في الوقت المناسب، وبالتالي فإن الإفصاح يحقق ما يلي:

- ❖ حماية الاستثمارات الخاصة بالأموال العامة أو الخاصة؛
- ❖ تنمية الاستثمارات؛
- ❖ جذب المزيد من الاستثمارات للاقتصاد الوطني سواء أكانت هذه الاستثمارات داخلية أو خارجية؛
- ❖ حماية العاملين وخلق المزيد من الوظائف؛
- ❖ إطلاع المقرضين الحاليين والمستقبلين على الأوضاع المالية لهذه الشركات؛
- ❖ تجنب الاقتصاد الوطني مخاطر الهزات المالية المفاجئة.

### ثالثاً: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي:

يوجد عدد من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح بالتقارير المالية وقد أمكن تقسيمها إلى:

✓ عوامل بيئية تتعلق بالمجتمع الذي تعد فيه التقارير المالية، وأخرى تتعلق بالمعلومات المالية التي يتعين الإفصاح عنها، وأخيراً هناك عوامل تتعلق بلا وحدة الاقتصادية ذاتها.

و يتضح ذلك في ما يلي: <sup>1</sup>

1. **عوامل بيئية:** تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، وعوامل ناتجة من حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية وأثرها على المشروع، بغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية مع بعضها البعض وتحديد المسؤولية الاجتماعية شكل منها.

ويبدو ذلك من المقارنة بين التقارير المالية التي تعد في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية حيث يحدد قانون المؤسسات في إنجلترا التقارير التي يجب إعدادها وطرق عرض المعلومات المالية في القوائم المالية.

2. **عوامل تتعلق بالمعلومات:** حيث تتأثر درجة الإفصاح بالمعلومات و خاصة في مدى توفر الملائمة والثقة بهذه المعلومات، إضافة إلى القابلين للتحقيق والمقارنة.

3. **عوامل تتعلق بالمؤسسة الاقتصادية:** مثل حجم المؤسسة، درجة هيمنة المساهمين القوانين المعمول بها، الضوابط التي ستلزمها مالية التدقيق.

فضلا عن عوامل أخرى توفر الإفصاح مثل: التشريعات والقوانين المحلية والمحاسبية التعليمات الخاصة بالإفصاح داخل المؤسسات ولأغراض الضريبة الرقابة... إلخ. والإفصاح ليس له معنى محاسبي أو قانوني دائما بشكل جزء من

1 - خليل عبد الرزاق، "الإفصاح المحاسبي بين متطلبات الانتقال الي النظام المحاسبي المالي"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، البلدة، يومي 13 و14 ديسمبر 2011، ص04.

المسؤولية الاجتماعية لهذا ظهر ما يسمى بالإفصاح الاجتماعي الذي يعبر عن النشاط بشكل يُمكن من خلاله تقويم الأداء الاجتماعي للوحدة، حيث ظهر الضعف في القوائم المالية التقليدية كونها غير ملائمة لقياس صحة الأداء الاجتماعي للمؤسسات وفي ظل بيئة الاستثمار أصبح الإفصاح كمسؤولية اجتماعية وقانونية تساعد كافة الأطراف على معرفة حقائق تُمكن من اتخاذ القرار، ولقد زاد الوعي بأهمية الالتزام بالمعايير المحاسبي الدولية والمحلية والقوانين والتعليمات ودورها في تحديد مستوى الإخضاع المطلوب ومدى الالتزام به.

### المطلب الثالث: المقومات الأساسية وأساليب الإخضاع المحاسبي:

يمكن القول أنّ الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ليس عملية عشوائية بل توجد مجموعة من المقومات والأساليب والطرق التي يجب مراعاتها والتي سوف نتطرق إليها بنوع من الإيجاز:

**أولاً: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات:** يتركز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية:<sup>1</sup>

1. **المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:** تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية الملاك الحاليون والمحتملون، الدائنون، المحللون الماليون والجهات الحكومية التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها.

2. **تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:** يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية أساسي هو ما يعرف بمعايير أو خاصية الملائمة حيث تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي، الذي يحدد بعنصر حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، وتعتبر الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام المعلومات من جهة أخرى.

3. **تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها:** تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حالياً، في البيانات المالية المحتوية في القوائم المالية التقليدية وهي:

قائمة المركز المالي، قائمة الأرباح المتحجرة، قائمة التغيرات في المركز المالي، إضافة إلى معلومات أساسية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، و التي يتم إعدادها وفق مجموعة من المبادئ والافتراضات والأعراف يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات على نوع وكمية المعلومات التي تظهر تلك القوائم.

1- وليد الحياي، "الإفصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية"، منشورات الأكاديمية العربية

المنشورة في الدانيمارك، (2010/01/02)، متاح على [www.do-academy-org](http://www.do-academy-org)

4. تحديد أساليب وطرق الإفصاح: يتطلب الإفصاح المناسب التي يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة سهلة فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور بطريقة جوهرية<sup>1</sup>، بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة.

#### ثانيا: أساليب الإفصاح المحاسبي:

توجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المالية وبيان أثر الأحداث الاقتصادية في التقارير المالية أو الملاحق، وهي أساليب مكملة لبعضها البعض حيث يتوقف استخدام أي من هذه الأساليب على طبيعة ونوعية ودرجة وأهمية المعلومات، فهناك معلومات تعتبر أساسية ويجب إظهارها ضمن المكونات الأساسية للقوائم المالية أو في الهوامش وحتى لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية، هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، والتي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للأوضاع المالية منها:<sup>2</sup>

1. إعداد القوائم المالية وترتب بنودها: إنّ جزءا مهما من الإفصاح المحاسبي في عرض القوائم المالية، وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، تسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات.

2. الملاحظات الهامشية: يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية، المتعلقة بعناصر القوائم المالية، والتي يمكن أن تحتوي على معلومات كمية أو وضعية كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية أو الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة، إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.

3. الملاحق: وتشتمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية، يتم من خلالها إعطاء عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية، والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية ومثال ذلك الأصول الثابتة وطرق الامتلاك، قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار، قائمة المدنين ومخصص الديون المشكوك فيها، قائمة المخزون السلعي...إلخ.

#### 4. المعلومات الموجودة من خلال الأقواس:

تستخدم الأقواس في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية و التي يصعب فهم طرق احتسابها أو ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة، مثل بيان المبدأ تقييم مخزون نهاية الفترة.

1- السيد عطا الله السيد، "النظريات المحاسبية"، دار النشر، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص163.

2- خليل عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص07.

5. **تقرير المراجع:** يعتبر من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها تقرير المراجع الخارجي وتقرير مجلس إدارة المؤسسة، حيث يتم من خلال تقرير المراجع إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة.

المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها:

تعتبر الجودة أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في رفع روح التنافسية بين الشركات والمصانع والخدمات المختلفة وبالتالي النظر إلى وعي المستهلكين في اختيار الخدمات ذات الجودة الأفضل لنجد أن هناك بين النظام المحاسبي وجودة التقارير المالية هي وثيقة الصلة بالعملية الإدارية.

المطلب الأول: جودة المعلومات المحاسبية (مفهوم، خصائص، أهمية):

أولاً: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية :

إنّ تحديد أهداف التقارير المالية هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين، حيث يمكن الاعتماد على التقارير المالية في أخذ القرارات إذا كانت المعلومات الواردة فيها ذات جودة عالية مما يعطي ثقة لدى المستخدمين، أي أنّ المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات ولهذا يجب التعرف على مفهوم الجودة في التقارير المالية.

1. مفهوم الجودة في التقارير المالية:

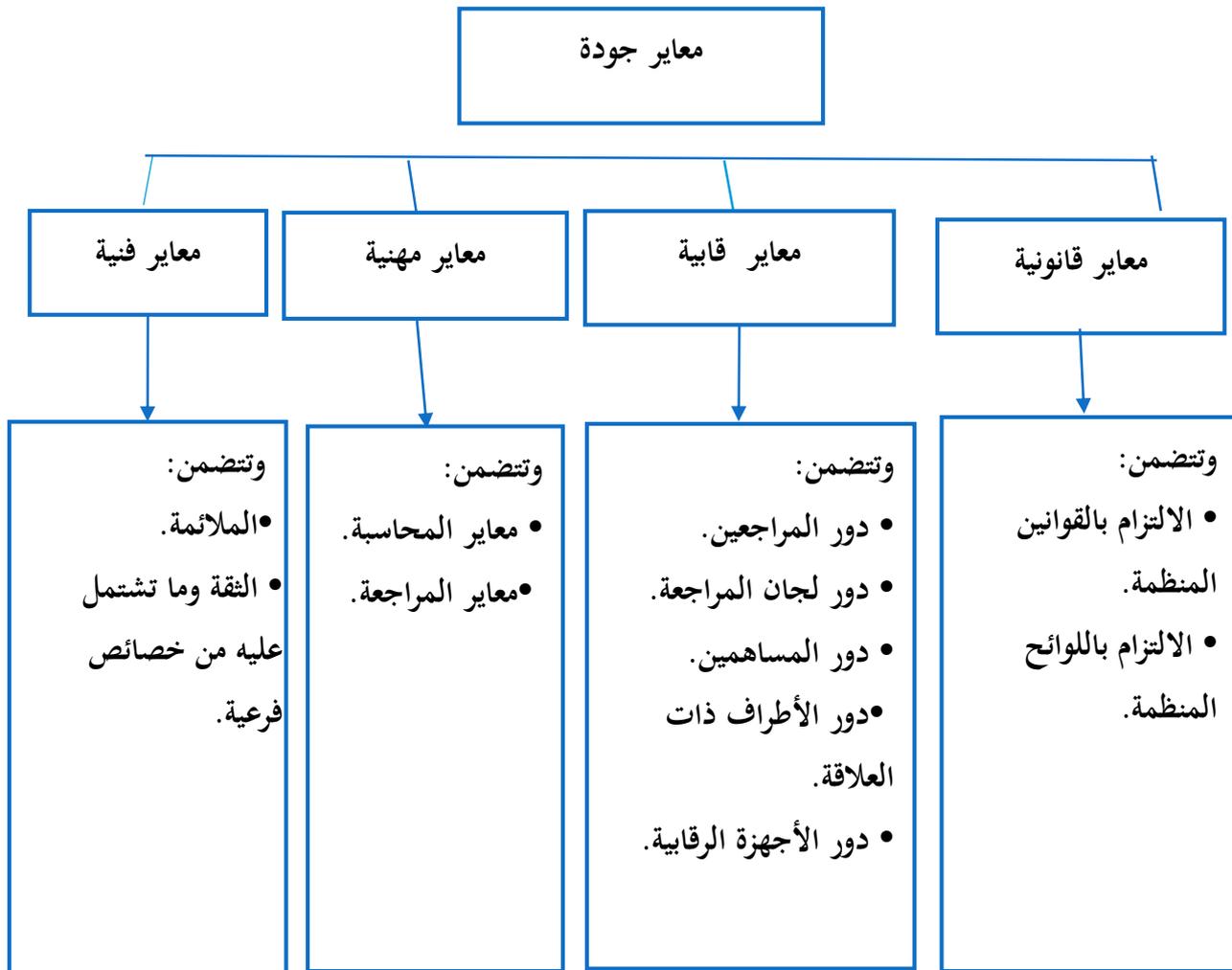
مصطلح الجودة بشكل عام يعني صلاحية الشيء للغرض الذي أعد من أجله، أو مطابقة السلعة أو الخدمة للمواصفات المطلوبة كما أنّ جودة الخدمة تعني ملاءمتها للغرض الذي تعد من أجله، وبذلك فالجودة مسألة نسبية وحدودها أن تكون الخدمة مقبولة من جانب العميل، ومن حيث إشباعها للحاجة في حدود المقابل الذي يتحمله كما أشار آخرون بأنّ مفهوم الجودة قد تطور عبر الزمن فقد كان ينظر إليها البعض على أنّها الكمال ولكن يعاب على هذا المفهوم أنّه محدود الفائدة، وقد نظر إليه البعض الآخر على أنّها شيء غير ملموس ومعنوية، ولكن يعاب على ذلك أنّه مفهوم غامض وغير واقعي، في حين نظر إليها آخرون على أنّها الملائمة للاستخدام<sup>1</sup>

يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، التي تنتج عند تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة. يتضح من ذلك أن مفهوم الجودة مرن ويتطور مع تطور العصور والأزمنة ويستجيب لمختلف التغيرات ويتلاءم مع مجالات الاستخدام المختلفة، كما أنّه يمكن أن يتضمن الكثير من التغيرات التي تحقق الهدف من استخدامه. وتعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل. فهي مجموعة من

1 - محمد أحمد إبراهيم خليل، "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و انعكاساتها على السوق المالية، دراسة تطبيقية نظرية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق، العدد 1، 2007، ص 22.

المعايير القانونية والرقابية المهنية والفنية،<sup>1</sup> بما يحقق الهدف من استخدامها، وفي ضوء هذا المفهوم يمكن اقتراح المعايير التالية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية كما يتضح من الشكل رقم 03:

الشكل رقم 03: معايير جودة المعلومات المحاسبية:



المصدر: محمد أحمد إبراهيم خليل، مرجع سبق ذكره، ص 23.

من خلال هذا الشكل يمكن القول أنّ مفهوم جودة المعلومات المحاسبية لا تقتصر على جانب فقط بل يتعداه ليشمل الجوانب الأخرى التي لا تقل أهمية، وتؤثر بشكل مباشر في تحقيق جودة المعلومات الفنية والمعيارية التي تتضمن معايير المحاسبة ومنها معايير الإفصاح

1 - ماجد إسماعيل أبو حماد، مرجع سبق ذكره، ص 54.

المطلب الثاني: خصائص جودة المعلومات المحاسبية

تعددت الدراسات الخاصة بهذا الجانب وسوف نعرض في الجدول التالي أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الصادرة عن هيئات ومنظمات علمية ومهنية رسمية لما تتمتع به من مصداقية.

الجدول رقم 01 : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب المؤسسات الدولية:

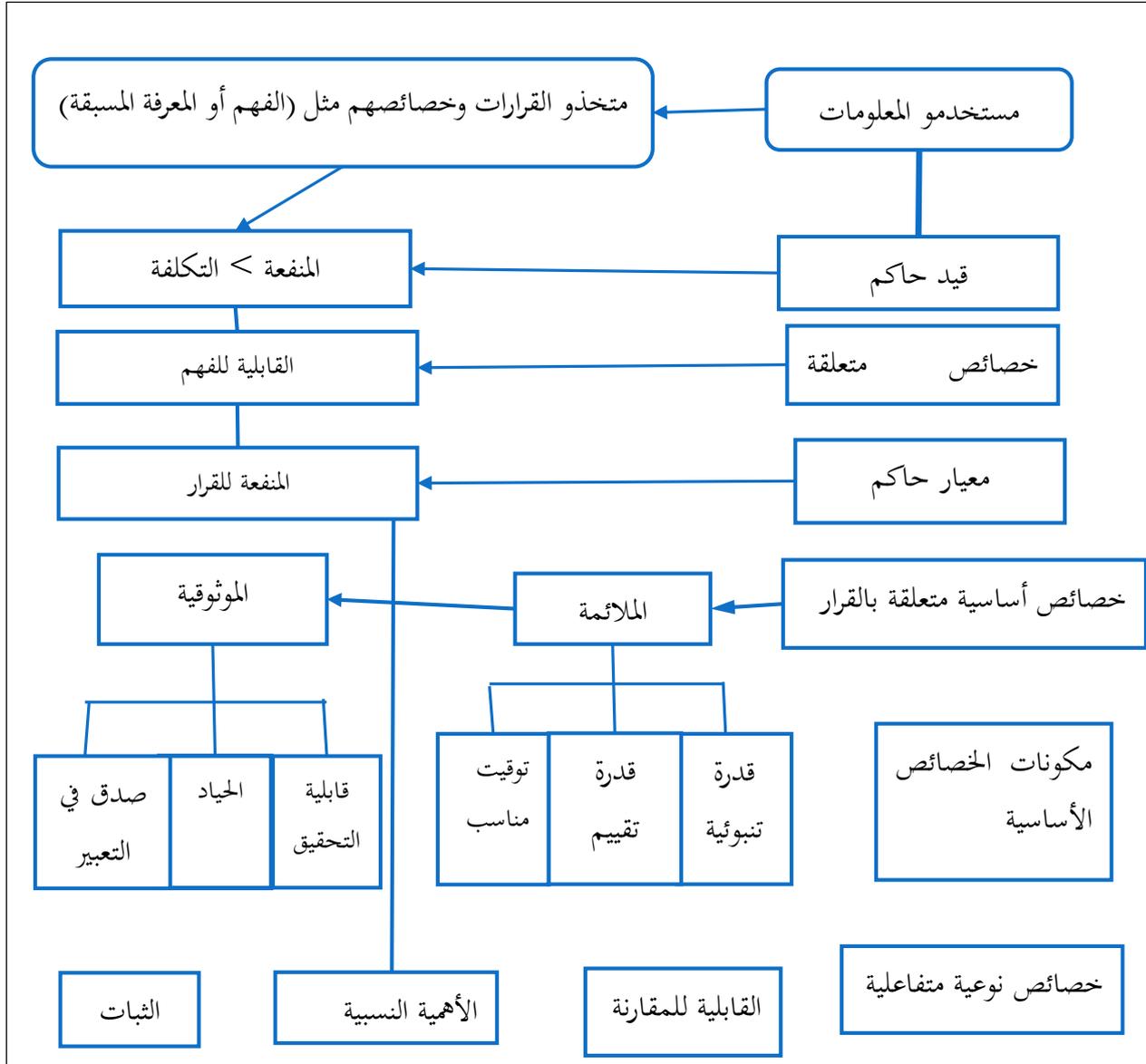
JACE	FACE	ICAWC	AJPA		A.A.A	الصفة
			TRUEBLOOD	APE		
\\	\\	\\	\\	\\	\\	لملائمة
\\	\\			\\	\\	القابلية للتحقيق
		\\	\\	\\		الوضوح
\\	\\		\\	\\	\\	عدم التحيز
\\	\\	\\				الموضوعية
\\	\\	\\		\\		التوقيت المناسب
\\	\\		\\			الثبات
\\		\\	\\			الاكتمال
						المعقولية
\\	\\	\\	\\	\\		القابلية للمقارنة
\\			\\			الأهمية المناسبة
		\\	\\			الجوهر فوق الشكل
	\\					القيمة التنبئية

المصدر: الشارف خوجة الطيب، "مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية للملتقى الوطني الأول لمستجدات الألفية الثالثة ودور المؤسسة على ضوء التحول لمحاسبي الدول"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر 21-22 نوفمبر 2007، ص14.

من خلال الجدول السابق يعتبر البيان رقم 02 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB عام 1980 بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" الدراسية الأكثر شمولية وأهمية، حيث قامت بتغطية شاملة

لآلية الاعتراف والقياس والإفصاح لعناصر القوائم المالية، وسوف نوضح في الشكل أدناه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما قدمها FASB.

الشكل رقم 04 : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:



المصدر: رضوان حلوة حنان، "مدخل النظرية المحاسبية"، الإطار الفكري - التطبيقات العلمية، دار وائل للنشر،

عمان، الأردن، ط2، 2009، ص6

أولاً: الخصائص الأساسية: وتشتمل على خاصيتين وهما:

1. الملائمة: ويقصد بها أن تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها، فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تؤثر في سلوك متخذي القرار الاقتصادي بالمساعدة في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية وهي مرتبطة بخاصية الأهمية النسبية،<sup>1</sup> و تحتوي على ثلاثة خصائص فرعية هي:<sup>2</sup>

أ. القيمة التنبؤية: ويقصد بها قيمة المعلومات كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية للمؤسسة أو بقوتها الإدارية.

قيمة التغذية العكسية: أي المدى الذي يمكن لمتخذ القرار أن يعتمد عليه في تعديل توقعاته السابقة.

ب. التوقيت المناسب: أي ربط مدى ملائمة المعلومة لمتخذ القرار بتوقيت إيصالها له، لأنّ توصيل المعلومة لمتخذ القرار في الوقت المناسب يفقدها تأثيرها على عملية اتخاذ القرار ومن ثم افتقادها للفائدة المرجوة منها.

2. الموثوقية: ويقصد بها حسب البيان رقم 02 الصادر عن FASB "خاصية المعلومات في التأكيد بأنّ المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة و إنما تمثل بصدق ما تزعم تمثيله".<sup>3</sup>

إذن خاصية الموثوقية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها وتتكون هذه الخاصية من ثلاث

خصائص فرعية هي:

أ. القابلية للتحقيق (الموضوعية): وتعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل القائمين بالقياس المحاسبي إذا ما تم استخدام نفس طريقة القياس.

ب. الصدق في التعبير: تعني تمثيل المعلومات المحاسبية للواقع العملي، يعكس الأحداث الاقتصادية و المعاملات المالية التي تمارسها الوحدة المحاسبية، أي تشكيل التقارير المالية بصدق مضمونها (جوهرها) و ليس مجرد تمثيل شكلها فقط (تغليب الجوهر على الشكل).

ت. الحياد: تتوافر للمعلومات المحاسبية خاصية الحياد، إذا كانت تخلو من أي تحيز عن طريق قياس النتائج، أو عرضها بطريقة لا تغلب مصالح فئة معينة من فئات مستخدمي القوائم المالية على حساب غيرها من المستخدمين الآخرين.

1 - بودينة سليمة، "حكومة الشركات إسهامها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية والمالية"، مذكرة نيل شهادة ماستر 2، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غم محاسبة، البويرة، 2012، ص41.

2 - صباحي نوال، مرجع سبق ذكره، ص77.

3 - احمد نور، "مبادئ المحاسبة الدولية"، الدار الجامعة، بيروت، 1998، ص75.

إذن الملائمة و الموثوقية الخاصيتان الأساسيتان، اللتان يلزم توفرهما في المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات جودة عالية،

ولكن هناك احتمال التعارض بين هاتين الخاصيتين نتيجة تطبيق بعض الطرق و السياسات المحاسبية، و لهذا فإنه من الممكن التضحية بمقدار من الملائمة في مقابل المزيد من الثقة، و العكس فقد تقل الثقة في المعلومات المحاسبية مقابل المزيد من الملائمة للمعلومات.

**ثانياً: الخصائص الثانوية:** بالإضافة إلى الخصائص الرئيسية هناك خصائص أخرى لا تقل أهمية، أوصى بها مجلس معايير المحاسبة الدولية الأمريكي FASB و التي تساهم في جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية و هي: <sup>1</sup>

**1. الثبات:** يقصد بالثبات إتباع نفس الطرق المحاسبية في تسجيل الأحداث الاقتصادية و التقرير عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى.

إنّ تطبيق خاصية الثبات في استخدام المبادئ والإجراءات المحاسبية، يجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة وأكثر فائدة للمستخدمين.

**2. القابلية للمقارنة:** تعتبر المعلومات المحاسبية التي تم قياسها والتقرير عنها بصورة متماثلة في المؤسسات المختلفة قابلة للمقارنة، ويقصد بالتماثل منا أن تكون الإجراءات المحاسبية والقياس والتبويب وطرق الإفصاح والعرض المطبقة في نفسها في مختلف المؤسسات.

إضافة إلى هذا هناك قيدين رئيسيين على استخدام الخصائص السابقة هما:

- أ. **قيد حاكم أو متحكم:** وهو أن تكون المنفعة المتوقعة من المعلومات أكبر من تكلفة إنتاجها وتوصيلها.
- ب. **الأهمية النسبية:** تلعب هذه الخاصية دوراً هاماً كمعيار لتحديد المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها، وذلك من زاوية تأثيرها المتوقع على متخذي القرار كما تعد معيارها في تنفيذ عملية الدمج لبنود المعلومات التي يتم عرضها في القوائم المالية المنشورة، وتعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على القرار الاقتصادي الذي يتخذه مستخدمها عند اعتماده هذه المعلومات بمعنى أنه كلما كان للمعلومة تأثيرها على من يستخدمها كلما كانت ذات أهمية نسبية.

1 - ناصر محمد على الجهلي، "خصائص المعلومات المحاسبية و اثرها في اتخاذ القرارات"، مذكرة نيل شهادة ماجستير في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 2008\_2009، ص64\_70.

المطلب الثالث: معايير جودة المعلومات المحاسبية و العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية.

أولاً: معايير جودة المعلومات المحاسبية:

نظراً لعدم وجود تعريف محدد لوجود المعلومات المحاسبية وذلك الاختلاف تبعاً لاختلاف وجهات وأهداف منتجي ومستخدمي المعلومات إلا أنه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودتها على النحو التالي: <sup>1</sup>

### 1. الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يمكن تمثيل المعلومات كل من الماضي والحاضرة والمستقبل، فكلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وقيمتها في التعبير في التعبير عن الحقائق التاريخية أو التوقعات المستقبلية.

### 2. المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

تتمثل في عنصرين هما صحة المعلومات وسهولة استخدامها، ويمكن للمنفعة أن تأخذ الصورة التالية:

أ. المنفعة الشكلية: أي تطابق شكل المعلومات مع متطلبات اتخاذ القرار.

ب. المنفعة الزمنية: توفر المعلومة لمتخذ القرار في الوقت المناسب.

ت. المنفعة المكانية: أي الحصول عليها بسهولة.

ث. المنفعة التقييمية أو التصحيحية: أي قدرة المعلومة على تقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرار.

### 3. الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

تعتبر الفاعلية عن مدى درجة تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها من خلال موارد محددة، ولذلك يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف الشركة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محددة.

### 4. التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات:

يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه المعلومات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات ومن ثمة فإنّه من المؤكد أنّ جودة المعلومات تتمثل في تخفيض حالة عدم التأكد.

### 5. الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بالكفاءة حسب استخدام الموارد أي تحقيق أهداف الشركة بأقل استخدام ممكن للموارد و تطبيق مبدأ

1 - مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم نور، "المحاسبة الادارية"، دار السيرة للنشر و التوزيع، ط01، عمان، 2002، ص 305\_306.

اقتصادية المعلومات الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة و التي لا يجب أن تزيد عن قيمة المعلومة.

### ثانيا: العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية.

تعتبر جودة التقارير المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات الحقيقية لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وتوفير مقومات النظام المحاسبي يمكن بيانها فيما يلي:<sup>1</sup>

يستند النظام المحاسبي في أساس وظائفه على مجموعة من العناصر والمقومات التي تتمثل في مجموعة الأدوات والإجراءات المستخدمة في النظام لتحقيق أهدافه وتتضمن هذه المقومات:

1. **المقومات المادية:** وتتضمن جميع المكونات المادية جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة الحاسوبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية.
2. **المقومات البشرية:** تمثل مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.
3. **المقومات المالية:** وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.
4. **قاعدة بيانات:** وتحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

1 - ماجد إسماعيل أبو حماد، مرجع سبق ذكره، ص55.

المبحث الثالث: دور معايير المحاسبة الدولية IFRS-IAS في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية باعتبار أنّ المعلومات المحاسبية مخرجات نظام المعلومات المحاسبي والعصب الرئيسي لإدارة مشروع اقتصادي، كما أنّها تمثل عنصر ربط بين الشركات وفروعها وكوسيلة اتصال بين الشركة ومستخدمي المعلومات المحاسبية عند عملية اتخاذ القرارات حيث تعتمد هذه الأخيرة على جودة المعلومات المحاسبية من خلال القوائم المالية والتقارير المالية المتضمنة لها، فالقوائم المالية باعتبارها إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها توفير متابعة مستمرة لكلّ التطورات المالية في الشركة كي تُعدّ مصدرا مهما للمعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها جميع الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة، فاختلاف الأنظمة الاقتصادية والمالية وكذا التطبيقات المحاسبية أدى إلى اختلاف المعلومات المحاسبية، مما يحد من قدرة مستخدميها اتخاذ القرارات بشأنها وهذا ما دفع بالجمعيات العلمية والتجمعات المهنية إلى البحث والتنسيق وتقليل الاختلافات الموجودة بين النظام المحاسبي بين دول العالم وبالتالي كان لهذه المعايير الدور البارز في تحسين المعلومة المحاسبية من خلال تقديم قوائم مالية وفق أسس مختلفة وإيجاد أسس عامة لعرض المعلومات في القوائم المالية، وكذلك تطور هذه المعايير وفقا للحاجات المالية والاقتصادية إلى أن وصلت إلى ما هي اليوم.

**المطلب الأول: الأسس العامة لعرض المعلومات في القوائم المالية والمحتوى المعلوماتي لها:**

**اولا: الأسس العامة لعرض المعلومات في القوائم المالية.**

قبل التطرق إلى الأسس العامة لعرض العناصر في القوائم المالية لابد من التطرق أولا لتعريف هذه البنود أو العناصر كما يلي:

### 1. عناصر القوائم المالية:

يمكن تعريف عناصر القوائم المالية بموجب الإطار العام لإعداد القوائم المالية المحددة من قبل معايير الإبلاغ المالي الدولية فيما يلي:

أ. عناصر الميزانية: هي العناصر التي تحدد الأداء المالي والتي تتمثل في العناصر التالية:<sup>1</sup>

√ الأصول: هي موارد يمكن للمؤسسة الحصول على مزايا اقتصادية نتيجة استعمالها للأصل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في شكل تدفقات الخزينة وأشباه الخزينة.

√ الخصوم: الخصم هو إلزام مالي للمؤسسة الناتج عن أحداث ماضية، الذي يتطلب عملية سدادها وتسويتها خروج تدفقات من الموارد التي تملكها المؤسسة وتمثل منافع اقتصادية.

√ أموال خاصة: وهي ما تبقى من أصول للمؤسسة بعد طرح كلّ خصومها الجارية وغير الجارية.

1- محمد بوتين، "المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية IFRS/ IAS"، الجزائر، 2010، ص 53-55.

- ب. عناصر جدول النتيجة: هي العناصر التي تحدد الأداء المالي للمؤسسة والمتمثل في ما يلي:<sup>1</sup>
- ✓ الإيرادات: وهي الزيادة في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية والتي تكون في شكل تدفقات داخلية أو زيادة الأصول ونقص الخصوم الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في حقوق الملكية، ما عدا تلك المتعلقة بالزيادة في رؤوس الأموال الخاصة الناتجة عن الزيادة في المساهمات، كما تشتمل الإيرادات كذلك المكاسب.
- ✓ المصروفات: وهي النقص في المنافع الاقتصادية للمؤسسة أثناء الفترة المحاسبية والتي تكون في شكل تدفقات أو نقص في الأصول وزيادة في الخصوم الأمر الذي يؤدي إلى نقص في الأموال الخاصة باستثناء النقص المتعلق بالتوزيعات الممنوحة للمساهمين كما تشمل المصروفات كذلك الخسائر.
- ✓ المكاسب: تمثل الزيادة في المنافع الاقتصادية للمؤسسة التي تنتج عن النشاطات العادية أو النشاطات غير العادية مثل المكاسب الناتجة عن بيع الأصول غير جارية.
- ✓ الخسائر: تمثل النقص في المنافع الاقتصادية للمؤسسة التي تنتج عن النشاطات العادية أو النشاطات غير العادية مثل الخسائر الناتجة عن الكوارث (الفيضانات الحريق).
2. قواعد إعداد القوائم المالية:

عند إعداد القوائم المالية وعرضها يجب مراعاة مجموعة من الأسس والاعتبارات لذلك وتتمثل هذه القواعد حسب المعيار المحاسبي الدولي ISA1 كما يلي:

#### أ. العرض العادل والامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS:

يجب أن تعرض القوائم المالية المركز المالي و الأداء المالي و التدفقات النقدية للشركة بشكل عادل، حيث يتطلب العرض العادل للقوائم المالية عرض أثر الأحداث والعمليات و الظروف التي مرت بها الشركة بشكل صادق و بما يتماشى مع ما تحديده و تعريفه للأصول و الالتزامات و النتيجة و المصاريف بموجب الإطار العام لإعداد القوائم المالية المحددة من قبل معايير الإبلاغ المالي الدولية هذا و بالإضافة إلى توفير الإفصاح سيحقق التمثيل العادل للقوائم المالية.

ب. الاتساق في العرض: يتوجب على الشركة الاتساق (ثبات) و في عرض و تصنيف بنود القوائم المالية خلال الفترات المالية المتتالية، و يمكن الخروج عن هذا الاتساق في إحدى الحالتين:

1 - خالد جمال الجعرات، "معايير التقارير المالية الدولية IFRS/ IAS"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص121-122.

√ إذا تطلب معيار محاسبي دولي آخر إجراء هذا التغيير أو عند حدوث تغيير سيؤدي إلى عرض و تقديم بيانات أكثر موثوقية و ملائمة لمستخدمي القوائم المالية.<sup>1</sup>

ت. الأهمية النسبية: يكون عنصرها ذو أهمية نسبية إذا كانت معرفة من طرف مستخدمي القوائم المالية تؤثر في قراراتهم المتخذة، و أهمية عنصر معين هي مسألة نسبية فما يكون مهما بالنسبة لوحدة محاسبية معينة قد لا يكون كذلك بالنسبة لوحدة أخرى، فأهمية عنصر ما لا تقدر بقيمته و مقداره و لكن أيضا بطبيعته، فمثلا دراسة الأوراق و سلة المهملات؟

الجواب طبعا لا، لأن هذا يصبح مكلف بينما تأثيره على النتائج معدوم و لهذا تعتبر هذه العناصر كمصروفات طبقا لهذا المبدأ فيمكن جمعها في بند واحد.

ث. المقاصة: لقد منع المعيار المحاسبي IAS1 إجراء المقاصة بين أي من الأصول والالتزامات والمصاريف والإيرادات ما لم يسمح ذلك أحد معايير المحاسبة الدولية، لأن المقاصة يؤدي في بعض الحالات إلى غموض المعلومات المقدمة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، فمثلا إجراء المقاصة بين المبيعات ومردودات المبيعات وإظهار صافي المبيعات الصافية ومردودات يمكن الاعتماد عليها لتقدير جودة إنتاج الشركة وكفاءة سياستها التسويقية وبالتالي بإخفاء مردودات المبيعات سيتغير منحنى اتخاذ مستخدمي القوائم المالية.<sup>2</sup>

ج. المعلومات المقارنة: يتطلب المعيار IAS1 تقديم القوائم المالية للفترة المالية الحالية والفترة السابقة، كما يوجد إدراج المعلومات المقارنة في الإيضاحات عندما تكون ملائمة لفهم محتويات القوائم المالية للفترة الحالية، وهذا يمكن مستخدمي القوائم المالية من مقارنة القوائم المالية الحالية مع فترات سابقة أو مع شركات أخرى وبالتالي مساعدتهم في تقييم أداء الشركة والتنبؤ بمستقبلها كما أنّ إعداد القوائم المالية تقوم على فرضيتين اثنتين والمتمثلة في:<sup>3</sup>

√ **فرضية الأساس الاستحقاق:** يجب على المؤسسة إعداد قوائمها المالية بموجب أساس الاستحقاق الاعتراف المصروفات التي تخص الفترة سواء تم دفعها أم لم يتم ذلك وكذلك الاعتراف بالإجراءات المكتسبة والمكاسب الأخرى سواء تم قبضها أم لم يتم ذلك، بغض النظر عن واقعة الدفع أو القبض وتطبيق أساس الاستحقاق يؤدي إلى تحقيق أهداف القوائم المالية في تقديم معلومات حول المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها خلال فترة معينة.

√ **فرضية الاستمرارية:** أي افتراض أنّ المؤسسة مستمرة إلى أجل غير محدد في المدى المستقبلي المنظور وعند وجود شكوك حول استمرارية المؤسسة و لدى الإدارة نية بتصنيفها أو تقليص أعمالها بشكل جوهري، عندما يجب

1 - محمد أبو نصار وجمعة حميدات، "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي IFRS/IAS"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 27-28.

2 - بن ربيع حنيفة، "الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS-AFRS" الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 33.

3 - حسين قاضي، مأمون حمدان، "المحاسبة الدولية ومعاييرها"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 274.

الإفصاح عن الحالات عدم التأكد المتعلقة بعدم الاستمرارية ولا يتم إعداد القوائم المالية على أساس أنها مستمرة بل على أساس آخر أساس التصفية.

### ثانياً: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية:

يمكن إبراز أهم المعلومات الواجب الإفصاح عنها كحد أدنى في القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وفق

ما يلي:

#### 1. الميزانية:

"إنّ الميزانية هي المرآة العاكسة للحالة المالية للمؤسسة، إذ أنّها تحتوي على ملخص نشاط المؤسسة وقوتها ودرجة تطورها، كما تحتوي على موجودات (أصول) وحقوق المؤسسات من جهة أخرى، فالميزانية عن قياس ثروة المؤسسة والإفصاح عنها في وقت معين"<sup>1</sup>.

حسب المعيار IAS1 تعرض الميزانية على جانب الأصول إلى أصول جارية وأصول غير جارية مع الأخذ بعين الاعتبار درجة السيولة، ومن جانب الخصوم إلى خصوم جارية وخصوم غير جارية مع الأخذ بعين الاعتبار درجة الاستحقاق بالإضافة إلى حقوق الملكية. وتنص القواعد الخاصة بالإفصاح في الميزانية العمومية ما يلي:

#### أ. التمييز بين الأصول والخصوم الجارية وغير الجارية:

يشترط معيار المحاسبة الدولي IAS1 أن تعرض الأصول الجارية وغير الجارية والخصوم الجارية وغير الجارية في صلب الميزانية العمومية، ويصنف الأصل على أنه متداول في الحالات التالية:

✓ عندما يتوقع أن يتحقق نقداً أو يحتفظ به للبيع أو الاستهلاك أثناء الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة.

✓ عندما يحتفظ به بشكل رئيسي لأغراض المتاجرة.

✓ عندما يتوقع أن يتحقق خلال 12 شهراً من تاريخ الميزانية العمومية.

✓ عندما يكون نقداً أو أصلاً معادلاً للنقد على أنّها ولا يوجد قيود على استعماله وتصنيف جميع الأصول الأخرى

أصول غير متداولة، وتشمل الأصول الملموسة وللأصول غير الملموسة والأصول التشغيلية والمالية التي هي بطبيعتها

طويلة الأجل. أما الخصوم فإنّها تصنف على أنّها متداولة في الحالات الآتية:

✓ عندما يتوقع تسديده أثناء الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة؛

✓ عندما يكون ناشئاً عن أغراض المتاجرة؛

✓ عندما يستحق التسديد خلال 12 شهراً من تاريخ إعداد الميزانية العمومية؛

1 – JEAN-FRANCEAICES REGNARD, "Live bilane c'est simple", édition chiron, paris, 2007, p 37.

√ لا يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من اثني عشر شهرا من إعداد الميزانية وتصنف جميع الالتزامات الأخرى على أنها التزامات غير متداولة.

الجدول رقم 02: الميزانية في 12/31/.....20.

الأصول	ملاحظة	إجمالي N°	امتلاك الرصيد N°	صافي N°	صافي N°
أصول غير جارية. فارق بين الاقتناء- المنتج الإيجابي أو السلبي. تثبيتات غير مادية. تثبيتات ممنوح امتيازها. تثبيتات يجرى انجازها. سندات موضوعة موضع المعادلة. مساهمات أخرى وديون دائنة مرتبطة بها. سندات أخرى مثبتة. قروض وأصول أخرى غير جارية. ضرائب مؤجلة عن الأصل					
مجموع الأصول الغير الجارية.					
أصول جارية. مخزونات ومستحقات. ديون دائنة واستخدامات مماثلة. المدينون الآخرون والضرائب وما شابهها. ديون دائنة واستخدامات مماثلة. الموجودات وما شابهها. الأموال الموظفة الأصول الجارية الأخرى.					
مجموع الأصول الجارية.					
المجموع العام للأصول.					

N-1	N	الملاحظة	الخصوم
			<p><u>أموال خاصة.</u>  رأس مال.  علاوات واحتياطات.  فوارق التقييم.  نتيجة الصافية  رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل  من جديد.  حصة ذوي الأقلية</p>
			بمجموع (1)
			<p><u>الخصوم غير الجارية</u>  قروض وديون مدينة مالية .  ديوان مدينة وأخرى غير جارية.  مؤونات ومنتجات ثابتة سالفًا.</p>
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			<p>الخصوم الجارية.  مؤونات وحسابات ملحقة.  ضرائب.  ديون مدينة أخرى.  خزينة سلمي.</p>
			مجموع الخصوم الجارية.
			مجموع عام للخصوم.

المصدر: بودينة سليمة، عزوز زكية، مرجع سبق ذكره، ص 62.

ب. المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية: يجب أن تحتوي الميزانية العمومية في صلبها كحد أدنى على البنود التالية: <sup>1</sup>

✓ الممتلكات والمصانع والمعدات، الاستثمارات العقارية، الأصول غير الملموسة الأصول المالية، المخزون، الذمم التجارية المدنية والذمم المدنية الأخرى والنقد ومعادلات النقد الذمم التجارية الدائنة الأخرى، المخصصات، الالتزامات المالية الالتزامات والأصول الضريبية الحالية، حقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية، رأس المال المصدر والاحتياطات الموزعة على حاملي حقوق الملكية.

ت. المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية أو في الإيضاحات:

✓ تصنيفات جزئية للبنود المعروضة كتصنيف بنود الممتلكات المصانع و المعدات، إما حسب نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم وفق المعيار المحاسبي IAS16؛

✓ تصنف الذمم المدنية إلى مدنيين تجاريين وأعضاء آخرين في المجموعة، وذمم مدينة على أهداف ذات علاقة ودفعات مقدمة ومبالغ أخرى؛

✓ يصنف المخزون حسب معيار المحاسبة الدولي رقم IAS2؛

✓ تصنيف المخصصات والاحتياطات وعلاوة الإصدار مع وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق المالكين؛

✓ الإفصاح عن الأمور الآتية بالنسبة لكل فئة من رأس المال المساهم:

← عدد الأسهم المصرح بها؛

← عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل، وعدد الأسهم المصدرة وغير المدفوعة بالكامل؛

← القيمة الكلية لكل سهم أو أن الأسهم والقيود الخاصة بكل فئة بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم

و إعادة تسديد رأس المال؛

← الأسهم التي تملكها المؤسسة ذاتها أو فروعها أو مؤسسات زميلة.

لم يتضمن المعيار إلزاما بشكل معين لقائمة المركز المالي، فقد يتم عرضها على شكل قائمة أو يتم عرضها على

شكل ميزان

1 - طارق عبد العال حماد، "التقارير المالية أسس الاعداد والعرض والتعليل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص124.

## 2. قائمة النتيجة وقائمة التغير في الأموال الخاصة:

يمكن إبراز أهم المعلومات الواجب الإفصاح عنها في كل من قائمة النتيجة المعبرة عن الأداء المالي وقائمة التغير في الأموال الخاصة أو الحقوق الملكية وفق ما يلي:

أ. قائمة النتيجة: تعرف النتيجة بأنها "الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية والتي تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية ماعدا المساهمات التي تتم من قبل الملاك".<sup>1</sup>

❖ المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة النتيجة كحد أدنى: نص المعيار المحاسبي الدولي IAS1 مع قواعد خاصة في القائمة النتيجة كما يلي:<sup>2</sup>

← الإجراءات؛

← تكاليف التمويل؛

← نصيب المؤسسة من أرباح أو خسائر المؤسسات الزميلة أو المشاريع المشتركة التي تمت محاسبتها بطريقة حقوق الملكية؛

← المصروف الضريبي؛

← ربح أو خسارة الفترة؛

← توزيعات الأرباح؛

← كما نص المعيار المحاسبي الدولي IAS1 المعلومات التي يجب عرضها في صلب بيان النتيجة أو في الإيضاحات: إذا كانت بنود النتيجة والمصروفات مادية (قيمتها مهمة نسبياً) يتطلب المعيار IAS1 الإفصاح عن حجمها وطبيعتها بشكل منفصل ومن أمثلة هذه البنود:

✓ عمليات خفض أو زيادة قيمة الأصول أو المخزون؛

✓ عمليات إعادة هيكلة أنشطة المؤسسة؛

✓ عمليات التخلص من بعض الأصول؛

✓ عمليات التخلص من الاستثمارات؛

✓ العمليات الموقفة؛

✓ تسويات المنازعات القضائية؛

1 – JEANE-JACQUES JULIANE, "les normes comptables internationales JAS/IFAS", édition Foucher 2008, p 28.

2- محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 369.

✓ عمليات عكس المخصصات.

❖ عرض قائمة النتيجة: بموجب IAS1 تصنيف المصاريف وتحليلها بناء على وظيفتها كما يلي: <sup>1</sup>

⇐ تصنيف الأعباء حسب الطبيعة إن حوصلة الأعباء بحسب طبيعتها يمكن من خلالها حساب الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الخام للاستغلال النتيجة الوظيفية النتيجة المالية، النتيجة العادية وغير العادية.

⇐ تصنيف الأعباء حسب الوظيفة: تصنيف الأعباء حسب الوظيفة وذلك حسب الوظيفة وذلك حسب خصوصيات كل مؤسسة من النشاط والحجم، بحيث نجد عدة طرائق وصور في تصنيف الأعباء حسب الوظيفة وذلك كما يلي:

✓ تصنيف الأعباء من الزاوية الاقتصادية أو النشاط، نجد وظيفة الإنتاج ووظيفة التوزيع الوظيفة الإدارية والمالية... الخ.

✓ تصنيف الأعباء حسب المنتج أو نوعية الخدمات: نجد المنتج أ، المنتج ب، ... الخ.

✓ تصنيف الأعباء حسب مراكز المسؤولية: نجد المديرية العامة، الإدارة العامة الإدارة المالية، المديرية التجارية، مصالح الدراسات، المصالح التقنية، ... الخ.

✓ تصنيف الأعباء حسب المناطق الجغرافية: بحيث نجد المنطقة أ، المنطقة ب المنطقة ج، ... الخ.

ب. قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

❖ تعريف قائمة التغيرات في حقوق الملكية (الأموال الخاصة):

"هي قائمة توضح التغيرات التي تطرأ على الأموال الخاصة خلال دورة محاسبية معينة، وترداد الأموال الخاصة بالأرباح وتنقص بالخسائر الناتجة عن النشاط الاقتصادي للمؤسسة، كما تنقص بتوزيع حصص الأرباح كما تتأثر هذه القائمة بتغير بعض الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء". <sup>2</sup>

✓ ربح أو خسارة الفترة؛

✓ كل بند من بنود النتيجة أو المصاريف المعترف بها بشكل مباشر في حقوق الملكية و إجمالي هذه البنود؛

✓ الأثر التراكمي للتغيير في السياسات المحاسبية و تصحيح الأخطاء التي يتم معالجتها وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS8.

أما البنود التالية فيمكن إظهارها في قائمة حقوق الملكية أو الإيضاحات:

✓ العمليات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات على أصحاب حقوق الملكية؛

✓ رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية و نهاية الفترة و التغيرات خلال الفترة؛

1- شبيب شونف، "محاسبة المؤسسة طبق المعايير المحاسبية الدولية"، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2003 ص73-80.

2 - حنيفة بن ربيع، مرجع سبق ذكره، ص41.

√ مقارنة بين القيم الدفترية في بداية و نهاية الفترة لكل فئة من فئات رأس المال علاوة الأسهم، الاحتياطات مع بيان كل تغيير بشكل منفصل.

### 3. قائمة التدفقات النقدية:

أ. تعريف قائمة التدفقات النقدية: هي قائمة تبين التدفقات النقدية الداخلية و الخارجية خلال فترة معينة، تبين مصادر هذه التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية (العملياتية) و الأنشطة الاستثمارية و الأنشطة التمويلية، "علما أنّ معيار المحاسبي IAS7 يغطي محتويات وأسس إعداد التدفقات بشكل منفصل".<sup>1</sup>

ب. المعلومات الواجب الإفصاح عنها في قائمة التدفقات النقدية (الخزينة).

يمكن تصنيف تدفقات الخزينة حسب الأنشطة كما يلي:

### √ تدفقات الخزينة من الأنشطة العملياتية (التشغيلية ووظيفة الاستغلال):

يتم توليد التدفقات النقدية من الأنشطة الرئيسية المنتجة لإيرادات المؤسسة ولذلك فإنّها تنتج عن العمليات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة ومن أمثلة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ما يلي:

← التحصيل النقدي من بيع السلع وتقديم الخدمات والمدفوعات النقدية للموردين مقابل الحصول سلع أو خدمات.

← التحصيل النقدي الناتج عن منح حقوق الامتيازات، والرسوم والعمولات وغيرها من الإيرادات.

← المدفوعات النقدية للعاملين أو نيابة عنهم.

← التحصيلات والمدفوعات النقدية لشركات التأمين في صورة أقساط مطالبات تعويض أو أية مزايا تنتج عن التأمين.

← المدفوعات النقدية كالضرائب أو أية ضرائب مسترجعة إلا إذا كانت خاصة مباشرة بأنشطة استشارية أو تمويلية.

← التحصيل والمدفوعات النقدية المتعلقة بعقود محتفظ بها للتعامل أو الإيجار.

← رغم أنّ بعض العمليات كبيع أصل ثابت، قد تنتج عنها مكاسب أو خسائر يتم تضمينها في صافي الربح أو الخسارة إلا أنّ النقدية الناتجة عن مثل هذه العمليات تعتبر متعلقة بالأنشطة الاستثمارية.

← في حالة احتفاظ إحدى المؤسسات بأوراق المالية أو قروض لأغراض التعامل وفيها قرأنا تعبير مشابهاً للمخزون

الذي يتم الحصول عليه بغرض البيع، ولذلك فإنّ التدفقات النقدية المتعلقة بشراء أو بيع تلك الأوراق يجب أن

1 - المرجع نفسه، ص 80.

تنوب كتدفقات نقدية متعلقة بأنشطة التشغيل، قياسا على ذلك فإنّ القروض والسلف التي يتقدمها المؤسسات المالية فتتوب ضمن التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية، وذلك بسبب ارتباط تلك التدفقات بالأنشطة الرئيسية المتعلقة بتوليد الإيرادات.

#### √ تدفقات الخزينة من الأنشطة الاستثمارية ( وظيفة الاستثمار ).

ترجع أهمية إظهار التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية في قسم منفصل بالقائمة إلى أنّ تلك التدفقات توضح إلى أي مدى تخصيص تم تخصيص مصادر لتوليد أرباح وتدفقات نقدية مستقبلية و فيما يلي بعض الأمثلة على التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشط الاستثمارية:

← المدفوعات النقدية لشراء الممتلكات والآلات والمعدات والموجودات ملموسة وغير ملموسة، والموجودات طويلة الأجل الأخرى، وتشمل هذه المدفوعات أية نفقات تتحملها المؤسسة في سبيل التصنيع الداخلي للموجودات الثابتة:

← التحصيل النقدي من بيع الموجودات الثابتة الملموسة وغير الملموسة.

← المدفوعات النقدية لشراء أو المتحصلات النقدية عن بيع أدوات حقوق الملكية أو القروض التي تصدرها المؤسسات الأخرى أو الدخول في مشروعات مشتركة ولا يشمل ذلك على المدفوعات لشراء أو المتحصلات عن بيع الأوراق مالية تعتبر من مكونات النقدية المعادلة، وكذلك المدفوعات لشراء أوراق مالية بغرض التعامل والتجار بها.

← القروض والسلف المقدمة لأطراف أخرى ولا يشمل على القروض والسلف التي تقدمها المؤسسات المالية.

← التحصيل النقدي الناتج عن سداد الغير للقروض والسلف للمؤسسة ولا يشمل القروض والسلف الخاصة بالمؤسسات المالية.

← المدفوعات النقدية والتحصيل النقدي الناتج عن العقود المستقلة، العقود الآجلة الخيارات والمبادلات والمقايضات، ويستثنى ذلك من العقود التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة، كما يستثنى أيضا العقود التي تصنف ضمن الأنشطة التمويلية، وفي حال اعتبار أحد العقود السابقة كعقد وقائي لتحوط لموقف معين فإنه يتم تصنيف التدفقات النقدية المتعلقة بالعقد حسب التصنيف الخاص بالموقف الذي تم تحصيله أو التحوط له.

## √ تدفقات الخزينة من الأنشطة التمويلية ( وظيفة التمويل ):

تشتمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض ورأس المال سواء بالنقصان أو الزيادة ومكافئات رأس المال المدفوعة وحركة التسيقات ذلت الطبيعة المالية بالإفصاح عن الأنشطة التمويلية في قسم منفصل مفيدا في التنبؤ بالحقوق والالتزامات المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية من قبل مقدمي الأموال للمؤسسة ومن أمثلة التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية ما يلي:

النقدية الناتجة عن إصدار الأسهم أو غيرها من أدوات حقوق الملكية.

← المدفوعات النقدية للملاك في سبيل شراء أو استرداد أسهم سبق إصدارها؛

← النقدية الناشئة عن السندات والقروض أو الكمبيالات والمرهونات العقارية أو أية أدوات اقتراض مالية قصيرة أو طويلة الأجل؛

← المدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقرضة.

← النقدية المدفوعة بواسطة المستأجر من أجل تخفيض الالتزامات عن موجودات ولقد تضمن المعيار المحاسبي الدولي IAS7 بعض الشروط وقواعده الإفصاح في هذه القائمة يمكن تلخيصها في ما يلي:

← التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية؛

← الفوائد المقبوضة والمدفوعة وتوزيعات الأرباح؛

← ضرائب النتيجة المدفوعة؛

← شراء وبيع المؤسسات التابعة؛

← العمليات غير النقدية مثل امتلاك موجودات بواسطة الشراء وتحمل الالتزامات المباشرة أو عن طريق عقود تأجير تمويلية؛

← مكونات النقد والنقد المعاد.

الجدول رقم 03 : قائمة التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة)

N-1	N	الملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية. التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن. الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة. تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية. تدفقات أموال الخزينة المرتبطة العناصر غير العادية (يجب توضيحها). تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ).
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الآتية من الأنشطة الاستثمار. المستحقات عن اقتناء تثبيات مادية أو غير مادية. التحصيلات عن اقتناء عملية بيع تثبيات مادية و غير مادية. التحصيلات عن عمليات بيع تثبيات مالية. الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية. الحصص والأقسام المقبوضة من النتائج. تدفقات أموال الخزينة المتأثرة من أنشطة الاستثمار (ب).
			تدفقات أموال الخزينة المتأثرة من أنشطة التمويل. التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي يتم القيام بها. التحصيلات المتأتية من القروض. تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة لها في تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج). السيولت شبه والسيولت على صرف سعر تغيرات تأثيرات تغير أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية. أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية. تغير أموال الخزينة خلال الفترة. المقاربة مع النتيجة المحاسبية.

جدول رقم 04 : قائمة تدفقات النقدية (الطريقة الغير مباشرة)

صافي N+1	صافي N	امتلاك الرصيد N	اجمالي N	الملاحظة	
					تدفقات أموال الخزينة الآتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية. تصحيحات من أجل: الإمتلاكات والأرصدة. تغيير الضرائب المؤجلة . تغير المخزونات. تغير الزبائن والديون الدائنة الأخرى. تغير الموردين والديون الأخرى.
					تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط(أ).
					تدفقات أموال الخزينة المتأتية عن عمليات الاستثمار. مسحوبات عن شراء تثبيتات. تحصيلات عن مبيعات تثبيتات. تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار. تدفقات أموال الخزينة المتأثرة عن عمليات التمويل. الحصص المدفوعة للمساهمين. زيادة رأس المال النقدي(المنقودات). إصدار القروض وتسديد القرض.
					تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج).
					تغير أموال الخزينة للفترة(أ+ب+ج).
					أموال الخزينة عند الافتتاح وعند الإقفال. تغير أموال الخزينة
					المجموع العام للأصول

المصدر: بودينة سليمة، مرجع سبق ذكره، ص69.

المطلب الثاني: الإفصاح عن السياسات المحاسبية الأخرى.

بالإضافة إلى القوائم المالية سابقة الذكر هناك قائمة أخرى تكميلية تفسيرية موضحة للمعلومات المفصّل عنها في الميزانية، قائمة النتيجة، تدفقات الخزينة، تغير في الأموال الخاصة والأخرى والمتمثلة في:

أولاً: الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة (المعيار IAS24):

1. لبيان متى يمكن اعتبار الأطراف على علاقة ببعضها البعض، وبالتالي وجوب الالتزام بإفصاحات معينة من خلال قوائمها المالية. ويمكن تلخيص هذه المعايير فيما يلي:<sup>1</sup>

أ. إذا كان الطرف بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال وسيط أو أكثر.

يسيطر على المؤسسة أو يخضع لسيطرتها، أو يخضعان لسيطرة مشتركة (وهذا المؤسسات الأم، المؤسسات التابعة، المؤسسات المتماثلة) والتي تتعلق بامتلاك مؤسسة ما بها نسبة 50% أو أكثر من حقوق الملكية في مؤسسة أخرى، وبذلك تكون للمؤسسة المالكة قدرة على السيطرة والتحكم بالسياسات والقرارات التشغيلية والمالية وكافة الأمور الأخرى التي تتعلق بالمؤسسة.

√ له مصلحة في المؤسسة تخوله بوجود تأثير هام أو فعال عليها والتأثير الفعّال أو الهام هو التأثير الذي تنفذه المؤسسة عندما تملك 20% إلى 50% من أسهم مؤسسة أخرى مع عدم وجود سيطرة، ويكون التأثير على السياسات التشغيلية والمالية.

√ له سيطرة مشتركة على المؤسسة كما هو الحال في العقود المشتركة.

ب. إذا كان الطرف: إنّ العلاقة عبارة عن مؤسسة زميلة كما هي معرفة بمعيار IAS28 المتعلق بالاستثمارات في المؤسسات الزميلة.

ت. إذا كان الطرف ذات علاقة عبارة عن عقد مشترك والتي تكون فيه المؤسسة كمتعاقد كما هو منصوص المتعلق بالمصالح في العقود المشتركة ( عليه في المعيار IAS31 )

ث. إذا كان الطرف ذات العلاقة واحدة من الموظفين الإداريين الرئيسيين للمؤسسة أو مؤسساتها الأم.

ح. إذا كان الطرف ذات العلاقة هو فرد مقرب لعائلة الشخص المذكور في (أ)، (ج).

ج. إذا كان الطرف ذات العلاقة عبارة عن مؤسسة مسيطر عليها أو مشترك في السيطرة عليها أو تتأثر إلى حد كبير بقوة تصويت هامة في تلك المؤسسة بشكل مباشر أو غير مباشر مع أي شخص مذكور في (د)، (هـ)، (و).

1 - خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص 247-248.

خ. إذا كان الطرف ذات العلاقة عبارة عن خطة منافع ما بعد الخدمة لمصلحة موظفي المؤسسة أو أي مؤسسة أخرى تكون على علاقة بالمؤسسة.

ومن المعلومات الأخرى الواجب الإفصاح عنها كحد أدنى إما في القوائم المالية سابقة الذكر أو إيضاحها في الملاحق تتضمن ما يلي:

2. الأطراف ذات العلاقة في المؤسسة IAS24: يتطلب المعيار المحاسبي الدولي IAS24 الإفصاح كما يلي<sup>1</sup>:  
الإفصاح عن العلاقات بين المؤسسات الأم والمؤسسات التابعة بغض النظر عما إذا كانت هناك معاملات بين تلك الجهات ذات العلاقة أم لا، وتفصح المؤسسة عن اسم المؤسسة الأم أو الطرف المسيطر الأساسي، وفي حالة عدم قيام أي منها بوضع البيانات المالية المتوفرة للاستخدام العام، يتم الإفصاح عن اسم ثاني أكبر مؤسسة أم تقوم بذلك.

← تفصح المؤسسة عن تعويض موظفي الإدارة الرئيسية بالإجمال، ولكل منافع الموظفين قصيرة الأجل ومنافع ما بعد التوظيف، والمنافع طويلة الأجل ومنافع نهاية الخدمة، والدفع على أساس الأسهم.

← في حالة وجود معاملات بين الأطراف ذات العلاقة تفصح المؤسسة عن طبيعة العلاقة، ومبلغ المعاملات ومبلغ الأرصدة، وتفاصيل حول أي ضمانات مقدمة أو مستلمة، ومخصصات الديون المشكوك فيها المرتبطة بمبلغ الأرصدة المتعلقة، والمصروف المعترف به كديون معدومة أو مشكوك في تحصيلها المستحقة من الأطراف ذات العلاقة.

← يتم تقديم الإفصاح عن المؤسسة الأم والمؤسسات ذات السيطرة المشتركة التأثير الهام على المؤسسة والمؤسسات التابعة و الزميلة و المشاريع المشتركة التي تشارك فيها المؤسسة، وموظفي الإدارة الرئيسية للمؤسسة أو مؤسستها الأم والأطراف ذات العلاقة الأخرى.

ثانيا: الأحداث اللاحقة بتاريخ الميزانية.

إذا كانت الأحداث الناتجة بعد تاريخ الانتقال لا تتغير في حالة الأصول والخصوم للفترة السابقة للإقفال لا تجري قيود للتسوية في الحالة العكسية لما يكون للأحداث أهمية ويكون لعملية نسيباتها في التأثير على القرار لمستخدمي القوائم المالية، فلا بد من التطرق لها في الملحق من حيث نوع الحدث وتقدير التأثير المالي.

وحسب المعيار (IAS10) هناك نوعين من الأحداث اللاحقة وهما:

← الأحداث التي توفر أدلة إضافية فيما يتصل بالظروف التي وقعت في تاريخ الميزانية وتؤثر على التقديرات عند إعداد القوائم المالية، مما يستوجب إجراء تسويات للقوائم المالية، مثل الخسارة المحققة لنتيجة إفلاس زبون مشكوك

1 - صايجي نوال، مرجع سبق ذكره، ص 89.

في تحصيله في تاريخ لاحق لإعداد الميزانية، الأمر الذي يتطلب إجراء تسوية للقوائم المالية قبل إصدارها. ← الأحداث التي توفر أدلة فيما يتعلق بظروف لم تكن موجودة في تاريخ الميزانية، ولكن حدثت بعد تاريخ لاحق لإعداد الميزانية، ولم يكن لها إثبات على الظروف التي وقعت في تاريخ إعداد الميزانية، الأمر الذي إجراء تسوية للقوائم المالية قبل إصدارها، لكن الإفصاح عنه يكون مقبولاً.

### المطلب الثالث: قواعد التقييم وتسجيل عناصر القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية IFAS/IAS

سنحاول في هذا المطلب الإسهام بطريقة تقييم عناصر القوائم المالية بما يتوافق ومعايير المحاسب

#### أولاً: تقييم وتسجيل عناصر الأصول:

يمكن إبراز تقييم وتسجيل عناصر الأصول سواء غير الجارية منها أو الجارية وفقاً للمبادئ والطرق المتعارف عليها دولياً بالتطرق إلى ما يلي:

#### 1. الأصول المعنوية والأصول المادية:

أ. تعريف التثبيات المعنوية حسب المعيار IAS38 " التثبيات المعنوية هو أصل قابل للتحديد غير مادي وغير نقدي، مراقب ومستخدم من قبل الكيان في إطار نشاطه العادي." تسيطر عليه المنشأة نتيجة لأحداث سابقة.

← يتوقع أن تتدفق منه منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة.

ب. أما الأصول المادية فتعرف على حسب المعيار IAS16 " هي عبارة عن أصول ملموسة مادية تتحقق فيها الشروط الآتية: <sup>1</sup>

← موجهة للاستعمال، سواء لإنتاج منافع اقتصادية، لتقديم خدمات، التأجير للغير أو للاستعمال الإداري في المؤسسة؛

← تكون مدة الاستعمال أكثر من دورة تدريبية واحدة؛

← أن يكون له تكلفة يمكن تحديدها بموثوقية.

ت. التقييم الأصول المعنوية والأصول المادية: تتمثل مراحل الأصول المعنوية والأصول المادية فيما يلي:

✓ **التقييم الأولي:** تقييم الأصول الثابتة المادية، في حالة توفير شروط تسجيلها بتكلفة شرائها (سعر الشراء صافي من كل التخفيضات، التجارية والمالية، بما في ذلك خصم تحصيل الدفع، حقوق الجمارك وكل الرسوم الغير قابلة للإرجاع) ويضاف إلى تكلفة الشراء هذه التكاليف المباشرة التي يتطلب دفعها لتصبح جاهزة للاستعمال خاصة

1 - عبد الرحمان عطية، "المحاسبة الدولية وفق النظام المحاسبي المالي"، دار النشر جطيلي، الجزائر، 2009، ص 69.

تكاليف إيصالها، الشحن و التفريغ (التسليم، مصاريف إقامتها وتركيبها)، مصاريف التخلص منها التي تعود على عاتق المؤسسة في نهاية المطاف (مصاريف إقلاعها وتهيئة المكان بعد نزعها)، أتعاب المهنيين.

بالنسبة للأصول المعنوية يجب التمييز بين نفقات الأبحاث المنظمة التي تهدف إلى اكتشاف وابتكار معرفة جديدة، ينتظر منها أن تكون مفيدة في تطوير منتج أو خدمة جديدة، أو إدخال تحسين جوهري على منتج أو عملي موجود، فإنها تعتبر كأعباء ولا يمكن أن تكون كاستثمارات لعدم توفر الشروط الضرورية لتسجيلها كأصل معنوي (الفقرة 45 من المعيار IAS38).

أما المصروفات الخاصة بتطوير المشروع والمتمثلة في ترجمة نتائج الأبحاث خطة وتصميم منتج أو عملية، أو تؤدي إلى تحسين جوهري للمنتج أو العملية الحالية سواء بعرض البيع أو الاستخدام، فإنها تسجل ضمن الأصول، أما فيما يخص شهرة المحل ومن أجل تثبيتها لابد من مقارنة قيمة الأصول الملموسة التي يمكن تعينها مع سعر شراء الوحدة المقتنية، والفرق يمثل قيمة في عملية تحديد سعر شراء المنشأة والثمرة الناتجة عنها عملية صعبة، فإذا كان بالإمكان تحديد القيمة العادية للأصول، فإنه من الصعب تحديد قيمة العناصر غير الملموسة مثل للإدارة الجيدة والزبائن وسمعة الوحدة ، ومن بين الطرق الكثيرة التقييم شهرة المحل طريقة الأرباح الغير العادية.

أحيانا تحدث الحالة العكسية التي تكون فيها القيمة العادية (قيمة السوق) للأصول المقتنيات أكبر من سعر شرائها، في هذه الحالة تكون شهرة المحل سالبة و يكون من الأفضل للشركة أن تباع الأصول منفردة عن بيعها مجتمعة.

✓ **التقييم اللاحق:** عليه فإنّ الاستثمارات المادية والمعنوية بعد تسجيلها الأولي فإنه حسب (المعيار IAS16) تقييم حسب التكاليف المملوكة المتمثلة في الفرق بين الاقتناء أو الإنتاج و مجموع الإهلاكات المجمعة. الأمر الذي يتطلب إعادة عملية التقييم التي تتطلب استبدال القيمة المحاسبية للأصل بقيمته العادية والتي تمثل عادة قيمته في السوق. مما يترتب عن ذلك (فرق إعادة التقييم) وهو الفرق بين القيمة المعاد تقييمها والقيمة المحاسبية ( بالتكلفة التاريخية ) يسجل مباشرة ضمن الأموال الخاصة في حساب خاص.<sup>1</sup>

بالنسبة للاستثمارات المستبدلة تسجل بقيمتها العادية، فإذا كان الاستثمار المستبدل لا يمكن تحديد قيمته العادية بكل موضوعية فالاستثمار المستلم يسجل بمبلغ يساوي إلى القيمة المحاسبية للأصل المتنازل عنه.

1 - BERNARD RAFFOURNIER, "les normes comptables internationales (JAS/IFRS)", édition onimisa, 2005, paris, p140.

## 2. الأصول المالية:

تضم الأصول المالية ما يلي:

أ. **سندات المساهمة:** يندرج ضمن الاستثمارات المالية المساهمات في المؤسسات الشريكة وكذا في الفروع، وتسجل ضمن الأصول غير الجارية فعند اقتنائها تُقيم هذه السندات بتكلفة الاقتناء.

• **المساهمات في الفروع:** عند اقتناء سندات المساهمة تسجل بتكلفة الاقتناء مضافا إليها تكاليف الصفقة، يقدم المعيار IAS27 طريقتان لتقييم سندات المساهمة بعد التسجيل الأولي:

✓ التقييم بالتكلفة المملوكة: أي التكلفة التاريخية مطروحا منها الاسترجاع من الأصل مضافا أو مخفضا الإمتلاكات المجمعة من اي فرق بين القيمة الأصلية والقيمة في تاريخ الاستحقاق ومخفضا منه أيضا خسائر القيمة أو غير قابلة للتحويل.

✓ التقييم بالقيمة العادلة: تماشيا مع المعيار IAS39 الأدوات المالية فإنّ السندات المساهمة في الفروع المساهمة تعتبر كأصول مالية جاهزة للبيع، وعليه فالقيمة العادية تمثل المبلغ الذي بواسطته يمكن استبدال أصل أو تسديد دين بين طرفين لديهم معلومات كافية ومتراضين عن الصفة المنجزة في ظل شروط التنافس العادية.<sup>1</sup>

• **المساهمات في المؤسسات الشريكة:** والمتمثلة في سندات المساهمة الموجودة في الشركات التي تمتلك في المؤسسة 50%، بمعنى أنها لا تعتبر من الفروع، هذه المساهمات تقيم بالقيمة العادية، والمتمثلة في سعر الشهر الأخير بالنسبة للأسهم المسجلة في البورصة، وبالقيمة المحتملة للخصم بالسندات الأخرى.

3. المخزونات: يمكن تعريف المخزون وقواعد تسجيله وتقييمه كما يلي:<sup>2</sup>

يعرف المخزون حسب المعيار المحاسبي الدولي IAS02 على أنه الأصول المحتفظ بها من أجل البيع خلال النشاط العادي، أو قيد الإنتاج لغرض البيع أو التي تكون في صورة مواد أولية أو اللوازم التي تستهلك في عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات.

أ. **التقييم الأولي للمخزون:** يجب أن يشمل تكلفة المخزون كل تكاليف الشراء تكاليف الشراء، تكاليف التحويل والتكاليف الأخرى، التي تترتب على جلب المخزون إلى مكانه وظروفه الحالتين والتي تتمثل في:

✓ تكاليف الاقتناء: التي تشمل سعر الشراء مضاف لها حقوق الجمارك، رسوم غير قابلة للاسترجاع، نقل شحن وتفريغ، تكاليف أخرى مباشرة واجبة التحميل، مع طرح كل أنواع التخفيضات بما في ذلك الخصم.

1- CATHERINE MAILL et ANNE LE MANH: " normes comptables international IAS IFRS", édition BERTI , 2006, p 63.

2 - محمد بوتين، "المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 166-168.

✓ تكلفة التحويل: التي تشمل تكاليف مباشرة بالوحدات الإنتاجية (اليد العاملة) تكاليف إنتاج غير مباشرة وثابتة ومتغيرة.

ب. التقييم اللاحق للمخزون: وهنا نميز بين نوعين من التقسيم:

• التقييم للمخزونات عند الإخراج من المخازن: حيث يسمح المعيار IAS02 بتقييم وفق هذه المرحلة وفق طرق والمتمثلة في:

✓ متوسط التكاليف المرجعة: يمكن استخدام هذا التقييم عندما أسعار البضاعة متقلبة صعودا وهبوطا بما يسمح بتقليص أثر التقلبات.

✓ الصادر أولا الوارد أولا FIFO: يمكن استخدام هذه الطريقة من التقييم المخزونات ذات التأثيرات السريعة.

✓ التكلفة الحقيقية: يمكن استخدام هذه الطريقة من التقييم للمخزونات التي يمكن تشخيص وتمييز مفرداتها.

ت. التقييم عند الجرد: تدرس مدى التدهور في قيم المخزونات وذلك بمقارنة القيمة الصافية القابلة للتحقيق للمخزون المعين مع تكلفة إدخاله، ويكون هناك تدهور وتدهور ضروري إذا كانت القيمة الصافية قابلة للتحقيق أصغر من تكلفة إدخاله إلى المخازن عند الحصول عليه، يقيم المخزون عند الجرد بالمبلغ الأصغر ما يبين المبلغين، مبلغ القابلة للتحقيق وتكاليف الحصول عليه.

حيث أنّ القيمة الصافية القابلة للتحصيل: سعر البيع المقدرة في إطار النشاط العادي - التكلفة المقدرة لإنتاج المخزون - تكاليف المقدرة الضرورية لتحقيق عملية البيع.

ثانيا: تقييم عناصر الخصوم:

يمكن إبراز طرق تقييم عناصر الخصوم بالتطرق إلى ما يلي:

1. مؤونات الأخطاء والأعباء:

ينص المعيار IAS37 (المؤونات، الديون المحتملة والأصول المحتملة) لما يكون تأثير الزمن والنقود مهم، وذو دلالة، فإنّ مبلغ المؤونة يسامي القيمة المعينة للمنفعات المنتظرة التي تظهر أنّها ضرورية من أجل إطفاء الالتزام. مؤونة الأعباء هي عبارة عن خصم يكون استحقاقه ومبلغه غير مؤكدان و يتم تسجيلها محاسبيا إن تحققت الشروط التالية:

✓ للمؤسسة التزام حالي ناتج عن حدث سابق؛

✓ يحتمل بأن يكون هناك خروج ضروري لمواد تمثل منافع اقتصادية من أجل تسوية هذا الالتزام؛

✓ يمكن تقدير مبلغ الالتزام بطريقة موثوق بها.<sup>1</sup>

2. القروض والديون المالية الأخرى:

✓ عند الحصول على القرض أو حدوث الدين المالي يسجل محاسبا بالتكلفة التي تمثل القيمة العادية للمبلغ الصافي

المتحصل عليه بعد تخفيض التكاليف الثانوية أثناء الحصول عليه حيث التكاليف الثانوية للقرض تحتوي على:

✓ فوائد السحب على المكشوف والقروض؛

✓ استهلاك علاوات الاصدار، أو التسديدات المرتبطة بالقروض؛

✓ الأعباء المالية المناسبة للإيجار التسويقي؛

✓ فروق الصرف الناجمة عن الاقتراض بالعملة الصعبة المعيار (IAS17).

بالنسبة للديون المالية الأخرى باستثناء المحتفظ بها لأغراض التعاقد، مقدر بالتكلفة المملوكة والمتمثلة في القيمة التي

قدرت بها في التسجيل الأولي، مخفضا منها التسديدات من الأصل، مضافا إليها أو مخفضا تراكم الإمتلاكات الناتجة

عن الفرق بين المبلغ الأصلي والمبلغ في تاريخ الاستحقاق.

✓ القيمة الاسمية: هي المبلغ الذي من خلاله تحسب الفوائد.

✓ سعر الإصدار: هو المبلغ المدفوع من طرف المكتتبين إلى المصدر.

✓ سعر التسديد: يمثل المبلغ المسدد من طرف المقترض في تاريخ الاستحقاق.

✓ علاوة الإصدار: هي الفرق بين القيمة الاسمية وسعر الإصدار.

✓ علاوة التسديد: تمثل الفرق بين سعر التسديد والقيمة الاسمية.

هذه المعلومات تمثل أعباء إضافية للقرض توزع عادة على عمر القرض في شكل إمتلاكات.

ينص المعيار IAS23 على عدم رسملة تكاليف القروض، وبالتالي تسجيلها ضمن الأعباء المالية للفترة التي تستحق

فيها.<sup>2</sup>

ثالثا: تقييم وتسجيل العناصر الأخرى.

هي تلك العناصر التي بتقييمها تسجل إما كأصول أو خصوم وذلك بالتطرق إلى ما يلي:

1. العقود الإيجارية: يعرف المعيار المحاسبي IAS17 العقود الإيجارية على أنّها: "حق استعمال أصل مقابل تسديد

أو مجموعة تسديدات، ويميز بين:

1- PASCAL BERNETO, "norme sias/ifrs, application aux etas financiers", édition Dunod, 2006, p148.

2 - BERNAERD RAFFOURNIER, op.cit, p226.

أ. عقد الإيجار التشغيلي (العادي): الذي يتم فيه الاتفاق بين المؤجر والمستأجر على مبلغ معين متفق عليه خلال فترة الإيجار، يكون بمثابة مصروف يتحمله المستأجر خلال الدورة، أو إيراد بالنسبة للمؤجر.

ب. عقد الإيجار التمويلي: الذي يحول للمؤجر مخاطر ومنافع الأصل المؤجر إلى المستأجر يعد انتهاء مدة العقد بأقل من قيمته العادية فالاستثمارات المتحصل عليها<sup>1</sup> في إطار العقود الإيجارية تسجل ضمن الأصول والخصوم (ديون مالية) بالقيمة الأقل بين القيمة العادية والقيمة المعينة للتسديدات المتفق عليها حسب العقد، والامتلاك يسجل ضمن المصروفات إذا كان الاستثمار ملك للمؤسسة بشرط:<sup>2</sup>

✓ أن يؤدي الاستئجار لنقل ملكية الأصل للمستأجر في نهاية مدة العقد؛

✓ أن يتضمن عقد الاستئجار حق اختيار للمستأجر في الشراء بسعر يتفق عليه؛

✓ أن تكون مدة الاستئجار مساوية لنسبة 75% أو أكثر من العمر الاقتصادي للأصل المستأجر؛

✓ إن تساوي القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار أو تزيد عن 90% من القيمة العادية للأصل.

## 2. الضريبة المؤجلة:

يقتضي مبدأ الضريبة المؤجلة بأن يتم تسجيل محاسبياً ضمن الأعباء الضريبية المستحقة على نتائج العمليات المتعلقة بالدورة فقط، والمقصود بالضريبة المؤجلة بأنها ضريبة على الأرباح سيتم دفعها (خصم ضريبي مؤجل) أو ضريبة على الأرباح قابلة للاسترجاع (أصل ضريبي مؤجل) خلال الدورات السابقة، وتنشأ الضرائب المؤجلة من خلال:<sup>3</sup>

✓ الفوارق الزمنية بين الإثبات المحاسبي لإيراد أو عبء وأخذة بعين الاعتبار في النتيجة الجبائية الدورة لاحقة في المستقبل؛

✓ الخسائر الجبائية المرحلة؛

✓ القروض الجبائية المرحلة.

وتسجل الضرائب المؤجلة سواء كانت أصول أم خصوم في نهاية الفترة بكلّ الفروق المؤقتة التي يحتتمل أن يترتب عنها لاحقاً عبئ أو ناتج ضريبي

1 - حنيفة بن ربيع، مرجع سبق ذكره، ص 331

2 - PASCAL BRANETO, op.cit, p131

3 - Conseil national de la comptabilité, Juillet 2006, les articles 334-1 et 334-2

## خلاصة

من خلال هذا الفصل خلصنا أن الإفصاح عن المعلومة المحاسبية هي وسيلة ديناميكية تعمل على تخفيض عدم التأكد بحالة معينة، بحيث تمثل كل المعطيات الموضوعية و الوقائع و الأرقام التي تساعد المستثمر أن يختار المعلومة القيمة لإتخاذ القرار المناسب باستخدام خصائص المعلومة المحاسبية.

إن الإفصاح المحاسبي عن المعلومات توصلنا إلى أن مبدأ الإفصاح يقوم على توفير المعلومات اللازمة التي يحتاج إليها المستثمرين وذلك عن طريق نشر المعلومات الملائمة والكافية وفي الوقت المناسب بأكبر قدر ممكن من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر وبهذا يعتبر الإفصاح المحاسبي عن المعلومات عنصر أساسي يساهم بشكل فعال في استرجاع ثقة المستثمرين كما اتضح لنا عن دراسة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية أنها المصدر الأساسي للإفصاح عن المعلومة المحاسبية وهي الوسيلة المستخدمة لترتيب وتوصيل المعلومات التي تعطي لنا صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسس.

الفصل

الثالث

تمهيد :

يكفل إطار أساليب ممارسة نظام حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق عن المعلومات بالقدر يجعلها غير مضللة كما أن أثر هذا النظام هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية المفصحة وذلك نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لجودة الإفصاح المحاسبي لتساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة.

وفي هذا الصدد أثير عدة تساؤلات لدى مستخدمي التقارير والقوائم المالية حول عملية إعدادها ومدى جودة عملية مراجعتها ومدى استقلالية كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، لذا زاد الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو المخرج والحل الوحيد المتكامل والفعال لضمان موثوقية ومصداقية المعلومات التي تم الإفصاح عنها وهذا من خلال استخدام آليات حوكمة الشركات والتي أهمها المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ومجلس الإدارة، بالإضافة لآليات أخرى تضبط تسيير وقيادة الشركات.

ولإلمام بهذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث :

**المبحث الأول:** أثر حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي.

**المبحث الثاني:** حوكمة الشركات وفعاليتها في تحقيق المعلومات المحاسبية.

**المبحث الثالث:** دور جودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في الرفع من كفاءة السوق المالي في ظل حوكمة الشركات.

## المبحث الأول: أثر حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي مطلباً أساسياً أفرزته ضروريات حوكمة الشركات لأن الهدف الأساسي من أنظمة حوكمة الشركات هو الحفاظ على مصالح المساهمين وكذلك الأطراف الأخرى، وكل شركة ملزمة قانونياً بالإفصاح عن معلومات ضرورية وصادقة تكون كافية لكل المتعاملين.

## المطلب الأول: علاقة حوكمة الشركات بالإفصاح المحاسبي

## أولاً: وظيفة الإفصاح المحاسبي في تطبيق حوكمة الشركات:

تعد وظيفة الإفصاح المحاسبي أحد الوظائف الرئيسية التي يتم بموجبها توفير المعلومات المهمة والضرورية التي يحتاجها مختلف المستفيدين من القوائم والتقارير المالية، وترجع المتطلبات النظامية للإفصاح المحاسبي إلى أنظمة وقوانين الشركات، كما لقي الإفصاح المحاسبي اهتمام الهيئات المهنية والجهات الأكاديمية البحثية عالمياً ومحلياً ولازال كتاب النظرية المحاسبية يتعرضون إلى ماهية كفاءة وعدالة واكتمال الإفصاح المحاسبي وتعزيز الأداء والشفافية والمساءلة بالشركات، حيث أن تطبيق قواعد حوكمة الشركات أصبحت مطلباً ضرورياً من أجل الإسهام في إنجاح ونمو السوق المال بما يعود على تنمية الاستثمار، ولذا فإن دور الجهات الرقابية المسؤولة عن الشركات المساهمة والمؤسسات الاقتصادية بكافة أشكالها يجب أن يتعدى الالتزام بتطبيق مواد أنظمتها قوانين الشركات التي تقوم بها مجالس إدارة الشركات إلى تقديم توصيات ومقترحات من شأنها أن تعمل على توفير الآلية التي تضمن سير عمل الشركات على وجه أفضل، ولا شك أن توفير هذه القواعد يجب أن يتم من قبل عدد من الجهات الرسمية وجماعات القطاع الخاص كالغرف التجارية والتي من شأنها أن تعمل على تعزيز وتفعيل تطبيق قواعد حوكمة الشركات الذي أصبح مطلباً ضرورياً وذلك للمساهمة في تدعيم الثقة في الشركات والمؤسسات من خلال تبني المبادئ والقواعد الدولية الخاصة بأفضل الممارسات لضمان الوصول لأفضل الأداء الإداري والمالي في الشركات، علاوة على تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية لضمان حماية حقوق المساهمين.

إن قوة حوكمة الشركات تتطلب إيجاد الأنظمة والقوانين ومتطلبات نظام الشركات والمعايير المهنية الصادرة من جهة وبين مجالس إدارات الشركات ولجان المراجعة من جهة أخرى، كما يجب أن تقوم الشركة بتوفير الشفافية والإفصاح وتزويد المستثمرين والجمهور بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها في اتخاذ قراره الاستثماري، كذلك وجوب تصميم الإفصاح بما يضمن تحسين نوعية القواعد المالية المعروضة باستخدام معايير المحاسبة الدولية.<sup>1</sup>

1- زرار العياشي، "أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير"، الملتقى الدولي حول الحوكمة المؤسسة واقع، رهنات وأفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2010، ص 11.

ومما سبق نستنتج أن الهدف الأساسي من الإفصاح المحاسبي هو التأكد من توافر المعلومات المحاسبية وغيرها لكافة المتعاملين في السوق في وقت واحد وبالشكل الذي يساهم في اتخاذ قرارات الاستثمار ويشمل أيضا الإفصاح بشكل عام عن المرتبطة بالقوائم المالية وأداء الشركة وهيكل الملكية وفقا لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية أو المحلية.

ثانيا: أهمية الإفصاح في تطبيق حوكمة الشركات:

تعد نظرية الإفصاح القوية بمثابة سمة أساسية من سمات أساليب متابعة المؤسسات الممتدة إلى قوى السوق، وهي أيضا على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لقدرة المساهمين على ممارسة حقوقهم التصويتية، وتشير تجارب الدول التي توجد بها أسواق كبيرة وفعالة لحقوق الملكية إلا أن الإفصاح يمثل أداة قوية للتأثير على سلوك المؤسسات وحماية المستثمرين، ومن شأن نظم الإفصاح القوية المساعدة على جذب رؤوس الأموال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال.

ويحتاج المساهمون والمستثمرون المرتقبون للحصول على المعلومات المنظمة والتي تتسم بدرجة عالية من القابلية للمقارنة مع البيانات الأخرى المناظرة، وبدرجة التفصيل الكافية التي تمكنهم من تقييم مدى كفاءة الإدارة، كما تمكنهم من اتخاذ قرارات تستند على معلومات كافية بشأن تقييم المؤسسة وحقوق الملكية وحقوق التصويت لفئات الأسهم المختلفة بها، كما يساهم الإفصاح في تحسين مستويات تفهم الجمهور لهياكل وأنشطة المشروعات علاوة على تفهم سياسات المؤسسة وأدائها فيما يتعلق بالمعايير البيئية والأخلاقية وعلاقة المؤسسات بالمجتمعات التي تعمل من خلالها.<sup>1</sup>

وتظهر عملية الإفصاح أيضا في جودة التقارير المالية من خلال زيادة حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق السوق المالي، فالإفصاح يعد شرطا أساسيا لتأسيس أسواق المال، والتي غالبا ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المدرجة في السوق المالي باتباع إجراءات وقوانين وقواعد أساسية تحددها المهنة، وبذلك تكتسب التقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والمساهمين وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودية ومنفعة لجميع مستخدميها.

وهذا كما كان السوق المالي يلعب دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية للشركات ومدى التزامها بالقوانين والتعليمات التي تقرها الجهات المسؤولة من أجل التأكد من حسن إدارتها بأسلوب يؤدي إلى حماية أموال المساهمين وتوفير المعلومات العادلة لجميع الأطراف ذات العلاقة، وفي نفس الوقت توفر أداة جيدة للحكم على أداء مجلس

1- حسابي عبد الحميد، "أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (SAS/SFRS) كإطار لتفعيل حوكمة الشركات"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2009، ص 66.

الإدارة ومحاسبتهم، وبالتالي فإن إلزام الشركات بتطبيق نظام حوكمة الشركات يؤدي بالضرورة إلى رفع جودة القوائم المالية وما تتضمنه من المعلومات المهمة.<sup>1</sup>

كما ان أهمية الإفصاح المحاسبي تبرز للقواعد المنظمة لحوكمة الشركات الفهم السريع والدقيق لكافة المعلومات المتعلقة بالأمور المادية للشركة، بما في ذلك الموقف المالي والأدائي وحقوق الملكية والرقابة على الشركة، بما يمكن المساهمين من ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة، حيث يساعد الإفصاح والشفافية على اجتذاب رؤوس الأموال والحفاظ على حقوق المساهمين مما يؤدي إلى زيادة الثقة بينهم وبين مجلس الإدارة، وعلى العكس من ذلك فإن ضعف الإفصاح المحاسبي والشفافية يؤدي إلى غياب نزاهة السوق وإلى ممارسة سلوك غير أخلاقي مما يزيد من التكلفة ويؤثر على الأرباح.

وكذلك وجوب ألا يقتصر الإفصاح على المعلومات الجوهرية فقط حيث يجب أن تشمل على النتائج المالية والتشغيلية للشركة وأهدافها وملكية الأسهم وحقوق التصويت، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم وعلاقتهم بالمديرين الآخرين ومدى استقلالهم عن مجلس إدارة الشركة، ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة والمخاطرة المتوقعة وهياكل وسياسات قواعد حوكمة الشركات ومضمون قانون حوكمة الشركات وأسلوب تنفيذه.

ومما سبق يتبين أن الإفصاح المحاسبي يعزز من قواعد حوكمة الشركات والمؤكد أن كلا من الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل واحد منهما في الآخر، فإذا كان الإفصاح هو أحد أهم مبادئ الحوكمة، فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: متطلبات تطبيق حوكمة الشركات وأثرها على الإفصاح المحاسبي.

تطالب مبادئ حوكمة الشركات بالإفصاح في الوقت المناسب عن كافة التطورات الأساسية التي تحدث فيها بين التقارير المنتظمة أو الدورية، ويطلب بتقديم المعلومات إلى كافة المساهمين بصورة متزامنة، بهدف ضمان المعاملة المتكافئة ويتعين مراعاة ما يلي لتطبيق ذلك المبدأ الأساسي:<sup>3</sup>

#### أولاً: النتائج المالية والتشغيلية:

تعد التقارير المالية المعتمدة من مراقب الحسابات والتي تبين الأداء المالي للمؤسسة، وحساب الأرباح والخسائر

1- ماجد إسماعيل أبو حام، مرجع سبق ذكره، ص 22.

2- المرجع نفسه، ص 22.

3 - حسباني عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 66.

وقائمة التدفقات النقدية وملاحظات مراقب الحسابات على القوائم هي المصادر الأكثر استخداما لتقديم المعلومات المطلوبة عن المؤسسة ويتعدى موضوع الإفصاح إلى التعاملات الخاصة بكل من المجموعات المختلفة، فمن المفاهيم المؤكدة أن إخفاق أساليب ممارسة حوكمة الشركات غالبا ما يرتبط بالإخفاق في الإفصاح عن الصورة الحقيقية، وخاصة عندما تستخدم العناصر غير المدرجة بالميزانيات لتقديم ضمانات أو ما شابهها من التزامات فيما بين المؤسسات التي ترتبط فيما بينها.

#### ثانيا: أهداف المؤسسة:

تحت المؤسسات على الإفصاح عن سياساتها المتصلة بأخلاقيات المهنة والنشاط والبيئة، وما يمثلها من التزامات في نطاق السياسة القائمة، وقد تنطوي مثل هذه المعلومات على أهمية تحسين عمليات تقييم العلاقات فيما بين المؤسسات والمجتمعات التي تعمل من خلالها، وكذا تقييم الخطوات التي تتخذها المؤسسات للاطلاع بتنفيذ أهدافها.

#### ثالثا: ملكية الأغلبية وحقوق التصويت:

الحقوق الأساسية للمستثمرين في الحصول على المعلومات المتصلة بهيكل ملكية المؤسسة وحقوقهم، مقارنة بحقوق غيرهم من المساهمين وتلتزم الدول غالبا بالإفصاح عن بيانات الملكية في حالة تجاوز إجمالي حقوق الملكية حدا معينا، وقد يشمل الإفصاح عن بيانات تتصل بكبار المساهمين وغيرهم ممن لديهم حق السيطرة في المؤسسة.

#### رابعا: أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين ومرتباتهم ومبادئهم:

يطلب المستثمرين والمساهمين معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة كل على حدا، وأيضا كبار المديرين بهدف تقييم خبراتهم وكفاءاتهم وأية احتمالات تعارض المصالح قد يكون من شأنها التأثير على أحكامهم، ولذا من الضروري أن تفصح المؤسسات عن القدر الكافي من المعلومات المتصلة بمكافآت وحوافز أعضاء مجلس الإدارة وكبار المسؤولين، وتقديمها للمستثمرين والمساهمين ليتسنى لهم التقييم السليم لتكاليف ومنافع خطط المرتبات والحوافز ومدى فعالية الخطط الموضوعية.

#### خامسا: عوامل المخاطرة الملموسة في الأجل القريب:

تبدو الحاجة لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية والأطراف المشاركة في السوق المالي للحصول على المعلومات المتصلة بالمخاطر الملموسة في المستقبل المنظور وبالأخص المخاطر المالية متضمنة مخاطر أسعار الفائدة وأسعار العملات وكذا المخاطر المترتبة عن المشتقات المالية التي لا تظهر في الميزانية.

سادسا: المسائل الأساسية المتصلة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح:

حث المؤسسات على توفير المعلومات المتصلة بالمسائل الرئيسية ذات الصلة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح والتي قد تؤثر بصورة ملموسة على أداء المؤسسة، ولذا يجب أن يتم الإفصاح عن علاقات الإدارة والعاملين وعلاقتهم مع أصحاب المصالح مثل المقرضين والموردين وغيرهم.

سابعا: هيكل وسياسات سلطات الإدارة في المؤسسات:

يعد الإفصاح عن سياسات هيكل أساليب ممارسة السلطة في المؤسسات وبصفة خاصة ما يتعلق بتوزيع السلطة فيما بين الإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين، بمتابعة عنصر هام لتقييم أساليب ممارسة حوكمة الإدارة بالمؤسسات. يجب إعداد المعلومات والإفصاح عنها وفقا لأعلى المعايير المحاسبية والمالية وغير المالية للإفصاح والمراجعة حيث يؤدي ذلك إلى تحسين قدرة المستثمرين والمساهمين على متابعة المؤسسة من خلال توفير التقارير المالية التي تتميز بارتفاع درجة الثقة والقابلية للمقارنة مع غيرها من التقارير، وينبغي إجراء المراجعة السنوية بواسطة مراقب حسابات مستقل لكي يتحقق وجود تأكيد خارجي وموضوعي بشأن الأسلوب المستخدم في إعداد التقارير المالية. وكما يجب أن تتيح قنوات نقل المعلومات إمكانية وصول مستخدمي تلك المعلومات إليها بصورة تتسم بالعدالة والسلامة، التوقيت والفعالية، فننوات نقل المعلومات لها من الأهمية ما يوازي أهمية محتوى المعلومات ذاته.

المطلب الثالث: انعكاسات و أهمية حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي

أولا: انعكاسات حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي:

يعد وجود نظام إفصاح قوي وجودة المعلومات المحاسبية الجيدة يشجع على الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق ويعتبر أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية أداة قوية للتأكد على سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات التي تصل في الوقت المناسب لهم، الأمر الذي يساهم في اجتذاب رأس المال، والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، وعلى النقيض فإن ضعف الإفصاح وقلة المعلومات المحاسبية وتأخرها في الوصول إلى المساهمين والمستثمرين والممارسات غير الشفافة تساهم في السلوك غير الأخلاقي، وفي خفض مستوى شفافية ونزاهة السوق.

هذا وتظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية أيضا من خلال ازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات، فالإفصاح يعد شرطا أساسيا لتأسيس أسواق المال والتي غالبا

ما تشرف على تلك الأسواق، وبورصات الأسهم والسندات تلزم الشركات المدرجة في السوق المالي باتباع إجراءات وقوانين وقواعد أساسية تحددها المهنة، وذلك حتى يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والمساهمين، بذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها.<sup>1</sup>

#### ثانياً: الجهات المستفيدة من الإفصاح المحاسبي:

من المعلوم أن هناك جهات عديدة تستفيد من المعلومات المحاسبية وتتأثر بها، وبالتالي فإن احتياجات المستخدمين من هذه المعلومات ترتبط بعدة عوامل أهمها:<sup>2</sup>

1. طبيعة المستخدم.

2. الهدف والغاية من استخدام المعلومات المحاسبية.

3. نوع المعلومات المحاسبية ومستوى جودتها وكميتها.

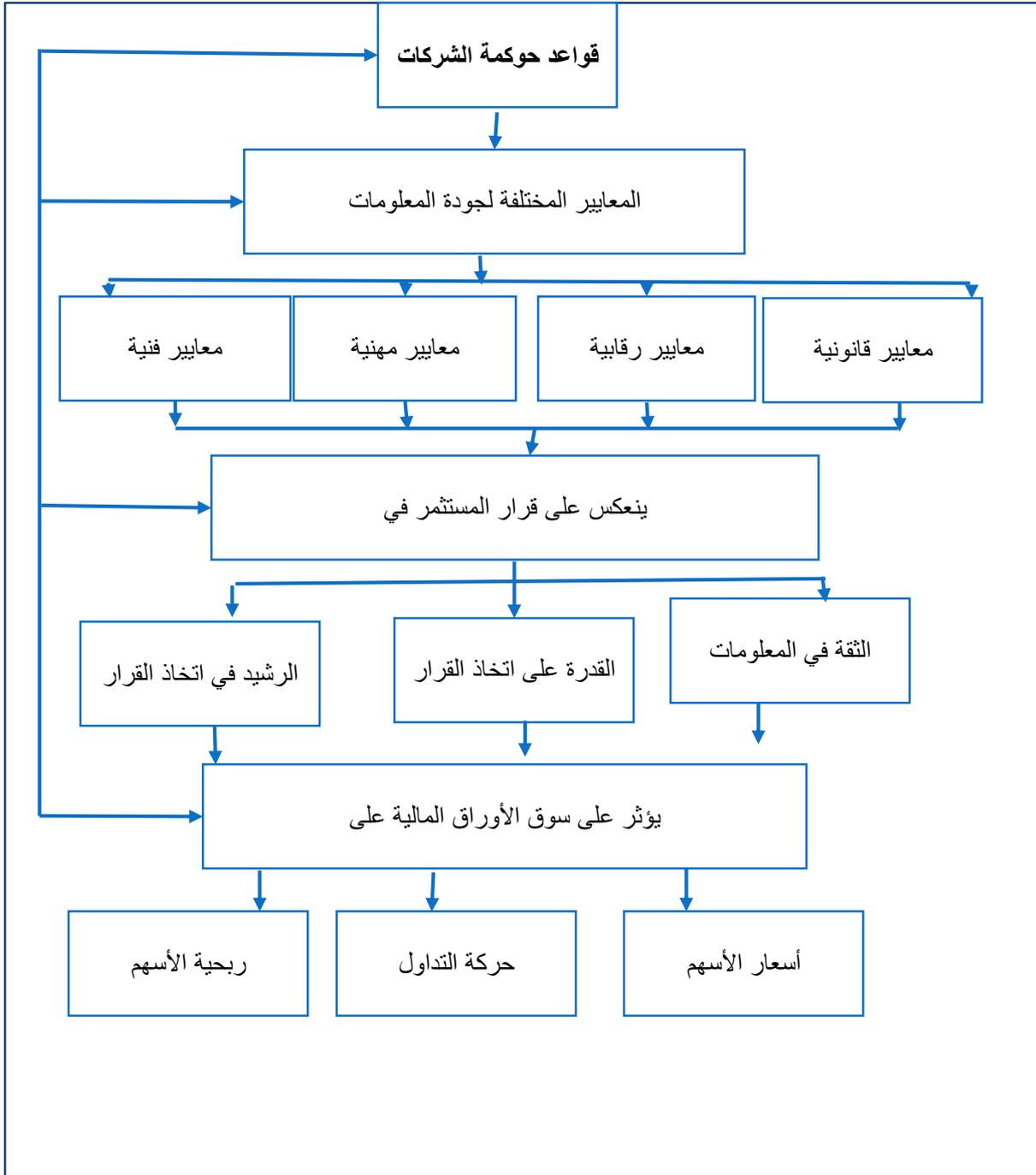
4. التوقيت السليم والمناسب للمعلومات المحاسبية.

هذا كما أن فائدة المعلومات بالنسبة لمتخذ القرار تتوقف على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام مثل طبيعة القرارات التي يوجهها وطبيعة نموذج القرار المستخدم وطبيعة المقدرة على تحليل المعلومات التي يحتاجها، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفرة والقدرة على تحليل المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لدى متخذ القرار. وللاعتقاد على المعلومات والوثوق بها يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر والأحداث، أن تكون قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها، وأن تكون حيادية وغير متحيزة، وتعرض الحقائق كاملة غير منقوصة وتكون قابلة للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية والشكل التالي يبين العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة والإفصاح وجودة التقارير وانعكاساته على قرار المستثمرين.

1- زرزار العياشي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

2- ماجد إسماعيل أبو حماد، مرجع سبق ذكره، ص 62.

الشكل رقم 05 : قواعد الحوكمة والإفصاح وجودة التقارير وانعكاساته على قرار المستثمرين



المصدر: هوام جمعة، "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية"، ملتقى وطني، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2010، ص 22.

ثالثاً: أهمية وآلية جودة الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة الشركات:

### 1. الشفافية:

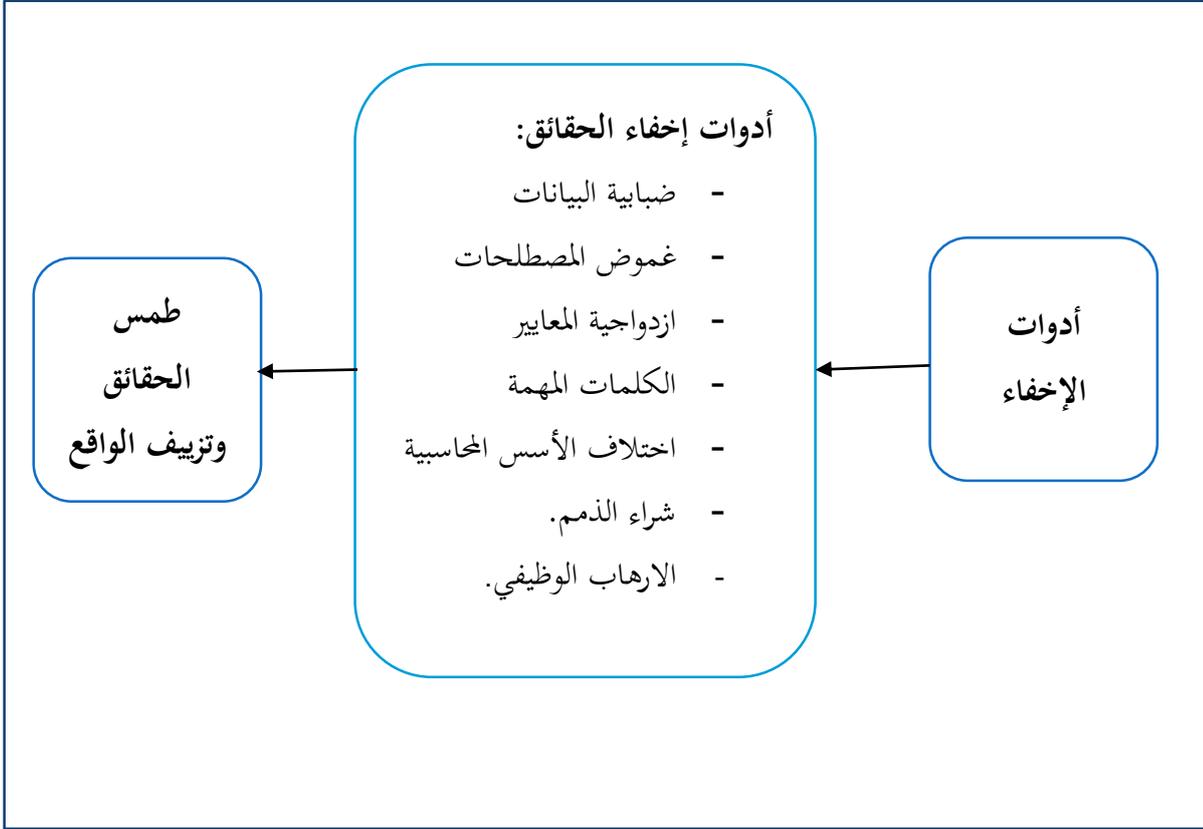
"الشفافية هي ظاهرة تشير إلى قيام المؤسسة أو الجهة المهنية بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات فيما عدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بمصالح المؤسسة أو الجهة المعنية، فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي للمؤسسة"<sup>1</sup> كما عرفت على أنها "ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم، فالشفافية تقوم على التدفق الحر للمعلومات، وهي تتيح للمعنيين بمصالح ما إن يطلعوا مباشرة على العمليات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح، كما توفر لهم معلومات كافية تساعدهم على فهمها ومراقبتها وسهولة الوصول إلى المعلومات، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق الإفصاح".

لقد كشفت الأزمات العالمية والانحرافات التي تمت في المؤسسات الكبرى الحاجة الماسة إلى تدعيم مفاهيم الإفصاح والشفافية والمساءلة والنزاهة و حوكمة المؤسسات، وترسيخ تطبيقها حتى نحول دون تكرار مثل هذه الأزمات لأن افتقاد الشفافية أدى إلى افتقاد المساءلة التي تلزم المسؤولين بتقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش، وتتطلب المساءلة حرية الوصول إلى المعلومات ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق الإفصاح.

فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية، و الشفافية تؤدي إلى جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، و ذلك من أجل الحفاظ على مصالح المساهمين و الأطراف الأخرى، فكل مؤسسة ملزمة قانونياً بإعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين، وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يؤدي إلى الغموض والإبهام أو عدم الوضوح، مما يؤثر على جودة المعلومات، فقد يعتمد إلى انتهاج أساليب وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق أو طمسها بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين زمن هذه الطرق ما يلي:

1 - مصطفى حسين بسيوني السعدي، "مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات"، ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، جمعية ومدققي الحسابات، الإمارات العربية، 4-5 سبتمبر، 2007، ص 4.

الشكل رقم 06: طرق إخفاء الحقائق



المصدر: دبله فاتح، بن عيسى بشير، "مداخلة حوكمة الشركات كأداة لضمان المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء السوق"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009.

و مثال على ذلك ما حدث في شركة انرون إخفاء الديون و تضخيم الأرباح للرفع من قيمة أسهم المؤسسة على مستوى السوق، و استفاد المسكرون أصحاب المصالح للمعلومات الحقيقية من وضع المؤسسة.

2. أهمية وآلية جودة الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة الشركات:<sup>1</sup>

تمثل آلية الإفصاح والشفافية أحد أهم ركائز وآليات حوكمة الشركات، فتوفير المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية يعد من أهم أدوات تحقيق ما يلي:

1 - بن الطاهر حسين، "دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح في ظل النظام المحاسبي المالي"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012، ص 10.

- الصحة والسلامة المالية.
- توفير المناخ المعلومات لجميع المهتمين بالمنشأة.
- جذب اهتمام المستثمرين وتعريفهم بالمنشأة.
- تحقيق الانتباه واليقظة فيما يحدث في المنشأة.

ومن تم تحرص معظم المنشآت على بناء وتأسيس نظام جيد للإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات بالكم والجودة وفي الوقت المناسب مع الالتزام بالقواعد واللوائح المنظمة والتي تحدد جوانب ومجالات وخصائص الإفصاح سواء فيما يتصل بالموضوعات أو العناصر التي يتعين الإفصاح عنها وإثباتها بالقوائم المالية والتي تعد بغرض تزويد متخذي القرار بالمنشأة.

كما أن العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح علاقة ذات اتجاهين حيث يتوقف تحقيق مزايا ومنافع الحوكمة على إفصاح الشركات عن ممارسات الحوكمة بما يؤدي إلى زيادة مصداقية الشركات أمام جمهور المتعاملين واكتسابها سمعة حسنة، الأمر الذي يعيد الثقة بها وبسوق المال ككل، وبالتالي تحقيق معادلات نمو مرتفعة، كما يمكن القول أن الإفصاح يعمل على تدعيم وزيادة فعالية حوكمة الشركات.

كذلك تعمل حوكمة الشركات على تدعيم الإفصاح من خلال توفيرها لمعايير الإفصاح والشفافية تضمن شمول التقارير المالية للشركات على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة عن نشاط الشركة.

## المبحث الثاني: حوكمة الشركات وفعاليتها في تحقيق جودة لمعلومات المحاسبية

لقد زاد الاهتمام حوكمة الشركات و خاصة من الناحية المحاسبية و المالية و الاقتصادية و المتعلقة بإعداد التقارير و القوائم المالية المفصّل عنها، و بالتالي السعي نحو تحقيق جودة لمعلومات المحاسبية و التي تتضمنها تلك التقارير لذلك فان الالتزام بتطبيق نظام حوكمة الشركات سوف ينعكس بشكل مباشر على تلك التقارير و بالتالي فان العلاقة بين النظام المحاسبي و جودة التقارير المالية هي علاقة وثيقة الصلة بالعملية الإدارية.

## المطلب الأول: حوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية

تعرف حوكمة الشركات على أنها مجموعة من الآليات لحماية المساهمين وخاصة صغار المساهمين، والتي لها تأثير على قرارات القادة وتحديدها وتوجيه سلوكهم<sup>1</sup>، إذ يتجلى الأثر المباشر لتطبيق حوكمة الشركات في إعادة ثقة في المعلومات المحاسبية.

## أولاً: المعلومات المحاسبية والعلاقات التعاقدية:

يتم قيادة الشركات بواسطة المسيرين حيث يتحكمون في المعلومات المحاسبية والمالية من حيث طبيعتها وكيفية إعدادها، هذا وبالإضافة للمناصب التي يشغلها المسيرين ليس في اتجاه لا يخدم مالكي الشركة (المساهمين) فحسب، بل قد يؤدي إلى تحويل بعض من دخل هذه الشركات التي يشرفون على تسييرها لحسابهم وفق استراتيجيات تخدم هذا الغرض، ولم يتوقف الخلل في العلاقات التعاقدية على المسيرين والمساهمين بل تعداه ليشمل مجموع الشركاء (Partenaires/Stake hold) المهتمة بأعمال المؤسسة وهذا حسب مفهوم الخيارات التسييرية الذي أدخله (Charre) والذي حدد من خلاله منطقة نفوذ سلطة المسيرين، لا تخضع لأية مراقبة من قبل الشركاء وهو الأمر الذي لا يتعارض مع رغبة المسيرين و يمنعهم توسيع مجال الحرية الذي يحققون من خلاله أهدافهم الخاصة والتي تتعارض حتما مع أهداف مالكي الشركات.

واستناداً للنظرية المالية الحديثة، يمكن اعتبار المحاسبة على أنها أداة تسيير العلاقات التعاقدية بين مختلف الأطراف المعنية بتمويل أو تسيير الشركة، ومن هذا المنظور لا يتوقف دور المحاسبة على إعطاء الصورة العادلة للمركز المالي للمؤسسة و نتائجها المالية فحسب، بل تتعداها لكونها ميكانيزم لحل تكاليف الوكالة المترتبة عن تضارب المصالح بين (مساهم-مسير-مقرض).<sup>2</sup>

1- CLAIRE CHARLET et les autres, " Le gouvernement d'entreprise, Marchés financiers de Madame MERLE d'Aubigné", Juin, 2003, p 04.

2- مداني بن بلغيث، "أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية بالتطبيق على حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 91-92.

ثانيا: الحوكمة ودورها في تخفيض تضارب المصالح:

### 1. نظرية الوكالة والعلاقات المسببة لتضارب المصالح:

توضح نظرية الوكالة العلاقات التعاقدية التي تعد السبب وراء تضارب المصالح بين الأطراف الفاعلة والمهتمة بالمؤسسة والتي تكون بين المسيرين والمساهمين وكذلك أيضا بين المساهمين والمسيرين والمقرضين، إضافة لجميع الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة والتي قد تؤثر على نوعية المعلومات المحاسبية والمالية، وقد تكون علاقات خارجية تربط المؤسسة مع الجمهور والمنافسة والدولة أو داخلية متعلقة أساسا بثقافة المؤسسة وهيكلها المكلفة بالتسيير والمراقبة.

وسوف فيما يأتي تضارب المصالح بين الأطراف الفاعلة والمهتمة بالمؤسسة وهذا كما يأتي:

#### أ. تضارب المصالح بين المساهمين والمسيرين:

كما أوضحنا سابقا ونتيجة للعلاقات التعاقدية بين المساهمين والمسيرين تنشأ عدة مشاكل ومن بينها تضارب المصالح ويعود ذلك إلى: <sup>1</sup> اختلاف وتباين المصالح، فالمسيرون و باعتبارهم الطرف الأكثر ارتباطا بالمؤسسة والإحاطة بأعمالها يحرصون على الرفع من أدائها وبالتالي يكونون أكثر حساسية لتغيير النتائج على اعتبار استثمارهم المعنوي (رأس مال بشري) بهذا الأداء، الأمر الذي يقودهم لاختيار المشاريع الأقل مخاطرة والأكثر مردودية، والعكس بالنسبة للمساهمين الراغبين في تعظيم قيمة المؤسسة وزيادة أموالهم الخاصة وخوفا على مصالحهم يتحملون تكاليف إضافية لمراقبة ومتابعة حركة المسيرين (تكاليف الوكالة) والتي يتوقف حجمها على:

√ **حجم المؤسسة وتوزيع الأسهم بين المساهمين:** فكلما زاد عدد المساهمين كلما زادت التكاليف التي يتحملها المساهمون لمراقبة المسيرين، والعكس قلة المساهمين يعني إمكانية الحصول على المعلومات بشكل يسير وبالتالي تقليل التكاليف.

√ **طبيعة المساهمين:** ففي حالة المساهم يتمثل في الدولة أو مستثمرين دوليين، والذين يفرضون عادة شكل ونوعية المعلومات المحاسبية والمالية التي على المؤسسة تقديمها، الأمر الذي يحتم على المسيرين مسايرة هذا الاتجاه استجابة لوزن هذه الفئات وتأثيرها على الصعيدين الوطني والدولي.

#### ب. تضارب المصالح بين المسيرين والمساهمين والمقرضين:

للمديونية أهمية كبيرة في حصر التضارب الناشئ عن علاقة الوكالة، وتؤدي لظهور علاقة سلطة خاصة بين المؤسسة من (خلال المساهمين والمسيرين والمقرضين) انطلاقا من التباين الناشئ عن مصادر التمويل حيث:

✓ يقدم المساهمون تمويلا دائما للمؤسسة: يكافأ بحصص الأرباح يحصلون عليها إذا تحققت نتائج إيجابية، كما يمنحهم هذا التمويل حق الاطلاع على تسيير المؤسسة.

✓ بينما يقدم المقرضون تمويلا قد يكون طويل المدى بحيث يكافأ بفوائد، ولا يحصل المقرضين بموجبه على حق الاطلاع على تسيير المؤسسة.

وبما أن التمويل عن طريق الرفع من رأس المال بواسطة الاكتتاب يرافقه عادة ارتفاع في تكاليف الوكالة، فإن المسيرين عادة ما يلجؤون لتفضيل الإقراض لعدة أسباب منها:

✓ حرصهم على تعظيم أرباح المؤسسة لتجنب مخاطرة الإفلاس، وبالتالي تضييع فرص عملهم، وبالنتيجة ترتفع قيمة المؤسسة وتنخفض تكاليف الوكالة.

✓ تفضيل المساهمين الذين تنحصر مسؤوليتهم، المشاريع الأكثر مخاطرة لأنها في نظرهم أكثر مردودية، على عكس المقرضين الذين لا ترتبط عائداتهم بالأداء الاقتصادي للمؤسسة، فإنهم يفضلون المشاريع الأقل مخاطرة.

✓ إمكانية تحويل المسيرين للثروة من المقرضين إلى المساهمين، من خلال توزيعات الأرباح ممولة أساسا من تخفيض أعباء ونفقات الاستثمار.

ونظرا للأسباب السابقة فإن المقرضين يحرصون عادة على العمل من أجل الحصول على المعلومات المحاسبية الكفيلة بتمكينهم من متابعة القدرة على التسديد التي تتمتع بها المؤسسة، لذلك فإنهم يمارسون ضغوطا لقيام المؤسسة بتحسين نوعية المعلومات المحاسبية، وذلك عن طريق مراقبة سلوك المسيرين بواسطة عقود موثقة تسمح لهم بمتابعة ومراقبة القرارات التسييرية في مجال الإنتاج، الاستثمار والتمويل.

## 2. أهمية الحوكمة في تخفيض مشكلة تضارب المصالح:

كما تطرقنا في الفصل الأول ونظرا لتزايد اهتمام الدول والمؤسسات الدولية بموضوع حوكمة الشركات، فقد حرصت العديد من المؤسسات والمنظمات على دراسة هذا الموضوع وتحليله ووضع مبادئ محددة وهذا لتدعيم إدارة الشركات وتجنب تضارب المصالح كأحد المبادئ الأساسية للحوكمة، وذلك لحماية الأطراف ذات العلاقة مع المؤسسة، إذ وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قواعد تجنب تضارب المصالح ضمن مبادئها إذ أشارت إلى: <sup>1</sup>

1 - بتول محمد النوري، علي خلف سلمان، "حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة"، مداخلة في الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، يومي 18 و19 ماي 2011، ص 21-22.

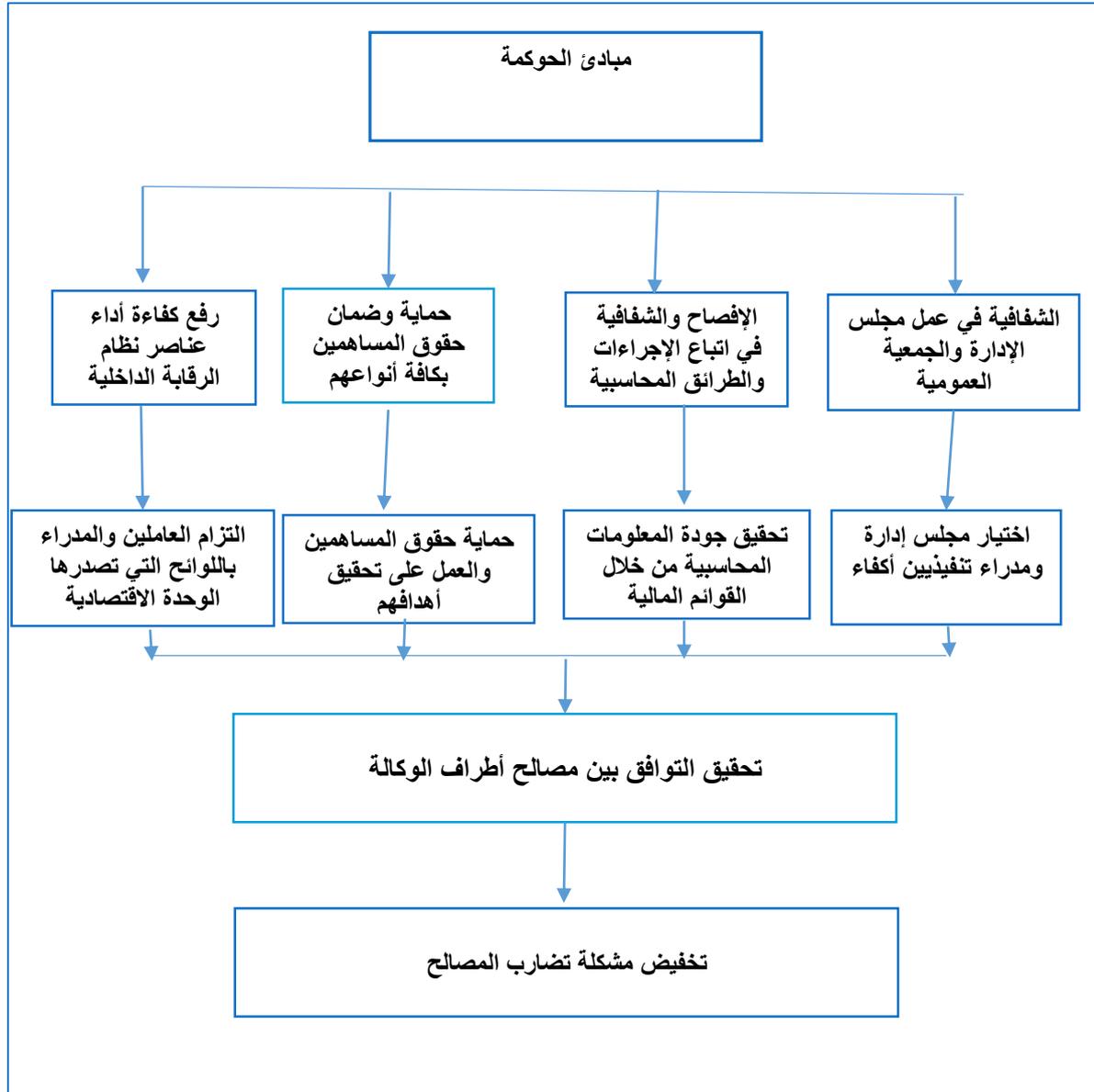
√ ينبغي استكمال إطار الحوكمة بمنهج فعال يتناول ويشجع على تقديم التحليلات أو المشورة عن طريق المحللين والسماسة ووكالات التقييم والتصنيف وغيرها والمتعلقة بالقرارات التي يتخذها المستثمرون بعيدا عن أي تعارض هام في المصلحة قد يؤدي إلى الأضرار بنزاهة ما يقومون به من تحليل أو ما يقدمونه من مشورة.

√ فضلا عن طلب مراجعين مستقلين أكفاء، وتسهيل إيصال المعلومات في الوقت المناسب، فإن عددا من الدول قد اتخذت خطوات لضمان نزاهة هذه المهن ونواحي النشاط التي تستعمل كموصل للتحليل والنصائح إلى السوق، وهذه الوسائط إذا ما كانت تتعامل بحرية بعيدا عن التناقضات مع النزاهة فإنها يمكن أن تلعب دورا هاما في توفير حوافز للشركات ومجالس إدارتها لاتباع ممارسات جيدة للحوكمة.

√ ومع ذلك، فقد ثار القلق بشأن ما ظهر من دلائل على أن تضارب المصالح غالبا ما ينشأ، وقد يؤثر في الرأي وطريقة الحكم على الأمور، وقد يكون هذا هو الحال عندما يكون من يقدم المشورة يسعى أيضا إلى تقديم خدمات أخرى إلى الشركة المعنية، وهذا الاهتمام يحدد بعدا شديد الصلة بين الإفصاح والشفافية التي تستهدف المعايير المهنية لمحللي سوق الأوراق المالية ووكالات التصنيف العالمية وبنوك الاستثمارات وغيرها.

√ تشير التجارب في نواحي أخرى إلى أن الحل الأفضل هو طلب الإفصاح التام عن التضارب الذي يحدث في المصالح والكيفية التي تختارها الشركة للتعامل معه، أما ما هو مهم فهو الإفصاح عن الكيفية التي تضع فيها الشركة هيكل الحوافز للعاملين بها حتى تلغي احتمالات التضارب في المصالح. والشكل الآتي يوضح دور الحوكمة في تخفيض مشكلة تضارب المصالح:

الشكل رقم 07: دور الحوكمة في تخفيض مشكلة تضارب المصالح



المصدر: بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، مرجع سبق ذكره، ص 22.

المطلب الثاني: آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

تعني آليات حوكمة الشركات، الطرق والأساليب التي تستخدم للتعامل مع مشاكل الوكالة التي تنشأ بين الإدارة وحملة الأسهم عموماً وبين الأقلية والأغلبية المسيطرة من حملة الأسهم، حيث أشار التراث الأدبي لحوكمة الشركات إلى وجود العديد من الآليات التي يمكن استخدامها لتطبيق حوكمة الشركات بشكل يتلاءم وظروف المؤسسات

وبيئة عملها، وكذلك نظام الحوكمة المطبق داخل البلد، ويمكن القول إن هناك شبه إجماع بين الباحثين في مجال حوكمة الشركات على تصنيف آليات حوكمة الشركات إلى فئتين داخلية وخارجية: <sup>1</sup>

أولاً: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات:

### 1. المراجعة الداخلية:

تسطر الشركة أهدافا وتسعى إلى تحقيقها، وإذا كان تحقيق تلك الأهداف يهـم بالدرجة الأولى المسيرين (قصد التسيير الأحسن ما أمكن لنشاطها)، أما المالكون والمساهمون الشركاء من زبائن وموردين، سلطات عمومية... إلخ فهم بعيدون عما يجري في المؤسسة، كما أنهم محل أنظارهم وبالتالي ينبغي تزويد هؤلاء بالمعلومات اللازمة حول النشاطات والنتائج، ولكي تنال رضاهم لا بد أن تكون تلك المعلومات بعيدة عن الشكوك<sup>2</sup>، ومن بين الوسائل لتحقيق ذلك هناك وظيفة المراجعة الداخلية.

وتعرف المراجعة الداخلية على أنها <sup>3</sup> نشاط مستقل وموضوعي والذي يعطي الضمان للشركة على درجة دقة العمليات وإعطاء نصائح لأجل تحسين والمساهمة في إنشاء القيمة المضافة وهو يساعد هذه المؤسسة على تقييم الأهداف المتوقعة.

وفي أواخر عام 2003، أقرت لجنة تبادل الأوراق المالية (SEC) لائحة بضوابط حوكمة الشركات تضمنت طلبا بإجراء مراجعة داخلية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة نيويورك (NYSE) وذلك لتحسين مستوى تطبيق حوكمة الشركات في تلك الشركات.

وفي الجزائر فقد نص المشرع الجزائري في نهاية الثمانينات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للشركات رقم 01/88 الصادر بتاريخ جانفي 1988، الذي ينص على أنه: "يتعين على الشركات الاقتصادية العمومية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في الشركة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها"<sup>4</sup>

ونتيجة لتطور المراجعة الداخلية فقد أصبحت عاملا أساسيا في دعم حوكمة الشركات ومن هذا المنظور يمكن القول إن التدقيق الداخلي يخدم مجموعتين هما:

✓ المسؤولون عن حوكمة الشركات من خلال فحص أساليب عملهم والتأكد من نزاهتهم.

1 - بهاء الدين سمير علام، "أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الإداري المصري دراسة تطبيقية"، بحث مقدم لوزارة مركز المدربين المصري، 2009، ص 21.

2 - محمد بوتين، "المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2008، ص 09.

3 - هشام السعافين، "التدقيق الخارجي و التدقيق الداخلي و تدقيق السلطات الرقابية الحكومية"، مجلة المدقق، العدد 63\_64، آب 2005، ص 7.

4 - أنظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 02 المؤرخة في 13/01/1988، ص 36.

الخاضعون لحوكمة الشركات من خلال ضمان عمل المسؤولين عن حوكمة الشركات لصالحهم.

## 2. لجنة المراجعة:

تعتبر لجان المراجعة (Comités d'audit) من المفاهيم الحديثة التي تحظى باهتمام العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا وغيرها من الدول، كما توصي العديد من المنظمات المهنية بتكوينها نظرا للدور الذي تقوم به في مراقبة عمليات التقرير المالي والإفصاح لحملة الأسهم والتأكد من مصداقيتها، وكذلك في تدعيم استقلال عملية المراجعة.<sup>1</sup>

وقد عرفت الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين (CICA) سنة 1992 لجنة المراجعة بأنها: "لجنة مكونة من مدراء الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتعد لجنة المراجعة كحلقة وصل بين المراجعين ومجلس الإدارة، وتتلخص نشاطاتها في مراجعة ترشيح المراجع الخارجي، ونطاق ونتائج المراجعة، وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر"<sup>2</sup>

وبناء على ما سبق هناك العديد من الأسباب التي تقوم على وجوب إنشاء لجنة المراجعة وهي:

✓ تحقيق الإشراف الفعال على عملية إعداد التقارير خاصة في الشركات العظمى التي تحتاج إلى أعضاء مجلس الإدارة؛

✓ حماية الحقوق والقضاء على المصالح الشخصية وإظهار تقارير مالية ذات كفاءة وجودة عالية.

✓ الحاجة إلى نشر التقارير بصفة دورية؛

✓ حماية مصالح حملة الأسهم من خلال قيام اللجان بكشف أي أخطاء أو غش يضر بهم.

يرى الأستاذ صديقي مسعود<sup>3</sup> أن ضرورة إنشاء لجان المراجعة على شاكلة الدول المنشئة لها من أجل معالجة

الواقع الجزائري الذي سوف يعرف تغيرات في المستقبل القريب والتقليل من الآثار السلبية المختلفة، حيث

يؤكد وانطلاقا من دراسته على:

✓ إنشاء لجان المراجعة، وهو ما أكدته التجارب الدولية؛

✓ عدد أعضائها يتراوح ما بين أربعة وخمسة أعضاء.

1 - مجدي محمد سامي، "دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرفية"،

مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 02، المجلة 46، يوليو 2009، ص 19.

2 - عوض بن سلامة الرحيلي، "لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية"، جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلة 22، العدد 01، 2008، ص 193.

3- صديقي مسعود، "نحو متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص 297.

كما يضيف الأستاذ صديقي أن تحديد الأعضاء يعتمد على العناصر التالية:

√ طبيعة وحجم نشاط الشركة، رقم أعمال الشركة، التوزيع الجغرافي للشركة.

ثانياً. الآليات الخارجية لحوكمة الشركات:

### 1. المراجعة الخارجية:

وهي التي تتم بواسطة جهة خارجية مستقلة تماماً عن المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية وهذا لإبداء فتى محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المولد لها، وذلك لإضفاء المصداقية حتى تنال قبول مستعمليها وتساعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية.<sup>1</sup>

كما تعرف على أنها عبارة عن وظيفة مستقلة للمؤسسة تتمثل مهمتها في التحقق من دقة الحسابات ونتائج التقارير المالية وبشكل أكثر تحديداً إذا أخذنا تعريف محافظي الحسابات التصديق على الانتظام والإخلاص والعدالة لعرض الحسابات والقوائم المالية.<sup>2</sup>

وللمراجع الخارجي علاقات مع عدة جهات وتتمثل فيما يلي:<sup>3</sup>

أ. الإدارة: وهي المسؤولة عن التخطيط والرقابة على الأنشطة الاقتصادية، لهذا لا بد أن يكون المراجع لديه حذر مهني، فعليه ربط المعلومات مع القرائن والأدلة وتقييمها بشكل موضوعي.

ب. مجلس الإدارة ولجنة المراجعة: من المعروف أن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع سياسات المؤسسة ولصالح المساهمين، فإذا كان أعضاء مجلس الإدارة أغلبهم من الإداريين، فالعلاقة ستكون كما ذكرناها مع الإدارة أعلاه.

أما إذا كان مجلس الإدارة يتكون من أعضاء خارجيين أو غير تنفيذيين أو ما يسمى بلجنة المراجعة فإن العلاقة ستختلف، ولجنة المراجعة تتكون من أعضاء خارجيين غير تنفيذيين وهم واسطة بين المراجع الخارجي والمراجع

الداخلي للمؤسسة والإدارة، وهذه العلاقة تساند استقلالية المراجع الداخلي والخارجي وهذا من خلال:

- اقتراح تعيين المراجع الخارجي على الهيئة العامة للمساهمين
- مناقشة برنامج المراجعة مع المراجع الخارجي.
- استلام المراسلات من المراجع الخارجي ومناقشته حول الأمور أو الصعوبات التي يواجهها مع الإدارة.
- مناقشة البيانات المالية للمراجع.

1 - صديقي مسعود، أحمد نغاز، "المراجعة الداخلية"، مطبعة مزوار، الوادي، الطبعة الأولى، 2010، ص 39.

2 - المرجع نفسه، ص 39.

3 - هادي التميمي، "مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية و العلمية"، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2006، ص 28\_30.

• يعين مدير المراجعة الداخلية، ويحدد راتبه وكذلك عزله.

ت. **المراجعة الداخلية:** عادة المراجع الخارجي لديه علاقة طيبة مع المراجعة الداخلية، ويوفر له مساعدة لإنجاز مراجعة البيانات المالية، وكذلك إدارة المؤسسة ربما تطلب من المراجع الخارجي دراسة وتقييم المراجعة الداخلية كعملية منفصلة عن تدقيق البيانات المالية، وعمل المراجعة الداخلية لا يمكن أن تكون بديلا عن المراجعة الخارجية ولكنه مكمل له.

ث. **المساهمون:** المراجع الخارجي هو وكيل المساهمين الذين يعتمدون على البيانات المالية المدققة، وعلى المراجع الخارجي التحقق فيما إذا كانت الإدارة كفؤة في إدارة أموالهم.

وفي الجزائر وحسب نظام المحاسبة المالية فقد نصت المواد من 22 إلى غاية 40 على تنظيم ممارسة مهنة محافظة الحسابات من خلال القانون 10-01 المؤرخ في 29/07/2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، فحددت شخص محافظ الحسابات وتحديد مهامه وشروط تعيينه وحقوقه.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: تأثير قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية

يعتبر مصطلح الحوكمة من أهم المفاهيم الإدارية الحديثة، وقد حضني هذا الموضوع باهتمام دولي كبير في السنوات الأخيرة خاصة بعد المشاكل التي عرفتتها بعض الشركات الأمريكية الكبرى كشركة إنرون للطاقة، مما أدى إلى ضرورة إيجاد قواعد ومعايير إدارية وقانونية تحمك أداء المؤسسات لتفادي تكرار مثل تلك الأزمات والحفاظ على مصالح كل الأطراف المعنية، وقد بدأت مختلف الدول تدرك الدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه الحوكمة في ترشيد استغلال الطاقات والإمكانات المتاحة ومن بينها الجزائر التي عرفت في السنوات الأخيرة مبادلات وممارسات تجارية واقتصادية أدت إلى حاجتها المتزايدة إلى الانتقال من إفصاح محاسبي أساسه تقديم معلومة ذات طابع قانوني إلى إفصاح مالي مبني على الواقع الاقتصادي الذي يخدم المساهمين ومتخذي القرار والمتعاملين الاقتصاديين الآخرين، فاختيار الجزائر لغة محاسبية متعارفة عليها عالميا لم يكن صدفة، حيث أصبحت المعايير المحاسبية الدولية الأساس المرجعي للنظام المحاسبي المالي الإجمالي منذ 2010/01/01، وقد أدى ذلك إلى إدخال تغييرات هامة مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975.

وفي هذا الإطار يمكن إظهار أن الحوكمة تؤثر على الإفصاح من خلال ثلاث جوانب أساسية هي:<sup>2</sup>

1 - أنظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم، 42 المؤرخة في 11/07/2010، ص 7-8.

2- خليل عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 5.

## أولاً: الاهتمام بالمعلومات غير المالية:

تعرف المعلومات غير المالية بأنها كافة المعلومات بخلاف تلك الواردة بالقوائم المالية ومعظم الملاحظات المرفقة بها، كما أنها تتضمن كلا من المعلومات الخبرية والمعلومات الكمية غير المالية وعلى وجه العموم فإن المعلومات غير المالية تشير إلى كافة المعلومات التي يمكن صياغتها في صورة غير مالية سواء كانت كمية مثل عدد العملات، الحصة السوقية...، أو وصفية مثل مستوى المنافسة، الكفاءة الإدارية...، وتحظى المعلومات غير المالية باهتمام كبير من قبل صانعي القرار.

تتميز المعلومات غير المالية بأنها لا تتعرض لتأثير التحريفات الناتجة عن بعض الإجراءات المحاسبية، كما أنها أكثر سهولة وقابلة للفهم حتى بواسطة غير المتخصصين في مجال المحاسبة، وتعتبر المعلومات غير المالية مصدر ذو قيمة هائلة ليس فقط بالنسبة للمراجعين باعتبارها الأساس لتدعيم العديد من أحكام المراجعة بل أضحت تلعب دوراً عظيم الأهمية في العديد من المجالات حيث أن انحصار الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية في مجال تسعير الأسهم حيث أن المعلومات المالية ما هي إلا جزء من المعلومات التي تؤثر على سوق المال الكفاء وما يؤكد على أهمية المعلومات غير المالية التعليمات التي أصدرتها لجنة البورصة الأمريكية يختص أولها بالإفصاح عن المعلومات غير المالية.

## ثانياً: التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي:

تشير إحدى الدراسات إلى أن الفكر المحاسبي والواقع العملي قد طرح مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الاستراتيجية والبيانات غير المالية بالإضافة إلى البيانات المالية الإضافية التي لا تشملها القوائم المالية وحتى يمكن توسيع دائرة المعلومات المتاحة لمجموع المستثمرين، ولكن يتم الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين أنفسهم، نتيجة اتصال بعضهم بإدارة الشركة وحتى نصل إلى سوق كفاء لرأس المال وحتى يمكن الوصول للسعر العادل للسهم لا بد وأن يتحول الإفصاح الاختياري إلى إفصاح إلزامي.

## ثالثاً: تدعيم الإفصاح الإلكتروني:

يساعد الإفصاح الإلكتروني على نشر المعلومات المالية وغير المالية في التوقيت المناسب والمتزامن باستمرار، حيث أن الإفصاح الإلكتروني يحقق العديد من المزايا ومنها:

← توفير معلومات في الوقت المناسب؛

← تحقيق التغذية العكسية؛

- ← تحقيق إمكانية التحديث الفوري؛
- ← تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات؛
- ← سهولة الوصول للمعلومات المطلوبة.

إن أهم دافع تطبيق قواعد الحوكمة بالنسبة للشركات والأسواق المالية هو إعادة ثقة المتعاملين من مستثمرين مساهمين وإدارة الشركات في تلك الأسواق تجنباً لتعرضها إلى انهيارات أو حالات فشل، بسبب عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية وقلة الشفافية وعدم المساءلة في التقارير المالية، بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة والجمعيات المهنية المتخصصة لها أثر واضح في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم، فضلاً عن أهمية التوقيت الملائم في الإفصاح عن كافة المعلومات وعلى سلوك المستثمرين الحاليين والمتوقعين.

يعد وجود نظام إفصاح قوي وجودة المعلومات المحاسبية والمالية الجيدة تشجيع على الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق، ويعتبر أمراً رئيسياً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة. وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية والمالية الواردة في القوائم المالية أداة قوية للتأكد من سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن نظام الإفصاح الكافي إيصال المعلومات للمستخدمين وفي الوقت المناسب الأمر الذي يساهم في اجتذاب رأس المال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، وعلى النقيض فإن ضعف الإفصاح وقلة المعلومات المحاسبية والمالية وتأخرها في الوصول إلى المساهمين والمستثمرين والممارسات غير الشفافة تساهم في السلوك غير الأخلاقي، وفي خفض مستوى شفافية ونزاهة السوق.<sup>1</sup>

**المبحث الثالث: دور الإفصاح عن جودة المعلومات المحاسبية في الرفع من كفاءة السوق المالي في ظل حوكمة الشركات**

تعتبر حوكمة الشركات بما تحمله من معاني الإفصاح والشفافية عن المعلومة المحاسبية لضمان حقوق المساهمين كآلية لرفع كفاءة السوق المالي و ستوضح ذلك من خلال المطالب التالية:

#### المطلب الأول: تعريف ومتطلبات كفاءة السوق المالي

تلعب الأسواق المالية دوراً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي، كما أن وجود أسواق مالية ذات كفاءة عالية تمنح مزايا عديدة للاقتصاد ككل في ظل توفر المعلومات عن جميع الأنشطة التي يتم التعامل بأوراقها المالية.

1 - هوام جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 20-21.

## أولاً: تعريف كفاءة السوق المالي:

" تعرف كفاءة السوق المالي على أنها السوق الذي يعكس فيه سعر السهم الذي تصدره مؤسسة ما كافة المعلومات المتاحة، والتي تؤثر على القيمة السوقية للسهم وإن كان الأمر كذلك فإنه يمكن القول بأنه في ظل السوق الكفاء تكون القيمة السوقية للسهم هي قيمة عادلة تعكس تمام القيمة المعنية التي يتولد عنها العائد"<sup>1</sup> ويقصد بها أيضا " أن تستجيب أسعار الأسهم في السوق المالي على وجه السرعة لكل معلومة جديدة تراه إلى المتعاملين فيه يكون من شأنها تغيير نظرهم في الشركة المصدرة للسهم، حيث في ظل السوق الكفاء يعكس سعر السهم توقعات المستثمرين بشأن المكاسب المستقبلية وبشأن المخاطر التي تتعرض لها هذه المكاسب.<sup>2</sup> وتعرف أيضا على "السوق الذي يكون سعر الأصول فيها يعكس كل المعلومات الملائمة المتوفرة عند التقييم"<sup>3</sup>

## ثانياً: متطلبات كفاءة السوق المالي:

لكي تتحقق كفاءة السوق المالي يجب أن تتوفر فيه خاصيتين أساسيتين وهما كما يلي:<sup>4</sup>

## 1. كفاءة التسعير:

أطلق على كفاءة التسعير بالكفاءة الخارجية ويقصد بها أن المعلومات الجديدة تصل إلى المتعاملين في السوق بسرعة وبدون فاصل زمني كبير بما يجعل أسعار الأسهم مرآة تعكس كافة المعلومات المتاحة، ليس هذا فقط بل أن المعلومات تصل إلى المتعاملين بدون أن يتكبدوا في سبيلها تكاليف باهظة، بما يعني أن الفرصة متاحة للجميع للحصول على تلك المعلومات، وبهذا يصبح لجميع المتعاملين نفس الفرصة لتحقيق الأرباح.

## 2. كفاءة التشغيل:

يطلق على كفاءة التشغيل بالكفاءة الداخلية ويقصد بها قدرة السوق على خلق التوازن بين الطلب والعرض دون أن يتحمل المتعاملون فيه تكلفة عالية للسمسة، وكما يبدو فإن كفاءة التسعير تعتمد على حد كبير على كفاءة التشغيل فلكي تعكس قيمة الورقة المالية المعلومات الواردة، ينبغي أن تكون التكاليف التي تكبدها المستثمرون لإتمام

1 - منير إبراهيم الهندي، "الأوراق المالية وأسواق رأس المال"، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 489.

2 - بوكساني رشيد، "معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 106.

3 - بوغبوز أمينة، "أثر المعلومة المالية في السوق المالي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007، ص 71.

4 - عبد الغفار حنفي، "أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، أسهم، سندات، وثائق استثمار، الخيارات"، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 191-192.

الصفقة عند حدها الأدنى، مما يجعلهم يبذلون الجهد للحصول على المعلومات الجديدة.

وتوفر الخاصيتين السابقتين مرهون بتوافر مجموعة من الشروط أهمها ما يلي:<sup>1</sup>

✓ أن يسود السوق المالي المنافسة الكاملة وهذا الشرط مرهون بتوفير عدد كبير من الباعة والمشتريين، تتوفر لهم حرية الدخول والخروج إلى السوق، حتى تقل فرص نشوء الاحتكار؛

✓ أن يوفر هذا السوق المالي خاصية السيولة للأوراق المالية المتداولة فيه، وهذا الشرط هو في حقيقة الأمر نتيجة طبيعية لتوفر الشرط السابق، وتتوفر خاصية السيولة في سوق الأوراق المالية تتحقق الفرص أمام المستثمر لبيع أو شراء الأوراق المالية بالتكلفة المناسبة وفي الوقت والسرعة المناسبين؛

✓ أن يتوفر السوق المالي على وسائل وقنوات اتصال فعالة توفر للمتعاملين فيه معلومات دقيقة حول السعر وحجم عمليات التبادل التي يتم فيه بالإضافة إلى مؤشرات عن العرض والطلب في الحاضر والمستقبل؛

✓ توفر عنصر الإفصاح والشفافية بقدر يجعل المعلومات عن أسعار الأوراق المالية المتداولة فيه وما يتم على هذه الأوراق من صفقات متاحة لجميع المتعاملين فيه ويشكل بعد عن عملية احتكار المعلومات؛

✓ كما يشترط أن يكون السوق المالي والمتعاملين فيها محكومين من قبل لجنة تنظيم ومراقبة السوق المالي، ويشترط أن تكون هذه اللجنة محايدة.

### المطلب الثاني: أثر جودة المعلومة المحاسبية على كفاءة السوق المالي

هناك تأثير مباشر وصريح لجودة المعلومة المحاسبية والمالية على كفاءة السوق المالي وسنوضح ذلك فيما يلي:<sup>2</sup>

أولاً : هناك انعكاس واضح وصريح لجودة المعلومة المحاسبية والمالية على كفاءة السوق المالي سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين في اتخاذ القرارات الملائمة مثل قرار الاحتفاظ بالأوراق، ومن جانب آخر فقد أشار بعض الباحثين بأن المعلومات الموجودة في التقارير والقوائم المالية هي أهم المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة، مثل مخاطر معدل الفائدة، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الصرف، مخاطر الإدارة، ومخاطر الأعمال والتنبؤ بها، كما أن أثر المعلومة المحاسبية والمالية في السوق المالي له شقان:

#### 1. الدور التسييري:

وذلك عن طريق إمداد المستثمرين بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في البورصة مستقبلاً قبل اتخاذ

1- محمد مطر، "إدارة الاستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات"، الطبعة الثانية، مؤسسة العراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 133-134.

2- صديقي مسعود، دريس خالد، "دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومة المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمارات"، الملتقى الدولي الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات، وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2010، ص 13-14.

قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.

## 2. الدور التأشيرى:

يحقق التوازن المطلوب بين الخواطر والعوائد ويحقق للمستثمرين الربحية المستهدفة ويحفظ السوق المالي التوازن بقدر الإمكان لذا نشير هنا إلى بعض الملاحظات وهي:

← أن معظم الدراسات السابقة اهتمت بمكونات المعلومات المحاسبية والمالية مثل الإعلان عن توزيعات الأرباح ومقاييس الربحية ومقاييس التدفقات النقدية، مقاييس السيولة والمخاطر المالية وعلاقتها بالمتغيرات المختلفة مثل حجم التداول أو العائد المتوقع على الأوراق المالية أو أسعار الأوراق المالية؛

← أن هناك دراسات أخرى اهتمت بنوعية السياسة المحاسبية والمالية المستخدمة وانعكاساتها على السوق المالي، مشيرة إلى أن النظريات المالية في المحاسبة والتي تعتمد على أن التقارير المالية هي المصدر الوحيد للمعلومات المتداولة في السوق المالي، بالإضافة إلى المرونة المعطاة لمديري الوحدات الاقتصادية في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية البديلة قد تؤدي إلى وجود معلومات محاسبية ومالية تعمل على تضليل السوق المالي؛

← إن دور المعلومة المحاسبية والمالية في التأثير على السوق المالي يعتمد على مستوى الكفاءة التي يتمتع بها هذا السوق، بالإضافة إلى نوعية هذه الكفاءة، كما أن من أهم الأركان التي تركز هذه الكفاءة السوق المالي هو وجود نظام فعال للمعلومات المحاسبية؛

← من النقاط المناسبة نجد توفر في المعلومات المناسبة والمالية مستوى الجودة المطلوبة، وأهمية خاصة التوقيت الملائم عند الإفصاح عن المعلومة المحاسبية والمالية، وأثرها على أسعار الاستثمارات المالية، كما أن تأخير نشر المعلومات وعدم دقتها والتحيز في عرضها وعدم اعتمادها على مبادئ ومعايير محاسبية متفق عليها يحدث تأثير سلبي على سلوك المستثمر ويؤثر في درجة المخاطر التي يرغب في تحملها وفقاً لظروفه؛

← يضاف إلى ذلك أن القدرة التنبئية للمعلومات المحاسبية والمالية سواء السنوية أو المرحلية لها دور فعال في التأثير على سلوك المستثمر في السوق المالي.

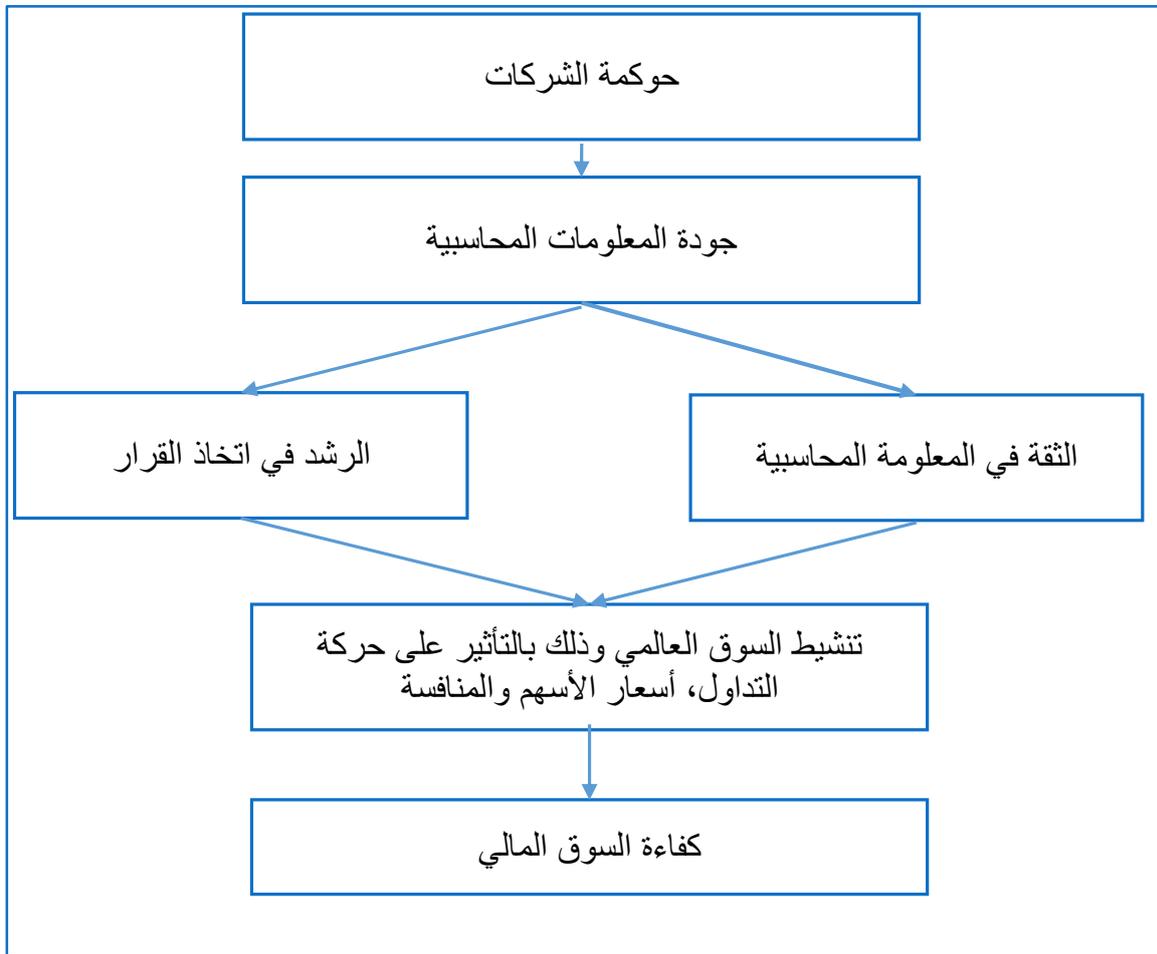
ثانياً: تأثير جودة المعلومة المحاسبية على كفاءة السوق المالي في إطار حوكمة الشركات:

إن الأثر المباشر في تطبيق حوكمة الشركات هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية وذلك نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لجودة هذه المعلومات الذي يقوم على مجموعة من المعايير، ينتج عنه تأثير مباشر وصريح للمعلومات المحاسبية والمالية على السوق المالي، سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين الحاليين أو المرتقبين في اتخاذ القرارات الرشيدة

الملائمة مثل قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها أو الدخول في استثمارات جديدة، أو من جانب تأثيرها على حجم التداول أو من جانب تأثيرها على أسعار أو عائد إليهم أو تنشيط السوق المالي.<sup>1</sup> عموماً إن مساهمة حوكمة الشركة في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية والمالية يحقق ثقة المستثمرين والمساهمين في المعلومات المنشورة مما يحقق الثقة في الاقتصاد القومي وتعمق دور السوق المالي وزيادة قدراته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار بالإضافة إلى دعم قدراته التنافسية مما ينعكس بالإيجاب على تحقيق كفاءة السوق.

سنوضح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 08: أثر جودة المعلومة المحاسبية على كفاءة السوق المالي في ظل حوكمة الشركات



المصدر: من إعداد الطالبة.

1 - زرزار العياشي، مرجع سبق ذكره، ص 21-22.

## المطلب الثالث: علاقة حوكمة الشركات بكفاءة السوق المالي

يمكن ارتباط حوكمة الشركات بكفاءة السوق المالي فيما يلي:<sup>1</sup>

## أولاً. حوكمة الشركات وشروط القيد بالسوق المالي:

تعد حوكمة الشركات من أهم الشروط التي يجب أن تتقيد بها الشركات حتى يمكنها أن تقيد أوراقها المالية بالبورصة، ولهذا الغرض يصبح من واجب سلطات الضبط المثلثة بلجنة تنظيم ومراقبة البورصة أن تلزم الشركات بتطبيق قواعد حوكمة الشركات لشروط من شروط القيد، هذه القواعد نجد أنها تطبق على المستوى العالمي على الشركات وتمثل هذه القواعد فيما يلي:

✓ ضرورة تقديم سيرة ذاتية عن كل مرشح لعضوية مجلس إدارة الشركة إلى المساهمين؛

✓ التزام الشركات بوجود نظام محكم للرقابة الداخلية على أن يقدم مدير إدارة المراجعة الداخلية تقريراً ربع سنوي أو حسب المدة المتفق عليها في اللوائح إلى مجلس الإدارة وإلى لجنة المراجعة للتأكد من مدى التزام الشركة بأحكام القانون والقواعد المنظمة لنشاطها؛

✓ تطبيق العقوبات على الشركات التي لم تلتزم بقواعد حوكمة الشركات مع التشديد على أن الشطب من البورصة يعد عقوبة غير مستبعدة عن هذه الشركات.

## ثانياً: لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة وحوكمة الشركات:

يقع على عاتق لجنة تنظيم ومراقبة البورصة تحضير لوائح وقوانين حوكمة الشركات التي تهدف من خلالها إلزام مجالس إدارات الشركات المساهمة في البورصة بأن تضمن أفضل ممارسة لأساليب وطرق الحوكمة التي تكفل حقوق المساهمين وحقوق أصحاب المصالح ذوي العلاقة بعمل الشركات.

✓ تحديد الحقوق العامة للمساهمين التي لها علاقة بالسهم، وعلى وجه الخصوص حصة الأرباح التي يتقرر توزيعها بما في ذلك الحصول على حصة من أصول الشركة عند التصفية، كذلك حق حضور جمعيات المساهمين والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها وكذا حق التصرف في الأسهم وحق الاطلاع على دفاتر الشركة ووثائقها ومراقبة أعمال مجلس الإدارة ورفع دعوى المسؤولية على أعضاء المجلس بهدف تسهيل ممارسة المساهمين لحقوقهم وحصولهم على المعلومات التي تجعلهم يمارسون حقوقهم على أكمل وجه؛

1 \_ بريش عبد القادر، حمو محمد، "دور حوكمة الشركات في الرفع من كفاءة وأداء السوق المالي"، الملتقى الدولي حول السوق المالي بين النظري والتطبيقي في إطار تجارب الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، الجزائر 2008، ص 10-12.

✓ ضرورة توفير المعلومات للمساهمين بهدف ضمان ممارسة الحقوق بطريقة تضمن بأن تكون هذه المعلومات دقيقة وشاملة مع تقديمها للمساهمين بطرق مستحدثة ومنتظمة في المواعيد المحددة مع عدم التمييز بين المساهمين في توفير المعلومات؛

✓ ضرورة وضع الأنظمة وضوابط الرقابة الداخلية والإشراف العام على أعمال الشركة؛

✓ تحديد الصلاحيات التي يفوضها مجلس الإدارة للإدارة التنفيذية وإجراءات اتخاذ القرار ومدة التفويض؛

✓ ضرورة تقديم الشركة لمعلومات شاملة عن كل ما يتعلق بالشركة لجميع أعضاء مجلس الإدارة وعلى وجه الخصوص أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين؛

✓ وجوب تشكيل لجنة مراجعة مكونة من أشخاص غير الأعضاء في مجلس الإدارة التنفيذي؛

✓ اشتراط عدم جواز لأي من أعضاء مجلس الإدارة بغير ترخيص من الجمعية العامة أن يشترط في أي عمل من شأنه منافسة الشركة أو يتاجر في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة؛

✓ إن الهدف من تحضير هذه اللوائح والقوانين من طرف سلطات الضبط هو الحفاظ على حقوق المساهمين وجميع الأطراف التي لها علاقة بأعمال الشركة لأن ذلك من شأنه أن يجنب الاقتصاد والاستثمارات المحلية حدوث حالات انهيار الشركات بسبب الممارسات الخاطئة من قبل الإدارة والمديرين التنفيذيين كما حدث في عدد كبير من دول العالم ولعدد كبير من الشركات العملاقة.

### ثالثا: مبادئ حوكمة الشركات كضابط من ضوابط السوق المالي

بدأت معظم الأسواق المالية التفكير في إلزام الشركات المقيدة في البورصة بأن تكون ملتزمة بتطبيق قواعد الحوكمة كشرط أساسي من شروط القيد، هذه القواعد مطبقة عالميا على الشركات وتقوم الهيئة العامة لسوق المال بإصدار قواعد الحوكمة في صورتها النهائية مع منح فترة زمنية لهذه الشركات كي تنظم أمورهما لتتوافق مع حوكمة الشركات.

وبدراسة أسواق رأس المال وخاصة الأسواق المتقدمة، نجد أن جميعها تطبق نظام الحوكمة على الشركات المدرجة لديها، وهذا يعتبر شرطا أساسيا حتى تتمكن الشركات من قيد أسهمها لدى هذه البورصات، ولكن في الأسواق الناشئة هناك الكثير من تلك الأسواق لا تطبق هذا النظام نظرا لعدة أسباب تتمثل في أن هناك الكثير من الآليات الضرورية المفقودة في تلك الأسواق والتي هي في أشد الاحتياج إليها لتطبيقها والعمل بها.

ومن ناحية أخرى فإن تطبيق قواعد حوكمة الشركات ستزيد من ثقة المستثمرين والمساهمين في أداء الشركات وتضمن لهم حقوقهم لأن أحد متطلباتها رفع مستوى الشفافية لتحقيق كفاءة الأسواق، لأنها تضمن حقوق المساهمين

الأساسية كحق المساهمين في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتغيرات الجوهرية في الشركة، وحق المساهمين في المشاركة بفعالية والتصويت في اجتماع الجمعية العامة وإعلامهم بالقواعد بما في ذلك إجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة ووجوب الإفصاح عن الهيكل المالي للشركة.

تؤثر الحوكمة على السوق المالي بتأثيرها على الشركات من حيث حجم التداول، أسعار الأسهم ودعم الثقة بين الأطراف المتعاملة، حيث أن التطبيق الفعلي لقواعد الحوكمة يحقق الشفافية والعدالة ويجيز مساءلة الإدارات بما يحمي المساهمين وحملة الوثائق جميعاً، ويراعي مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة مما ينعكس إيجاباً على تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات الوطنية وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة، كما يزيد من الثقة في الاقتصاد القومي وتعمق دور سوق المال وزيادة قدراته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار والمحافظة على حقوق الأقلية من صغار المستثمرين، مما يشجع على نمو القطاع الخاص ويدعم قدراته التنافسية ويساعد على تمويل المشروعات وتحقيق الأرباح.

إن عملية الإفصاح عن المعلومات المالية تعتبر عاملاً مهماً في تخفيض تكلفة رأس مال الشركة وضمان استمراريتها في أداء أعمالها، حيث أن الحوكمة تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتساعد على الحد من هروب رؤوس الأموال ومكافحة الفساد المالي والإداري.

إن الحوكمة الجيدة للشركات ترفع من معدلات الإفصاح والشفافية وتقدم المعلومات المالية التي تساعد على تحسين الأداء وتنويع استثمارات الشركات مما يزيد من معدلات العائد على استثماراتها، فمما لا شك فيه أن الحوكمة هي أحد المجالات التي تؤدي إلى إنعاش الاقتصاد ورفع كفاءة الأسواق من خلال حماية الاستثمارات الوطنية ومنح هؤلاء المستثمرين الثقة في نظام الدولة، الأمر الذي يجعلها أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.

#### رابعاً: آليات تنفيذ حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة:

إن التطور المتزايد والمتجدد لآليات الأسواق المالية يفرض المزيد من الضغوط بإضافة آليات جديدة إلى دليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تتوافق مع إجراءات التوجه إلى السوق من شأنها أن تضمن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات وهي :<sup>1</sup>

✓ مطالبة الشركات بوضع سجلات مستقلة للأسهم؛

✓ وضع معايير الشفافية والتقارير المتعلقة ببيع الأصول الأساسية؛

✓ وضع قواعد تساعد على قيام مجلس الإدارة بمسؤولياته؛

1- سحنون جمال الدين، "شروط بروز الأسواق المالية، دراسة مقارنة لدول مصر، تونس والجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2008، ص 130.

✓ الحاجة إلى وضع معايير دولية مقبولة للمحاسبة؛

✓ رفع كفاءة الأجهزة الإشرافية والقضائية والرقابية.

الملاحظ أن هذه الآليات السالفة الذكر بالرغم من أهميتها إلى أنها مصممة بالدرجة الأولى للشركات المسجلة في أسواق الأوراق المالية أي تعمل في بيئة قانونية وتنظيمية فعالة وبدرجة كافية من التنافس.

## خلاصة

حاولنا في هذا الفصل الوقوف على مدى علاقة حوكمة الشركات بالمعلومات المحاسبية، إذ نجد أنها تعتبر أداة فعالة للتأكد من موضوعية ومدى مصداقية المعلومات وهذا من خلال الالتزام بتطبيق مبدأ الإفصاح، كما خلصنا أن من وراء هذا النظام يتم تحقيق الجودة للمعلومات المحاسبية، وهذه الجودة تبنى على مجموعة من المعايير التي يمكن الوصول إليها من خلال تطبيق آليات حوكمة الشركات و المساهمة في تحقيق الشفافية وتوفير معلومات ذات جودة عالية حتى يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات الاستثمارية و ذلك بتوفير الإفصاح العادل والكافي لجميع مستخدمي القوائم والتقارير المالية لزيادة تحسين جودة المراجعة من خلال الكشف عن الأعمال غير الشرعية.

العمل على تطوير نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالمؤسسة، كذلك لها أثر مباشر في تحقيق الكفاءة للسوق المالي باعتبار أن أهم دوافع حوكمة الشركات هو إعادة ثقة المتعاملين في السوق المالي ومساعدتهم على اتخاذ القرارات الرشيدة لتحقيق أهدافهم.

الفصل

الرابع

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية التي قمنا بها حول موضوع أثر آليات حوكمة الشركات على جودة الافصاح المحاسبي، تأتي الدراسة التطبيقية و التي تتمثل في مدى تطبيق ديوان الترقية و التسيير العقاري لنظام حوكمة الشركات و أهم المعلومات المفصّل عنها و فيما يلي سنتطرق الى تقديم الديوان لهذا ارتقينا أن نقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث: و للامام بهذا الفصل تم تقسيمه كما يلي:

**المبحث الأول:** تقديم عام ديوان الترقية و التسيير العقاري.

**المبحث الثاني:** مكانة حوكمة الشركات و أهم الأطراف الرئيسية في ديوان الترقية و التسيير العقاري.

**المبحث الثالث:** تشخيص الوضعية المالية لديوان الترقية و التسيير العقاري.

**المبحث الأول: تقديم عام ديوان الترقية و التسيير العقاري:**

يمكن تعريف ديوان الترقية والتسيير العقاري حسب النصوص القانونية الحالية على أنها مؤسسة اقتصادية تملك الدولة رأس مالها مع استقلالها المالي و التسيير، يتحدد نشاطها بصفة عامة في الترقية و التسيير العقاري على مستوى القطر الوطني تخضع علاقتها مع الغير إلى القانون العام، يصطلح عليها بمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري (C.I.P.E).

**المطلب الأول: نشأة ديوان الترقية و التسيير العقاري:**

لتمكيننا من تعريف دواوين الترقية و التسيير العقاري لابد من معرفة التحولات التي عرفتها طبيعتها القانونية منذ إنشائها إلى يومنا هذا.

عرفت ثلاث مراحل:

**المرحلة الأولى:** و هي المرحلة الممتدة من تاريخ إنشاء دواوين الترقية و التسيير العقاري سنة 1974 إلى غاية سنة 1985 و أهم ما ميز هذه المرحلة هو عدم استقلال الدواوين في تسييرها اتجاه الإدارة العمومية، و أهم النصوص القانونية التي تناولت تنظيم و عمل الدواوين خلال هذه المرحلة تتمثل في:

الأمر رقم 63/74 المؤرخ في 10/06/1974 المتضمن إنشاء و تحديد نظام دواوين الترقية و التسيير العقاري.

02 - الأمر رقم 93/76 المؤرخ في 23/10/1976 المحدد لشروط إنشاء و تنظيم و عمل دواوين الترقية و التسيير العقاري للولاية.

03 - المرسوم 143/76 المؤرخ في 23/10/1976 المتضمن إنشاء دواوين الترقية و التسيير العقاري للولاية .

04 - المرسوم رقم 01/80 المؤرخ في 05/01/1980 المتعلق بإنشاء وتنظيم وعمل دواوين الترقية و التسيير العقاري لولاية الجزائر أحكام المادة 01 من الأمر رقم 93/76.

05 - المرسوم رقم 502/82 المؤرخ 25/12/1982 المعدل و المتمم للأمر رقم 93/76 .

06 - الأمر الوزاري المشترك المؤرخ في 01/06/1985 التنظيم الداخلي لدواوين الترقية و التسيير العقاري للولاية .

**المرحلة الثانية:** و هي المرحلة الممتدة من سنة 1985 إلى غاية 1991. عرفت ديوان الترقية و التسيير العقاري تعديلا في طبيعتها حيث أصبحت مؤسسة اقتصادية عمومية محلية و هذا بموجب أحكام المادة 01 من المرسوم رقم 270/85 المؤرخ في 05/11/1985 المتضمن تحويل و تنظيم أعمال دواوين الترقية و التسيير العقاري للولاية.

و أهم النصوص القانونية التي تناولت تنظيم و عمل ديوان الترقية و التسيير العقاري، مايلي:

02 - المرسوم 270/85 المؤرخ في 1985/11/05. ( المتضمن تحويل و تنظيم أعمال دواوين الترقية و التسيير العقاري للولاية)

03 - المرسوم 200/83 المؤرخ في 1983/03/19 المحدد لشروط إنشاء و تنظيم و عمل المؤسسات العمومية.

### المرحلة الثالثة:

و هي المرحلة الحالية و الممتدة منذ سنة 1991 إلى يومنا هذا و خلال هذه المرحلة عرفت دواوين ت.ت.ع تحولاً أساسياً، ذلك أنها أصبحت مؤسسة عمومية تجمع بين خصائص الشركات الخاصة و المؤسسات العمومية وهذا تنفيذاً لمقتضيات المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 147/91 المؤرخ في 1991/05/12. و من النصوص القانونية التي تناولت تنظيم و عمل ديوان الترقية و التسيير العقاري خلال هذه المرحلة ما يلي :

01 - المرسوم التنفيذي رقم 147/91 المؤرخ في 1991/05/12 المتضمن تحويل الطبيعة القانونية لدواوين الترقية و التسيير العقاري المحددة لكيفيات تنظيمها و عملها.

02 - المرسوم التنفيذي رقم 08/93 المؤرخ في 1993/01/02 المتضمن تعديل و تتميم المرسوم التنفيذي رقم 147/91.

03 - قرار رقم 43 مؤرخ في 1998/10/19 يتضمن تحديد الايطار القانوني للهيكل التنظيمي لدواوين الترقية و التسيير العقاري.

04 - منشور مؤرخ في 1998/11/18 يتضمن تطبيق أحكام القرار الوزاري المؤرخ في 1998 /10/19.

و تم تأسيس ديوان الترقية و التسيير العقاري بالبويرة طبقاً للأمر رقم 76/63 الصادر في 23 أكتوبر 1976 المثبت لشروط التأسيس للمنظمات و سير وكالات الترقية و التسيير العقاري بالولاية للمرسوم رقم 76/143 الصادر في 1976/10/23. و تم تغيير الطبعة الثانية لديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية البويرة طبقاً للمرسوم التنفيذي رقم 91 الصادر في 1991/05/12 وقد نص هذا الأخير الى المواد التالية :

**المادة 01:** " أن ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية البويرة نصب كمنشأة عمومية ذات طبيعة صناعية و تجارية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية و تمارس و وظائفها على مستوى الولاية تحت وصاية وزارة السكن و العمران "

**المادة 02:** المقر الاجتماعي لديوان يحدد في مقر الولاية.

**المادة 03:** ديوان الترقية والتسيير العقاري يتصرف في ممتلكات حقوق و واجبات الغرفة العمومية للسكن بالكراء معتدل لتواجه على مستوى الولاية.

أن ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية البويرة مسير من طرف المدير العام المعين في فترة أقصاه خمس سنوات و يدار عن طريق مجلس الإدارة المكون من:

ممثل لوزير السكن والعمران (DUC) رئيسا

مدير السكن والتجهيزات الاجتماعية لولاية البويرة (DLEP) عضوا

مدير التهيئة و التخطيط على مستوى ولاية البويرة (DPAT) عضوا

مدير تنظيم الشؤون العامة لولاية البويرة (DRAG) عضوا أمين خزينة ولاية البويرة عضوا

بالإضافة الى ممثلين عن عمال الديوان لولاية البويرة .

### المطلب الثاني: الإطار التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري

#### أولا: تعريف لديوان الترقية والتسيير العقاري.

يمكن تعريف ديوان الترقية والتسيير العقاري حسب النصوص القانونية الحالية، على أنها مؤسسة اقتصادية تملك الدولة رأسمالها مع استفادتها المالي و التسيير، يتحدد نشاطها بصفة عامة في الترقية والتسيير العقاري على مستوى القطر الوطني، وتخضع علاقتها مع الغير الى القانون العام يصلح عليها بمؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي وتجاري.

ثانيا: مهام ديوان الترقية والتسيير العقاري.

#### من المهام التي أوكلت إلى ديوان الترقية و التسيير العقاري نذكر:

- ✓ تلبية حاجات السكن للولاية، تحمل المسؤولية الكاملة في نوعية البناءات و المراقبة بالإضافة إلى اختيار الأرض المناسبة لذلك؛
- ✓ مراقبة أشغال ما بعد البناء و تهيئة الظروف اللازمة للسكن الاجتماعي؛
- ✓ تسند إليها أعمال الترميم و الإصلاح اللازم للسكنات البيئية من طرف الوكالة ذاتها.
- كما تراعي الوكالات المكلفة المحددة من طرف وزير التخطيط و التجهيز و وزير السكن و التهيئة العمرانية لكل نوع من السكنات عند إجراء العقود.
- أيضا ديوان الترقية و التسيير العقاري مكلف بمتابعة برنامجها المخطط من حيث:
- ✓ البناءات حسب المخطط سواء كانت سكنات أو محلات تجارية تحت السكنات؛
- ✓ تكلف بجمع الإيجار و الأعباء؛
- ✓ المحافظة على البنايات و المحيط الخارجي و صيانتها؛
- ✓ المتابعة القضائية لكل تعدي على البناية من طرف أصحاب السكنات الهاربين من دفع الكراء؛

- ✓ التنظيم و التنسيق لكل الأعمال الموجهة لحسن إشغال استعمال مجموعة البنايات التي تسييرها؛
  - ✓ تسيير OPGI من طرف مدير معين من قبل وزير السكن العمرانية باقتراح من الوالي؛
  - ✓ يمكن تعيين نائب مدير معين من حسن تسيير الوكالة ، للمدير صلاحيات تمكنه من حسن تسيير الوكالة ويقوم بيه؛
  - ✓ يقترح ويطبق مخطط الأعمال للوكالة في مجال الأهداف المحددة؛
  - ✓ يسير ويتابع العقود؛
  - ✓ منح مناصب عمل على القانون الأساسي للوكالة والميزانية المحددة للوكالة؛
  - ✓ إعداد التقارير السنوية للوكالة؛
  - ✓ تمثيل الوكالة في المحاكم و الحياة العمومية.
  - كما أن قرارات المدير لا تطبق في الحالات التالية
  - ✓ الحالات التقديرية للمصاريف والمدخل؛
  - ✓ القروض؛
  - ✓ قبول العطايا والتنازلات.
- كما توجد مكاتب مساعدة لتحسين التسيير والمراقبة لتسهيل عملية التسيير، أما مشاريع الوكالة فتراقبها لجنة ولاية مختصة ويسلم تقرير كل ثلاثة أشهر من طرف الوكالة إلى الوالي وهذا الأخير يعطي ملاحظته ويرفع التقرير إلى وزير السكن.

### ثالثا: نشاطات وأهداف ديوان الترقية و التسيير العقاري.

يشمل نشاط ديوان الترقية و التسيير العقاري المجالات التالية:

#### 1. نشاطات ديوان الترقية و التسيير العقاري

- ✓ ترقية البناءات الإنابة عن أي متعامل في الإشراف على المشاريع المسندة الترقية العقارية ؛
- ✓ عملية تأدية الخدمات قصد ضمان الأملاك العقارية و إعادة الاعتبار إليها و صيانتها.
- عملية التسيير العقاري للأملاك المسندة و التي تشمل:
- ✓ تأجير المساكن و المحلات ذات الاستعمال المهني و الحرفي أو التنازل عنها؛
- ✓ تحصيل مبالغ الإيجار و الأعباء المرتبطة بالإيجار و كذلك مقابل التنازل عن الأملاك العقارية التي تسييرها؛
- ✓ المحافظة على العمارات و ملحقاتها قصد الإبقاء عليها بالاستمرار في حالة صالحة للسكن؛

✓ إعداد جرد للعمارات المكونة للحظيرة العقارية التي تسييرها و ضبط و مراقبة وضعية النظام القانوني الشاغلي الشقق و المحلات الكائنة بهذه العمارات.

تنظيم جميع العمليات التي تستهدف للاستعمال الأمثل للمجتمعات العقارية التي تسييرها و تنسق ذلك ضمان تسيير جميع الأملاك التي ألحقت بها أو سوف تلحق بها حسب شروط خاصة في إطار و حدودية قواعد تسيير الممتلكات العقارية.

## 2. أهداف ديوان الترقية و التسيير العقاري

يتولى ديوان الترقية و التسيير العقاري في إطار تجسيد السياسة الاجتماعية للدولة ترقية الخدمة العمومية في السكن لاسيما بالنسبة للفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا ويهدف الى:

✓ كراء السكنات أو المحلات للاستعمال المهني التجاري و الحرقي؛

✓ تغطية الكراء و الأحياء التي تعود عليه؛

✓ الحفاظ على بنايات و استقلاليتها.

## المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي لديوان الترقية و التسيير العقاري

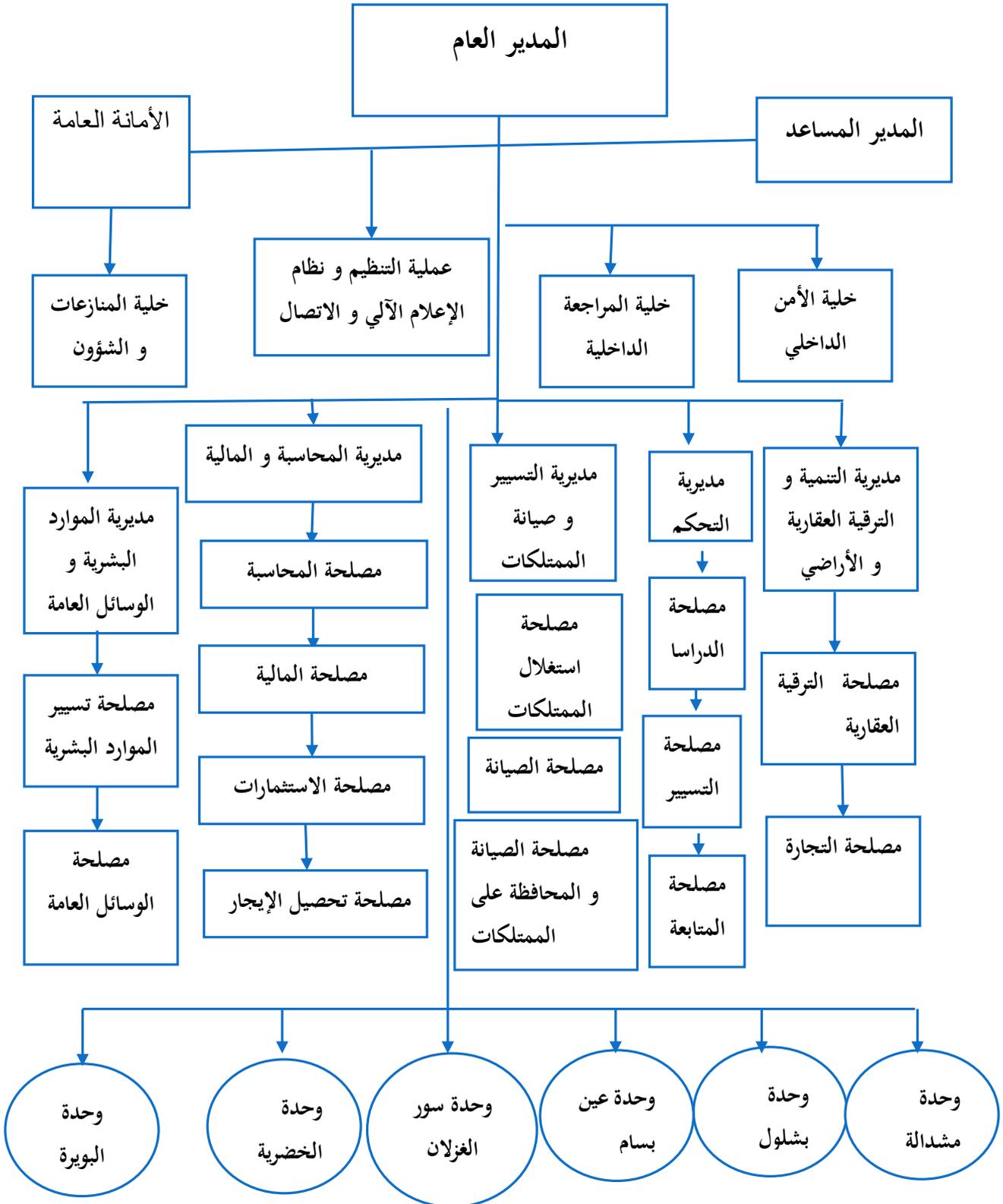
تكمن ركيزة نجاح أي مؤسسة في مدى حسن اختيارها للهيكل التنظيمي الذي يوافق نشاطها و توزيع مهامه.

### أولا: تعريف الهيكل التنظيمي لديوان الترقية و التسيير العقاري

يعرف الهيكل التنظيمي بأنه التركيب الداخلي للمنظمة من كافة التقسيمات التنظيمية المكونة لها، ويوضح

الهيكل العلاقة بين هذه التقسيمات من حيث تبعية كل تقسيم لمكوناتها من التقسيمات الأدنى والسلطة، ومسؤولية كل تقسيم.

الشكل رقم 09: الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري:



المصدر: مصلحة المحاسبة و المالية.

ثانيا: شرح الهيكل التنظيمي لديوان الترقية و التسيير العقاري.

تكمن ركيزة نجاح أي مؤسسة في مدى حسن اختيارها للهيكل التنظيمي الذي يوافق نشاطها و توزيع مهامه وفقا للمخطط الذي يشكل من مجموعة الدوائر الرئيسية و هي وفق الترتيب التالي:

✓ المديرية العامة؛

✓ مديرية الموارد البشرية و الوسائل العامة؛

✓ مديرية المحاسبة و المالية؛

✓ مديرية التحكم في انجاز المشاريع؛

✓ مديرية التسيير و صيانة الممتلكات.

هذه بالإضافة إلى الطابق الأرضي المخصص ل: الاستقبال، الأرشيف، مساعد الإعلام الآلي، مساعد الأمن و الوقاية، مكلف بتحويل الاتصالات.

**1: المديرية العامة:**

وفقا لأحكام المرسوم 91 – 147، 12 ماي 1991م المتعلق بتحويل طبيعة النظم الثانية للمادة 16 لديوان الترقية

و التسيير العقاري و خاصة ب:

أ. **المدير العام:** يعد العنصر الأساسي لأنه يشرف على تسيير الديوان و مشاريعه عن قرب و يعتبر المسؤول الأول

و الأخير على مدى نجاح و تسيير الديوان و نشاطه، و هو مكلف ب:

✓ ضمان تحقيق الأهداف المحددة للديوان و تنفيذ قرارات مجلس الإدارة؛

✓ التوقيع على جميع الإجراءات التي تنطوي على الديوان؛

✓ ممارسة سلطة الإشراف على جميع العاملين؛

✓ تحضير تقرير سنوي عن الأنشطة مع الميزانية العمومية و بيانات الدخل و إرسالها إلى الهيئة المشرفة بعد موافقة

مجلس الإدارة.

ب. **المدير المساعد:** و هو مساعد مباشر للمدير العام و تقع تحت مسؤوليته ما يلي:

✓ رصد، تنسيق، متابعة و تنفيذ برامج العمل و الأهداف المحددة له؛

✓ تمثيل المدير العام في الجان الداخلية و الخارجية؛

✓ تحليل و تقييم الأنشطة التي تضطلع بها الهياكل التابعة لمكتب الديوان.

ت. الأمانة العامة: تعتبر كوسيلة اتصال بين مديريات الديوان و المديرية العامة و تعمل على خلق جو أكثر تنظيمي لتسجيل عمل المدير، كما تقوم بالإشراف على كل العمليات الشكلية، خاصة بمكتب المدير العام و هي مكلفة

✓ تسجيل، نقل، تحرير الوثائق الخاصة بنشاط المديرية العامة؛

تقسيم العمل و توزيع البريد الذي يصل إلى المديرية العامة عبر مختلف المديريات و إعلام جميع المسؤولين بالديوان بقرارات المدير العام؛

✓ استقبال الزوار بالمديرية العامة.

ث. الأمن الداخلي: يسهر على الأمن بالديوان و تمثل مهامه في:

✓ وضع مخطط امن و السهر على تنفيذه إلى غاية إنجائه من طرف المدير العام؛

✓ تنسيق و مراقبة نشاطات أعوان الأمن العاملين بالديوان.

ح. خلية المنازعات و الشؤون القانونية: مكلفة ب:

✓ السهر على تنفيذ الإجراءات الخاصة بالتشريع و المتعلقة بمصلحة الديوان؛

✓ السهر على تنفيذ القرارات و إصدار الأحكام لصالح الديوان؛

✓ إعداد هياكل لمساعدة الديوان في تنفيذ التشريعات و اللوائح.

ج. المراجعة الداخلية:

✓ السهر على التنفيذ الجيد للطرق و القواعد و الإجراءات للتكفل بالمهام المتعلقة بكل فرع من فروع الديوان؛

✓ تحليل و تقييم النشاط الإداري و المالي للديوان و متابعة التطبيق الجيد للتشريعات و اللوائح؛

✓ تقييم أداء المجلس و الإصلاحات المقترحة إذا لزم الأمر من أجل تحسين أدائها.

خ. خلية التنظيم و نظام الإعلام الآلي و الاتصال:

✓ تصميم سياسة معلومات عامة داخل الديوان؛

✓ السهر على استثمار إمكانيات الإعلام الآلي؛

✓ ضمان الاستخدام الرشيد للموارد و الكمبيوتر و صيانتها؛

2. مديرية الموارد البشرية و الوسائل العامة

تعني هذه المديرية بكل ما يتعلق بالإمكانيات البشرية و الوسائل الضرورية الخاصة بالتقسيمات الموجودة بالديوان كما تهتم بالتنسيق و مراقبة النشاطات المرتبطة بالتسيير الاحترافي المتعلق بمستخدمي الديوان، فهي المديرية اللازمة لتشغيل جميع الهياكل التابعة لمكتب و تنفيذ إجراءات لضمان الحفاظ على مصالح المجلس.

يأتي على رأسها رئيس يهتم بمتابعة الملفات الإدارية للمواطنين و حسن التسيير و الأداء، و تتكون هذه المديرية من مصلحتين

✓ مصلحة تسيير الموارد البشرية؛

✓ مصلحة الوسائل العامة؛

✓ مصلحة تسيير الموارد البشرية:

تعتبر صلة الوصل بين الإدارة و الموظفين تتمثل مهامها أساسا في:

✓ احترام قواعد التوظيف؛

✓ تنفيذ القرارات المتعلقة بالنصوص و الترقية؛

✓ متابعة الحياة الوظيفية للموظفين و دفع الأجور؛

✓ معالجة و متابعة العطل الخاصة بموظفي الديوان .

و تنقسم بدورها إلى خليتين

❖ خلية التوظيف و التكوين ( التدريب )

❖ خلية الأجور و الشؤون الاجتماعية

أ. خلية التوظيف و التكوين: تهتم بكل ما يخص تكوين الأفراد و تدريبهم بالتمهين و التربص يشرف عليها رئيس

خلية و مسيري التوظيف و التكوين و تتمثل مهامها في:

✓ تحضير مخطط التكوين بالتنسيق مع رؤساء المديريات و دراسة احتياجات الديوان من حيث التكوين و العمل

على الاتصال مع مختلف مراكز التكوين؛

✓ تكوين العمال و هذا بعد القيام بدراسة الاحتياجات التكوينية مع مختلف المديريات و اخذ ميزانية التكوين بعين

الاعتبار؛

✓ متابعة المتكويين داخل المؤسسة و الإشراف على مذكرة نهاية التربص؛

✓ دراسة الاحتياجات في مجال المستخدمين بالتنسيق مع رؤساء المديريات و تنفيذ مخطط التوظيف؛

✓ المتابعة و الإشراف على المتربصين من مختلف مراكز التكوين و الجامعات؛

✓ المتابعة و الإشراف على تنفيذ عقود التوظيف ( فيما يخص مدة صلاحيتها ).

## 3. خلية الأجور و الشؤون الاجتماعية:

دورها تحرير دفع الرواتب و تهتم بالعتل المرضية و حوادث العمل بالتنسيق مع مصلحة الضمان الاجتماعي كما تقوم بالمراقبة الدقيقة للحضور من أجل تحديد الغياب و الانضباط في العمل  
 مصلحة الوسائل العامة: تتمثل مهامها عموماً في  
 ✓ تسيير الموارد المادية الخاصة بحظيرة الديوان؛  
 ✓ إنشاء وسائل القياس للتوقعات الدورية للديوان؛  
 ✓ مسك دفاتر و قوائم الجرد؛  
 ✓ ضمان صيانة المرافق المادية للديوان؛  
 ✓ تخطي جميع الموارد المادية و عقود التأمين لديوان.

## 4. دائرة المحاسبة و المالية

تهتم هذه المديرية بضمان جميع العمليات المالية المحاسبة الخاصة بالديوان و تحديد الميزانية اللازمة لتنفيذ المهام التي تضطلع بها الوكالة لرصد و تنفيذ و ضمان السيطرة عليها، كما تهتم بضمان و صيانة و تحديد مكتب المحاسبة و توحيد جميع القيود المحاسبية، تتمثل هذه المديرية في:

أ. مصلحة المحاسبة: تتمحور مهامها في:

- ✓ إقرار الميزانية و الإشراف على تنفيذها؛
- ✓ مسك الدفاتر وفقاً للقواعد المعمول بها لدى الديوان و استكمالها؛
- ✓ إعداد الوثائق المتعلقة بالأنشطة المالية و المحاسبية للديوان وقوائم الجرد حساب قيمة الاستهلاك الخاصة بهم.

ب. مصلحة المالية: تهتم بـ:

- ✓ ضمان المراقبة المنتظمة لمواقع الخزينة و الحركات المالية؛
- ✓ متابعة و تنفيذ المعاملات الضريبية بنشاط الديوان.

ت. مصلحة الاستثمارات:

- ✓ وضع و مراقبة برنامج الاستثمار السنوي.

ج. مصلحة تحصيل الإيجار:

- ✓ تحصيل الإيجارات و حصيلة البيع؛
- ✓ تنفيذ جميع الإجراءات التنظيمية لضمان استرداد عائدات الإيجار و البيع.

## 4. دائرة التحكم في انجاز المشاريع

✓ تقوم بإعداد و تنفيذ الإجراءات لبرنامج استئجار المساكن الاجتماعية كما أنها تقوم بالتنسيق و التسيير و متابعة المشاريع و هي تتألف من

أ. مصلحة الدراسات و البرمجة:

✓ متابعة الدراسات و البرمجة لبرامج الديوان؛

✓ تنسيق و رصد الدراسات قبل انطلاق البرامج.

ب. مصلحة التسيير و الصفقات:

✓ تنفيذ الإجراءات التشريعية و الأنظمة المتعلقة بالمنشورات؛

✓ تحليل العروض و التفاوض في حدود الخطة المالية؛

✓ إجراء بحوث السوق لوضع جدول زمني من الرسوم المطلوبة في أي مفاوضات.

❖ مصلحة إدارة عمليات السلوك:

✓ رصد تنسيق العمل لتنفيذ برامج ترويجية و اجتماعية و معدات المكتب وفقا لشروط العقد و المعايير المقبولة في هذا المجال.

❖ دائرة التسيير و صيانة الممتلكات

✓ تهتم بتوفير عمليات إدارة الممتلكات، نقل الملفات و العقارات وصيانتها، وضع و اتخاذ الإجراءات للحفاظ على الممتلكات، تعزيز العلاقات مع المستخدمين و جمعيات الممتلكات في اتصال مع الإجراءات ذات الصلة للحفاظ على الممتلكات.

و تضم هذه المديرية:

❖ مصلحة استغلال الممتلكات:

و تشمل إضفاء الطابع الرسمي على العقود و الاتفاقات لاستئجار المنازل و المباني غير السكنية و رصد ملفات المستأجرين

❖ مصلحة الصيانة:

✓ ضمان كافة معاملات البيع لديوان بوصفه جزءا من التشريعات و اللوائح؛

✓ وضع جداول زمنية لدفع الإيجار.

## ❖ مصلحة الصيانة و المحافظة على الممتلكات:

- ✓ تنظيم و مراقبة و رصد جميع أعمال الصيانة بالمطابقة مع الجدول الزمني؛
- ✓ التعامل مع عمليات واسعة، إصلاح و إعادة تأهيل الممتلكات.

## ❖ مديرية التنمية و الترقية العقارية و العقار.

تتمثل مهامها مجملًا في وضع و تنفيذ سياسة التنمية العقارية و الأراضي كما تقوم بتنسيق و متابعة مشاريع الإسكان التي بدأت نيابة عن المجلس، تطوير الأراضي من خلال الاستيلاء عليها لتشكيل أرض المحفظة و تمثل هذه المديرية ما يلي:

## ❖ مصلحة الترقية العقارية:

- ✓ تطوير أنشطة التطوير العقاري؛
- ✓ شركاء الدراسات الفنية و الاقتصادية المتعلقة بجدول المعاملات العقارية.

## ❖ مصلحة التجارة:

- ✓ تنفيذ الإجراءات لشراء الأراضي بغرض تشكيل أرض المحفظة؛
- ✓ الاتصال مع الشركاء في الديوان فيما يتعلق بجزية الأراضي ( أرض الوكالة، السجل العقاري، كاتب العدل، الترية و التعليم، خدمات الحقول ... ) .

## ❖ جناح المراجع

- ✓ غطية الإجراءات و الدخل و النفقات ذات الصلة بنقل الأصول؛
- ✓ تنفيذ التحقيقات الإدارية و الفنية المتعلقة ببرامج الإسكان و شاغلها؛
- ✓ توقف دوري حالات نتائج الإيجار و الإيرادات و مصروفات البيع و استرداد المتأخرات المستخدمة؛
- ✓ الدفع المنتظم للعائدات و متابعة حركة حسابات الخزينة التي أجراها الديوان.

### المبحث الثاني: مكانة حوكمة الشركات وأهم الأطراف الرئيسية في ديوان الترقية والتسيير العقاري

يرمي ديوان الترقية والتسيير العقاري إلى تثبيت مكانة له، ولتحقيق ذلك يعني الديوان اليوم أن ذلك يتطلب إقامة سياسة واضحة من أجل تحسين أدائه، ويتطلب ذلك تطبيق قواعد حوكمة الشركات، وذلك عن طريق تفعيل آليات مراقبة النوعية والجودة وتطبيق متطلبات الإفصاح، وكذا إرساء خطوات صارمة في مجال تطوير إنتاجها وترقية صورتها.

### المطلب الأول: حوكمة الشركات في ديوان الترقية والتسيير العقاري

ان تطبيق قواعد و قوانين حوكمة الشركات في ديوان الترقية و التسيير العقاري لم تعطى الأهمية الكاملة و ذلك لعدم وجود قانون ملزم لها ، و بعد تقييمنا فقد أشير أن مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات متواجدة في بعض قواعد وأنظمة الديوان بشكل نسبي.

فمن المظاهر الإيجابية لحوكمة الشركات في الديوان أنها تعمل على رفع جودة المعلومات المتواجدة في القوائم المالية للمجمع من خلال تفعيل آلية من آليات حوكمة الشركات وهي عملية المراجعة، ومن هنا أولى الديوان اهتماما خاصا لها باعتبارها أحد أدوات التسيير وهي مسؤولة عن مراجعة وتقييم أنشطة الشركة، حيث تهدف المراجعة الداخلية إلى ضمان موثوقية نظام الرقابة الداخلية وهكذا في مجال التحقيق واختصاص الإدارة فإن المراجعة تحقق رشاد تسيير، ولكن هذا لا يعني أن مؤسس ديوان الترقية والتسيير العقاري يطبق نظام حوكمة الشركات بمجاذفه فنجد مثلا بعض البنود التي تحتاج إلى دراسة وتعديل منها عدم وجود قنوات متخصصة للإفصاح عن القوائم المالية، وكذلك مفهوم المدراء المستقلين غير متوفر في القانون الخاص للديوان ذات العلاقة كما أن للإجراءات المتبعة في تعيين أعضاء لجان في الشركة كأعضاء لجنة التدقيق تفتقر للشفافية والمصادقية.

## المطلب الثاني: الأطراف الرئيسية لحوكمة الشركات

سنحاول في هذا المطلب شرح ما يلي:

أولاً: الأطراف المرتبطة بالحوكمة: وهي الأطراف الرئيسية التي لها علاقة بالحوكمة في ديوان الترقية والتسيير العقاري.

## 1. مجلس الإدارة:

وفقاً للقانون الأساسي لديوان الترقية والتسيير العقاري تدار المؤسسة من قبل مجلس الإدارة الذي يتألف مما لا يقل عن 03 و 12 شخصاً كحد أقصى، يتم تعيين الأعضاء من قبل الجمعية العامة التأسيسية.

## أ. مجلس إدارة مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري:

ويتكون مجلس إدارة ديوان الترقية والتسيير العقاري من خمسة أعضاء برئاسة السيد مورسي، والذين تتوفر فيهم جميع الشروط، بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء نواب ويعقد مجلس الإدارة أربعة اجتماعات في السنة ومن صلاحياته اعتماد التقارير المتعلقة بتسيير الشركة.

## الجدول (05): أعضاء مجلس الإدارة للديوان.

الاسم واللقب	المنصب
السيد مورسي	رئيس مجلس الإدارة
السيدة كسول زيدة	عضو
السيد تبورتن زين الدين	عضو
مني رابح	عضو
تباش مايوف	سكرتير

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على رئيس مصلحة المحاسبة والمالية.

## 2. الإدارة:

بما أن الإدارة هي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقدم التقارير الخاصة بالأداء على مجلس الإدارة، كما أنها مسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها، والإدارة هي حلقة وصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، وتتكون إدارة ديوان الترقية والتسيير العقاري من مجموعة من الإطارات الإداريين الرئيسيين والجدول التالي يوضح ذلك:

## الجدول رقم(06): الإطار الإداري لديوان الترقية والتسيير العقاري.

الاسم واللقب	المنصب	السيرة الذاتية
شابو رشيد	المدير العام	مهندس معماري
بوطرفة نبيل	نائب المدير العام	ليسانس في الحقوق
دراج أعراب	مدير المالية والمحاسبة	ليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص علوم مالية، خبرة 14 سنة في الشركة الوطنية للمحاسبة. 08 سنوات في الديوان
زكنون حميد	مدير الموارد البشرية	ليسانس في الحقوق
فرقاني ميلود	مدير الترقية العقارية	مهندس معماري
ناصر عميروش	مدير التحكم في العمليات	مهندس معماري
بوعبد الله	مدير تسيير الممتلكات	ليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص علوم مالية

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على رئيس مصلحة المحاسبة والمالية

## 3. أصحاب المصالح:

تعدد أصحاب المصالح في ديوان الترقية والتسيير العقاري وهم مجموعة لهم مصالح داخل الشركة تتكون

من:

- العمال والموظفين
- العملاء
- الجهات الحكومية

وتعمل الشركة من خلال الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يرسبها

القانون وتشجع التعاون بينها وبين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق ثورة وفرص العمل وتحقيق الاستفادة للمؤسسات.

## ثانيا: آليات حوكمة الشركات

كما تطرقنا في الجانب النظري حيث أشار التراث الأدبي لحوكمة الشركات إلى وجود العديد من الآليات التي يمكن استخدامها لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات بشكل يتلاءم وظروف المؤسسات وبيئة عملها وسوف نتطرق لآليات الحكومة، نركز على مجلس الإدارة والمراجعة: الداخلية والخارجية.

## 1. مجلس الإدارة:

ولقد تطرقنا سابقا في هذا الفصل إلى تشكيلة مجلس إدارة ديوان الترقية والتسيير العقاري وكذا المهام المنوطة به، وأهم هذه اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة هي: <sup>1</sup>

أ. لجنة المراجعة: وسيتم توضيحها لاحقا -الآلية الثانية لحوكمة الشركات-

ب. لجنة الأجور والمكافآت: تتمثل مهمتها في تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بسياسة أجور بعض الإداريين وكبار العاملين في الإدارة بما في ذلك علاوات الأداء.

ت. لجنة الاستراتيجية: وتتمثل مهمتها في اقتراح المحاور الاستراتيجية المتعلقة بسر العمل الشركة وتطورها.

## 2. لجنة المراجعة:

انطلاقا من حرص الشركة واهتمامها بالمراجعة وتعزيز دورها قامت الشركة في الربع الرابع من السنة المالية 2011 بالتشجيع على إنشاء لجنة لمراجعة مؤلفة من 03 أعضاء غير تنفيذيين يعينهم أعضاء مجلس الإدارة. ومن مهام هذه اللجنة:

- دراسة هيكل الرقابة على تسيير الشركة.
- دراسة الأخطار محل التأمين.
- الإشراف على عمليات التفقد والتفتيش والرقابة.
- الإشراف على الأعمال التقنية، الإدارية، والمحاسبية للشركة.

## 3. المراجعة الداخلية:

كما تطرقنا في الفصل السابق بأنه نتيجة تطور المراجعة الداخلية فقد أصبحت عاملا أساسيا في دعم حوكمة الشركات، هذا من خلال التأكد من رسم الأهداف الاستراتيجية للوحدات الاقتصادية بطريقة تحقق مصالح جميع الأطراف وبأساليب نزيهة، ومن هنا أولى<sup>2</sup> ديوان الترقية والتسيير العقاري اهتماما خاصا لوظيفة المراجعة

1 - دراج أعراب، رئيس مصلحة المحاسبة و المالية، لديوان الترقية و التسيير العقاري.

2\_ المرجع نفسه.

باعتبارها أحد أدوات التسيير وهي مسؤولة عن مراجعة وتقييم أنشطة الشركة، حيث تهدف المراجعة الداخلية إلى ضمان موثوقية نظام الرقابة الداخلية، وهكذا في مجال التحقيق واختصاص الإدارة فإن مراجعة الحسابات تغطي مديريات الجهوية وشبكات توزيع الخدمات، للخطط التقنية المالية والمحاسبية.

#### 4. المراجعة الخارجية:

تمارس الرقابة الخارجية على ديوان الترقية و التسيير العقاري من قبل مراجع حسابات كل نهاية السنة. أجرت الشركة مراجعة حساباتها من قبل مكتب مراجع الحسابات الخارجي تامزوغت أحمد و يتميز بالاستقلالية كما أنه يلتزم بقواعد السلوك الأخلاقي عند قيامه بمهامه و المهام التي يقوم بها و هي محددة محافظ الحسابات على المهام التالية:

- ✓ فحص الشركة و مراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها دون التدخل في التسيير؛
- ✓ التأكد من انتظام حسابات الشركة و صحتها و مطابقتها لنتائج السنة المالية المنصرمة؛
- ✓ فحص صحة الحساب السنوية؛
- ✓ ابداء الرأي في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة.

## المبحث الثالث: تشخيص الوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري بالاعتماد على قوانينها

تلعب القوائم المالية دورا هاما في دعم ثقة المتعاملين مع مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري، وبما أن هذه الأخيرة تقوم بتطبيق بعض القوانين التي تشير إلى حوكمة الشركات كالإفصاح عن المعلومات الضرورية للمتعاملين معها لاتخاذ القرارات الرشيدة وذلك بمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة اعتمادا على النسب والمؤشرات المالية باعتبارها معلومات محاسبية.

## المطلب الأول: حساب النسب المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري

يتم حساب النسب المالية بالاعتماد على القوائم المالية لديوان الترقية و لتسيير العقاري و ذلك من خلال الميزانية العامة و جدول حسابات النتائج لسنتي 2011-2012 (أنظر الملحق 01 و 02)

أولا: نسب السيولة:

الجدول رقم (07): نسبة السيولة المختصرة.

نسبة السيولة المختصرة = (القيم القابلة للتحديد + القيم الجاهزة) / ديون قصيرة الأجل

2012	2011	
1384466954.81	1321703916.12	قيم قابلة للتحقيق
241966244.16	140031064.08	قيم جاهزة
979916270.02	731703085.14	ديون قصيرة الأجل
1.65	1.99	نسبة السيولة المختصرة
النسبة أكثر من 0.5 وهذا يعني قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها القصيرة الأجل بواسطة قيمتها الجاهزة والقيم القابلة للتحقيق		التعليق

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الميزانية العامة و جدول حسابات النتائج.

الجدول رقم (08): نسبة السيولة الفورية (الحالية أو الجاهزة)

نسبة السيولة الفورية = القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل

2012	2011	
241966244.16	140031064.08	قيم جاهزة
979916270.02	731703085.14	ديون قصيرة الأجل
1.65	0.19	نسبة السيولة الفورية
هذه النسبة $0.2 \leq \% \leq 0.3$ والملاحظ أن المؤسسة لا تتوفر على السيولة الفورية اللازمة لمواجهة التزاماتها الفورية.		التعليق

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الميزانية العامة و جدول حسابات النتائج.

الجدول رقم (09): نسبة السيولة العامة

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / مجموع الديون قصيرة الأجل

2012	2011	
5773452754.63	5504144072.27	الأصول المتداولة
979916270.02	731703085.14	ديون قصيرة الأجل
5.89	7.52	نسبة السيولة العامة
النسبة أكبر من 01 ففي هذه الحالة المؤسسة تتوفر على سيولة عامة ولديها القدرة على تسديد الديون		التعليق

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الميزانية العامة و جدول حسابات النتائج.

ثانيا: نسبة المردودية

الجدول رقم (10): المردودية المالية (RF)

الأموال الخاصة / النتيجة الصافية = (RF)

2012	2011	
959294178.85	865033374.10	النتيجة الصافية
3271428795.87	3325904152.63	الأموال الخاصة
0.29	0.26	RF
		التعليق
نسبة المردودية المالية إيجابية تدل على وجود أرباح للمؤسسة أي أن الأموال الخاصة ساهمت في تحقيق الفائض النقدي وهذا سنة 2011، أما سنة 2012 فنسبة المردودية ارتفع بنسبة 0.03 أي أن أرباح المؤسسة ارتفعت وهذا راجع إلى الزيادة في الأموال الخاصة.		

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الميزانية العامة و جدول حسابات النتائج.

ثالثا: نسب التمويل

الجدول رقم (11): نسبة التمويل الدائم

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

2012	2011	
4251245065.89	4057607237.77	الأموال الدائمة
3932749381.66	3888989788.75	الأصول الثابتة
1.08	1.04	نسبة التمويل الدائم
		التعليق
النسبة أكبر من 1 وهذا يعني تغطية الأموال الدائمة بالأصول الثابتة، ومنه وجود رأس مال عامل موجب عجز في تسديد المستحقات فالمؤسسة لا تلجأ إلى الديون قصيرة الأجل لتمويل استثماراتها، المؤسسة هنا تبعد كثيرا عن طبيعة التوازن المثالية التي تبحث عنها المؤسسات الاقتصادية وتحقق بعده هامش أمان والقيم المحصلة بعد الواحد هي كبيرة جدا وتدل على وجود وضعية انعدام التوازن في المؤسسة وبذلك فالوضعية مريحة.		

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الميزانية العامة و جدول حسابات النتائج.

الجدول رقم (12): نسبة التمويل الخارجي

نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون / مجموع الأصول

2012	2011	
2502023958.76	2178239919.64	مجموع الديون
1840703372.97	1615154283.52	مجموع الأصول
1.35	1.34	نسبة التمويل الخارجي
النسبة غير جيدة لأنها أكبر من 1 فأموال الدائنين غير مضمونة ولا تملك المؤسسة حرية في الاستدانة.		التعليق

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الميزانية العامة و جدول حسابات النتائج.

الجدول رقم (13): نسبة الاستقلالية المالية

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

2012	2011	
3271428795.87	3325904152.63	الأموال الخاصة
2502024958.76	2178239919.64	مجموع الديون
1.30	1.52	نسبة الاستقلالية المالية
النسبة موجودة داخل المجال المثالي هذا يدل على أن المؤسسة في وضعية حسنة فتقل بذلك مراقبة الدائنين لكيفية تسيير المؤسسة من جهة وتكتسب المؤسسة حرية أكبر في التمويل والتحرك.		التعليق

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الميزانية العامة و جدول حسابات النتائج.

الجدول رقم (14): نسبة التمويل الخاص

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة.

2012	2011	
3271428795.87	3325904152.63	الأموال الخاصة
39327449381.66	3888989788.75	الأصول الثابتة
0.94	0.95	نسبة التمويل الخاص
النسبة تقريبا تساوي 1 وهذا يعني أن المؤسسة مستقلة ماليا نوعا ما في تمويل أصولها الثابتة ومن ناحية التوازن فهي مريحة جدا عن الوضعية المثالية، وتستغل أموال الخاصة في تغطية الأصول المتداولة وهذا عكس قاعدة التوازن المالي.		التعليق

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الميزانية العامة و جدول حسابات النتائج.

المطلب الثاني: حساب مؤشرات التوازن المالي لديوان الترقية والتسيير العقاري

أولا: حساب مؤشرات التوازن المالي:

يتم الاعتماد على قائمة الميزانية العامة وجدول حسابات النتائج لديوان الترقية والتسيير العقاري (أنظر إلى

الملحق 01 و 02)

الجدول رقم (15): يبين مؤشرات التوازن المالي لسنتي (2011-2012) مع إبراز تغييرها

أصول ثابتة - أموال دائمة = FR

خصوم جارية للاستغلال - أصول جارية للاستغلال = BFR

BFR - FR = TR

المؤشر	A 2011	B 2012	التغير B-A	نسبة التغير %
رؤوس الأموال الخاصة	3325904152.63	3271428795.87	-544753357	1.63
خصوم غير جارية	1446536834.5	1522107686.74	75570854	5.22
أموال دائمة	4057607237.77	4251245065.89	193637828	4.77
أصول ثابتة	3888989788.75	3932749381.66	43759593	1.12

8.37	14128235	310044568.23	168617449.02	رأس المال العامل
8.38 33.92	123613929 248213185	1598737148.81 979916270.02	1475123219.44 731703085.14	أصول جارية للاستغلال خصوم جارية الاستغلال
-16.76	-124599265	618820878	743420134	احتياجات رأس المال العامل
46.25	266026375	-308776310	-574802685	الخزينة

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معلومات من ديوان الترقية و التسيير العقاري.

ثانيا: التعليق على مؤشرات التوازن المالي

نلاحظ في السنتين (2011-2012) أن:

FR أكبر من 0، وهذا يعني أن الأصول الثابتة ممولة عن طريق الأموال الدائمة وهو مؤشر إيجابي فيما يتعلق بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها (حالة جيدة للمدى الطويل).

BFR أقل من 0، وهذا يعني أن احتياجات دورة الاستغلال أقل من مواردها وبذلك الموارد الدورية لا تستطيع تغطية الاحتياجات الدورية.

TR سالبة في السنتين أي أن المؤسسة في حالة مالية لعدم وجود فوائض مالية.

ثالثا: التعليق على التغير في مؤشرات التوازن المالي بين سنة 2011 و 2012:

نلاحظ تحسن في FR بنسبة 8.37 وهذا راجع إلى زيادة في الأموال الدائمة (رؤوس الأموال الخاصة) بنسبة 4.77 رغم الزيادة الطفيفة للأصول الثابتة إلا أنها لم تؤثر لأن الزيادة في الأموال الدائمة كانت أكبر بكثير من الزيادة في الأصول الثابتة.

انخفاض BFR بنسبة -16.76% وهذا بسبب الخصوم الجارية بنسبة 33.92% وهي نسبة تفوق الانخفاض في الأصول الجارية للاستغلال التي انخفضت بنسبة قليلة تقدر بـ 8.37%.

بالنسبة للخزينة نلاحظ تدهور كبير ويتضح هذا من خلال نسبة الانخفاض الكبير الذي يفوق 46.25%.

## المطلب الثالث: تشخيص وضعية المؤسسة

باعتبار النسب والمؤشرات المالية هي عبارة عن معلومات محاسبية يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة، فمن خلال حسابنا رأسمال العامل (FR) في سنتي 2011 و 2012 استنتجنا أن هناك قيم عالية تستطيع بواسطتها تمويل دورة استغلالها ونلاحظ أن (FR) ارتفع في سنة 2012، هذه الزيادة نفسرها بالدرجة الأولى بارتفاع العداوات والاحتياطات.

حيث قرر مجلس الإدارة باعتباره يمثل قمة إطار حوكمة الشركات والتي إليه جميع الصلاحيات اللازمة لاتخاذ القرار، حيث قام بتوزيع نتيجة الدورة السابقة (2011) إلى احتياطات.

وعند حساب احتياجات رأس المال العامل BFR نجده المنخفض في سنة 2012 وهذا راجع بالأساس إلى حسن تسيير دورة الاستغلال، وبصفة خاصة راجع إلى التحكم في سياسة التخزين والتحصيل بمعنى تفعيل آليات الرقابة باعتبار الرقابة من معايير حوكمة الشركات.

حيث لاحظنا أيضا ارتفاع بنسبة قليلة في المخزونات في 2012 ولكن على المؤسسة أن تجد قنوات تجارية أكثر فعالة لزبائن قادرين على التسديد في آجال قصيرة الأجل، لكيلا يؤثر زيادة على سلبية الخزينة.

في الأخير نقول إن المؤسسة في وضعية مريحة نوعا ما وهذا لأنها ليست بحاجة إلى ديون طويلة ومتوسطة الأجل لتمويل أصولها الثابتة، كما أن المؤسسة لا تعتمد على الديون بصفة كبيرة أي مستقلة ماليا نوعا ما، ومن خلال تحليل الوضعية المالية للمؤسسة يتضح بعض النقائص والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

- حالة سوء تسيير عناصر الاستغلال حيث أنها تسيير عشوائي وهذا راجع إلى عدم القيام بالمهام من طرف المراجع وكذا العاملين في قسم المحاسبة.

- غياب الكفاءة في أداء المهام أي نقص الأهلية التي تعبر عنها حوكمة الشركات.

- عدم الإفصاح عن القوائم المالية وكذا نقص المعلومات.

بعد أن استعرضنا بعض النقاط التي شكلت عائقا للمؤسسة سنطرح بعض الاقتراحات التي يمكن تلخيصها

فيما يلي:

- على المؤسسة معرفة أساليب التمويل المالي للاستخدامات وكيفية استعمالها في عمليات النشاط.

- ضروري إدخال نظام حوكمة الشركات في كل قوانين المؤسسة، حتى تساعدنا في تحقيق التميز في الأداء وتحقيق جودة المعلومات، وبالتالي فتح قنوات للإفصاح المحاسبي للتعبير عن المصداقية والشفافية أو لإعطاء الصورة الصادقة لأصحاب المصالح.
- تفعيل لجنة المراجعة تابعة لمجلس الإدارة.

## خلاصة:

من خلال هذا الفصل التطبيقي التي تم اسقاطه على ديوان الترقية و التسيير العقاري مركز البويرة، فيما يتعلق بحوكمة الشركات وجودة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية وجدنا أن مفهوم حوكمة الشركات يطبق بشكل نسبي. فالديوان يكتفي بتفعيل المراجعة التي تعتبر آلية من آليات حوكمة الشركات التي تعمل على رفع جودة المعلومات المتواجدة في القوائم المالية و استغني علي قنوات للإفصاح عن القوائم المالية و لا يقوم بنشر معلومات محاسبية بصفة دورية، كذلك لم نجد تفصيل قانوني بين المسؤوليات بالإضافة إلى نقص الشفافية والمصادقية في تعيين أعضاء اللجان التنفيذية.

خاتمة

عامّة

## خاتمة

أظهرت المنظمات و الهيئات الدولية للأنشطة الاقتصادية أحكاما لتجنب أزمات الانهيارات المالية التي حدثت لمختلف الشركات، محورها تعظيم جودة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، واسترجاع الثقة في الأسواق المالية وذلك بتطبيق هذا النظام يضمن إنشاء بيئة استثمارية مستقرة تساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات الرشيدة، وهذا بتوفير معلومات ذات جودة عالية المفصحة عنها بالاعتماد على مجموعة من المبادئ من شأنها توفير هذه الخاصية، فمن خلال مبدأ الإفصاح المحاسبي تضمن معلومات تتمتع بمصدقية و موثوقية، وتحقيق هذه الأخيرة يعد مؤشرا إيجابيا على وجود نظام رقابة محكم.

كما أن مساهمة حوكمة الشركات في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي يزيد من ثقة المستثمرين والمساهمين في المعلومات المنشورة بما يضمن حماية حقوق المستثمرين والمساهمين وبالتالي خلق الثقة في السوق المالي وذلك بزيادة معدلات الاستثمار ودعم القدرات التنافسية ويعتبر كمؤشر لرفع من كفاءة السوق المالي. حاولت الجزائر تغييرها من البلدان مسايرة نظام حوكمة الشركات وذلك بإصدار ميثاق حوكمة الشركات ومن خلال دراستنا لواقع مفهوم حوكمة الشركات في ديوان الترقية والتسيير العقاري تبين أن هذا المفهوم متواجد في العديد من قوانين وأنظمة الديوان كتطبيق آليات حوكمة الشركات وبالأخص آلية المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

عموما تعتبر حوكمة الشركات المدخل الفعال والحل المتكامل لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية.

## نتائج اختبار الفرضيات :

انطلاقا من الدراسة النظرية والميدانية قمنا بما تم التوصل أثناء اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية :

← فيما بالفرضية الأولى أن مفهوم حوكمة الشركات ومبادئ و إجراءات تطبيقها، يتضمن من العلاقات التعاقدية التي تربط بين أطراف عديدة منها إدارة الشركة، مساهميها و أصحاب المصالح فيها، فإنه قد اتضح أن حوكمة الشركات هي نظام للتوجيه والتحكم والرقابة على نشاط المؤسسة، مبني على تنظيم عملية اتخاذ القرارات في المؤسسات وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات فيما بين الأطراف الرئيسية في المؤسسة، وذلك لخدمة المساهمين بشكل خاص وأصحاب المصالح بشكل عام، ويتمثل هذا التوجه نقلة نوعية تعطي للجهة التشريعية حرية أكبر في التدخل في شؤون المؤسسة، لتوجيه عملها، وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح فيها، و بنائى على ذلك تتحقق الفرضية الأولى.

← وفيما يخص الفرضية الثانية والمتعلقة بأن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية هي المحددات الرئيسية لدرجة حوكمة الشركات، فإنه تبين لنا أن الإفصاح المحاسبي عن هذه المعلومات يشكل القاعدة الأساسية لفعالية هذا النظام كونه يقوم بتقديم معلومات شفافة وعادلة لسد حاجات الأطراف المتعددة الداخلية والخارجية لاتخاذ القرارات الرقابية والتوجيهية، وهذا في النهاية ما يحقق متطلبات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

← أما بخصوص الفرضية الثالثة أن هناك ارتباط وثيق بين حوكمة الشركات وتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية، حيث أن تطبيق حوكمة الشركات هو المدخل الفعال لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي وذلك من خلال إبراز شفافية ودقة هذه المعلومات المنشورة، حيث أن الأثر المباشر من تطبيق حوكمة الشركات هو إعادة الثقة للمعلومات المحاسبية و ذلك نتيجة لتحقيق المفهوم الشامل لجودة المعلومات المفصحة عنها، حيث ينتج عنه تأثير مباشر على السوق المالي وذلك بتأثيرها على القرارات المستثمرين، الأمر الذي يساهم في رفع معدلات الاستثمار واجتذاب رؤوس الأموال مما يساهم في الحفاظ على حقوق المساهمين، وهذا من متطلبات حوكمة الشركات وعليه تتحقق الفرضية الثالثة.

← وفيما يخص الفرضية الرابعة التي تتعلق بإصدار الجزائر لميثاق حوكمة الشركات للمؤسسات الجزائرية له أثرا كبيرا على الديوان، رغم ضعف البنية التشريعية و التنظيمية لحوكمة الشركات فإنه تبين لنا أن هناك نقص الاهتمام بحوكمة الشركات في الديوان، وعدم أخذ قوانين الميثاق بعين الاعتبار أي هناك تطبيق حوكمة الشركات بشكل نسبي، وبعد التقييم تبين أن عدم الإفصاح عن القوائم المالية و تحويها وهذا ليس من متطلبات الحوكمة، وهذا ما يدل على أن الفرضية خاطئة.

## النتائج العامة :

من خلال البحث نستخلص النتائج التالية :

← من الدوافع الهامة والأساسية لتطبيق حوكمة الشركات هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية المفصحة للارتقاء بمفهوم جودة الإفصاح المحاسبي؛

← الإفصاح المحاسبي من بين أهم المحددات لدرجة حوكمة الشركات ،فجودته دليل على موثوقية ومصداقية هذه المعلومات المفصحة التي يتم عرضها مما يعزز الشفافية والثقة لدى جميع الأطراف؛

← يعد أسلوب تطبيق مبادئ حوكمة الشركات من الدعائم الأساسية لرفع الأداء الاقتصادي والقدرات التنافسية ،وجذب الاستثمارات للمؤسسات والاقتصاد بشكل عام؛

← إن وجود أساس محكم وفعال لقواعد حوكمة الشركات يعمق من دور الأسواق المالية مما يرفع من كفاءتها وذلك من خلال تحقيق الثقة في هذه الأسواق؛

← على الرغم من وجود بعض القوانين التي تشير إلى ممارسة نظام حوكمة الشركات في الديوان إلا أنها غير كافية وبجاجة إلى إيجاد طرق مختلفة لتحسين وتفعيل هذا النظام؛

← محدودية دور مجلس الإدارة في اختيار المدراء التنفيذيين والغير التنفيذيين في الديوان، يؤثر بشكل مباشر على

← اتخاذ القرارات ،الأمر الذي يضعف قدرتهم على مساءلة ومتابعة المدراء التنفيذيين والغير التنفيذيين ؛

يواجه تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر جملة من المعوقات يأتي على رأسها ضعف الوعي لهذا المفهوم وكذا نقص متطلباتها كإفصاح والشفافية وهي عناصر يجب توفرها لضمان نجاح هذا المفهوم، ولا بد من توفر الجدية عن تحقيق متطلباتها.

## التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها نقترح بعض التوصيات التالية :

تشكيل فريق عمل يكلف بتطوير عدد من التشريعات المرتبطة ب حوكمة الشركات في الجزائر ؛

الاهتمام بزيادة مستوي الإفصاح في القوائم المالية من قبل الشركات، وكذلك تقارير مجلس الإدارة وشفافية المعلومات التي تتضمنها بحيث تكون ذات فائدة لمستخدمي تلك المعلومات؛

إصدار قوانين تنص على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بالنسبة للمؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالي وعدم الاكتفاء بميثاق لا يعلم وجوده إلا القليل ؛

العمل على تطوير بورصة الجزائر دورها و هذا من خلال التعاون مع المعاهد والمؤسسات المتخصصة والتدرج في التأهيل حتى تتمكن إدارة السوق من الوصول إلى المؤهلات معترف بها؛

أما فيما يخص ديوان الترقية والتسيير العقاري فان الإفصاح المحاسبي ضروري لبث الاطمئنان وتقليل المخاطر التي يتعرضون لها؛

العمل على زيادة الوعي لمعدي و مراجعي التقارير المالية ل ديوان الترقية والتسيير العقاري وذلك بتشجيعهم على معايير التقارير المالية الدولية؛

المشاركة الفعالة في ندوات ومؤتمرات حول موضوع حوكمة الشركات مع دراسة الجوانب التطبيقية والواقعية للمؤسسات الجزائرية.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

أ - الكتب:

- 01 \_ أحمد نور، "مبادئ المحاسبة الدولية"، الدار الجامعية، بيروت، 1998 .
- 02 \_ أمين السيد أحمد لطفي، "أساليب المراجعة لمراقبي المحاسبين"، الدار الجامعية، القاهرة، 2001.
- 03 \_ أمين السيد أحمد لطفي، "المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 04 \_ بن ربيع حنيفة، "الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IFRS IAS"، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2000.
- 05 \_ حسين قاضي، مأمون حمدان، "المحاسبة الدولية ومعاييرها"، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان، 2008.
- 06 \_ خالد جمال الجعارات، "معايير التقارير المالية الدولية IAS IFR"، دار النشر، الجزائر، 2007.
- 07 \_ رضوان حلوة حنان، "مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري للتطبيقات العلمية"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 2، 2009 .
- 08 \_ السيد عطا الله السيد، "النظريات المحاسبية"، دار النشر، عمان، ط 01، 2009.
- 09 \_ الشارف خوجة الطيب، "مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية للملتقى الوطني الأول لمستجدات الألفية الثالثة ودور المؤسسة على ضوء التحول محاسبي الدول"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر 21-22 نوفمبر 2007.
- 10 \_ شارل زهير، جارديث جونز، "الإدارة الإستراتيجية ؛ مدخل متكامل؛ تعريب ومراجعة" محمد سيد أحمد، إسماعيل علي البسيوني، دار المريخ للنشر، الرياض، 2008.
- 11 \_ شعيب شنوف، "محاسبة المؤسسة طبق المعايير المحاسبية الدولية"، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2003.
- 12 \_ صديقي مسعود، أحمد نغاز، "المراجعة الداخلية"، مطبعة مزورا الوادي، 2010.
- 13 \_ طارق عبد العال حماد، "التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتعليل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 14 \_ طارق عبد العال، "حوكمة الشركات المفاهيم، المبادئ ، التجارب ،المتطلبات ،شركات قطاع عام وخاص ومصارف"، الدار الجامعية، مصر، 2007 - 2008.
- 15 \_ طارق عبد العال، "حوكمة الشركات المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 16 \_ طاهر محسن الغالي، وائل محمد إدريس، "الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل"، دار وائل للنشر، عمان، 2007.

- 17 \_ عبد الرحمان عطية، "المحاسبة الدولية وفق النظام المحاسبي المالي"، دار النشر جطيلي، الجزائر، 2009.
- 18 \_ عبد الغفار حنفي، أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، أسهم، سندات، وثائق استثمار، الخيارات، الدار الجامعية، مصر 2001 .
- 19 \_ عبد الوهاب نصر علي، "موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، وفقا للمعايير المراجعة العربية الدولية والأمريكية"، الجزء الثالث، دور آليات المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات ، الدار الجامعية، القاهرة، 2009.
- 20 \_ عبد الوهاب نصر علي، شحاتة - السيد شحاتة ، "مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية المعاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 21 \_ كاترين لكوشتا هلبليغ وآخرون، "غرس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية"، دليل لإرساء في القرن الحادي والعشرين، الطبعة الثالثة، إصدار المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2003 .
- 22 \_ محسن أحمد الحضري، "حوكمة الشركات"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005.
- 23 \_ محمد أحمد أبو نصار وجمعة حميدات، "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي IAS IFRS"، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.
- 24 \_ محمد بوتين، "المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2008 .
- 25 \_ محمد بوتين، "المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية IAS IFR"، الجزائر، 2010.
- 26 \_ محمد مصطفى سليمان، "حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمدربين التنفيذيين"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- 27 \_ حمد مصطفى سليمان، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 28 \_ محمد مطر، "إدارة الاستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات"، الطبعة الثانية، مؤسسة العراق والتوزيع، عمان، الأردن. 1999 .
- 29 \_ منير إبراهيم الهندي، "الأوراق المالية وأسواق رأس المال"، دار المعارف الإسكندرية، مصر، 1999.
- 30 \_ مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم نور، "المحاسبة الإدارية"، دار السيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2002.
- 31 \_ نيزمين أبو لعتا، "حوكمة الشركات، سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية"، إصدارات مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2003.
- 32 \_ هادي التميمي، "مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية و العلمية"، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2006.

## ب – رسائل وأطروحات ومذكرات:

- 01\_ أشرف درويش أبو موسى، " حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية " مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، 2008.
- 02\_ بهاء الدين سمير علام، "أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الإداري المصري دراسة تطبيقية"، بحث مقدم لوزارة مركز المدربين المصري، 2009.
- 03\_ بودينة سليمة، "حوكمة الشركات وإسهامها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية"، مذكرة نيل شهادة ماستر02، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (م، غ، م)، محاسبة، البويرة، 2011.
- 04 \_ بوغبنوز أمينة، " أثر المعلومة المالية في السوق المالي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007.
- 05 \_ بوكساني رشيد، "معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
- 06 \_ حساني عبد الحميد، "أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية IASAFRS كإطار لتفعيل حوكمة الشركات"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، محاسبة، الجزائر، 2009.
- 07 \_ سحنون جمال الدين، "شروط بروز الأسواق المالية، دراسة مقارنة لدول مصر، تونس والجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2008.
- 08 \_ صبايحي نوال «الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة»، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، محاسبة، الجزائر، 2010.
- 09 \_ صديقي مسعود، "نحو متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2004/2003.
- 10 \_ قباجة عدنان، "أثر فاعلية الحاكمة المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، 2008، ص 14.
- 11 \_ ماجد إسماعيل أبو حمام، "أثر تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية" دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في السوق المالي"، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.
- 12 \_ مداني بن بلغيث، "أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية"، بالتطبيق على حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

## ج\_المجلات :

- 01 \_ أحمد زكريا الصيام «دور الحوكمة في الخدمة تداعيات الأزمة المالية على بورصة عمان "مجلة العلوم الإنسانية، العدد 42، 2009.
- 02 \_ البنك الأصلي المصري، "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات"، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد 55، القاهرة، 2003.
- 03 \_ حسين علي خشارمة، "مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المتشابهة المندمجة في الأردن"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 17، ال عدد 01: 2003.
- 04 \_ ظاهر القشبي، حازم الخطيب، "الحاكمية المؤسسية بين المنظوم وامكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية"، مجلة أريد للبحوث العلمية العاشر، العدد الأول 2006.
- 05 \_ عوض بن سلامة الرحيلي، "لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية، جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة"، المجلة 22، العدد 01، 2008.
- 06 \_ مجدي محمد سامي، "دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرفية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلة 46، العدد 02، يوليو 2009.
- 07 \_ محمد أحمد إبراهيم، "دورة حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسات على سوق الأوراق المالية لدراسة نظرية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق-بنها-العدد الأول، 2005.
- 08 \_ محمد مطر، "تقييم مستوي الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن"، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد 120، ال عدد 03، 1993.
- 09 \_ مها محمود رمزي ربحاوي، " الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات (حالة دراسية للشركات المساهمة الهامة العمانية)"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول 2008.
- 10 \_ نجاني إبراهيم عبد العليم، "نظرية الوكالة ودورها في تطوير نماذج الرقابة على الأداء"، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول، 1999.
- 11 \_ هيثم السعافين، "التدقيق الخارجي و التدقيق الداخلي و تدقيق السلطات الرقابية الحكومية"، مجلة المدقق، العدد 63\_64 ، آب 2005.

## د\_الملتقيات والمؤتمرات:

- 01 \_ بتول محمد النوري، علي خلف سلمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، مداخلة في الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، يومي 18 و19 ماي 2011.
- 02 \_ بريش عبد القادر، حو محمد، "البعد السلوكي والأخلاقي حوكمة الشركات ودورها في التقليل عن آثار الأزمة المالية"، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي، الأزمة المالية، والاقتصادية العالمية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف 20-21 / 2009.
- 03 \_ بن الطاهر حسين، "دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح في ظل النظام المحاسبي المالي"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6-7 ماي 2010.
- 04 \_ بوعظم كمال زايددي عبد السلام، " حوكمة الشركات ودورها من القليل من التضليل للأسواق المالية والحزمة الوقوع الأرض مع الإشارة لما واضح حوكمة الشركات في بيد الأعمال الدولية " الملتقى الدولي حول، الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، عنابة، 2009.
- 05 \_ حسين مصطفى جلالي، " من أجل استراتيجية وطنية لحوكمة من منظور إدارة الدولة ولتتمتع والحكم الرشيد"، بحوث وأوراق عمل مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007.
- 06 \_ خليل عبد الرزاق، "الإفصاح المحاسبي بين متطلبات الانتقال الي النظام المحاسبي المالي"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، البليدة، يومي 13 و14 ديسمبر، 2011.
- 07 \_ دبله فاتح، بن عيسى بشير، "مداخلة حوكمة الشركات كأداة لضمان المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء السوق"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009.
- 08 \_ زرزار العياشي، "أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير"، الملتقى الدولي حول الحوكمة المؤسسة واقع، رهانات وأفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2010.
- 09 \_ سناء عبد الكريم الخلاق، " حوكمة المؤسسات المالية ودورها في التصدي لأزمات المالية (التجربة الماليزية)"، المؤتمر السابع لكلمة الاقتصاد والعلوم الإدارية، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على المنظمات الأعمال (التحديات- الفرص- الأفاق) الأردن.

- 10 \_ صديقي مسعود، دريس خالد، "دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومة المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمارات"، الملتقى الدولي الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات، وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أم البواقي، الجزائر 2010.
- 11 \_ قورين حاج قويدر، "الحوكمة المؤسسية في الجزائر من خلال نظام المحاسبية، المالية الجديد ودورها بالنهوض بالسوق المالي"، مداخلة بملتقى الحوكمة المؤسسية واقع ورهانات وآفاق، جامعة أم البواقي 07-08 ديسمبر، 2010.
- 12 \_ مصطفى حسين بسيوني السعدي، "مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية و حوكمة الشركات"، ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، جمعية ومدققي الحسابات، الإمارات العربية، 4-5 سبتمبر، 2007.
- 13 \_ مؤيد لساعدي، "فاعلية الإفصاح في تقليل الفساد المالي والإداري"، المؤتمر الدولي الأول بكلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية: المسئلة، 2012.
- 14 \_ هوام جمعة، "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية"، ملتقى وطني، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2009.

#### ه \_ المنشورات:

- 01 \_ مركز المشروعات الخاصة الدولية، "دليل تأسيس حوكمة الشركات في الأسواق المالية"، الصاعدة، 2001.
- 02 \_ مركز المشروعات الدولية الخاصة، "مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات"، 2003 .
- 03 \_ مركز المشروعات الدولية الخاصة " حوكمة الشركات قضايا واتجاهات " نشرة دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، ال عدد 13، 2008.
- 04 \_ ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، إصدار 2009، الجزائر.
- 05 \_ أنظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 02 المؤرخة في 13/01/1988
- 06 \_ أنظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم، 42 المؤرخة في 11/07/2010.

و \_ المواقع:

- 1 \_ محمد حسين يوسف، "محددات الحوكمة و معاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها"، مصر، بنك الإستثمار القومي، 2007 ، ص8 ، متاح علي: [www.saail.net/Doat/hasan/hawkama doc](http://www.saail.net/Doat/hasan/hawkama doc), le 12/01/2014: 11 :30h
- 2 \_ وليد الحيايى، " الإفصاح المحاسبي في ضل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية »، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الداني مارك، (2010/01/02)، متاحة على- [WWW.a0-academy](http://WWW.a0-academy).  
المرجع باللغة الفرنسية:

## LES LIVRES :

- 1 – BENOIT PIGE, "**Gouvernance, contrôle et audit des organisations**", édition econoinca, paris 2008, p07.
- 2 – BERNARD RAFFOURNIER, "**les normes comptables internationales (JAS/IFRS)**" , édition onimisa, 2005, paris, p140.
- 3 – CATHERINE MAILL et ANNE LE MANH: "**normes comptables international IAS IFRS**", édition BERTI , 2006, p 63.
- 4 – GERARED CHARREAUX . "**Vers une théorie du gouvernement des entreprises**", mai 1996 iaedijon\_crego/latec,p03
- 5 – Grégory Abate et autre, "**Etude du gouvernement d'entreprise aux Etats unis au Roganne uni et en France**", Ecole des vines de paris, juin 2000,P03.
- 7 – JAQUES RENARD, "**theorie et pratiques de l'audit interne**" édition d'organisation 6 éme édition paris, 2007.p439.
- 8 – JEANE-JACQUES JULIANE, "**les normes comptables internationales JAS/IFAS**", édition Foucher 2008,p28.
- 9 – JEAN-FRANCEAICES REGNARD, "**Live bilane c'est simple**", édition chiron, paris, 2007, p37.

10 – PASCAL BERNETO, "**norme sias/ifrs, application aux etas financiers**", édition dunod,2006, p148.

11 – PIERRE VERMIMME , "**finance d'entreprise**", serme édition, dalloz paris 2002, p628 – 629.

## **ARTICLES ET CONFERENCES**

1 – Conseil national de la comptabilité, Juillet 2006,les articles 334-1et334-2

2 – Grégory Abate et autre, "**Etude du gouvernement d'entreprise aux Etats unis au Roganne uni et en France**", Ecole des vines de paris, juin 2000,P03.

المرجع باللغة الإنجليزية:

1 – A LAMGIR, M, "**Corporate governance –a risk perspective, paper presented to ; corporate governance and reform : pawing the way to financial stability and development**" a conference organized by the Egyptian banking institute, Cairo, 7/8 may 2007 p 07.

2 – Michael Jensen and Chifford Smith, "**Stockholder manager and creditor interest : applications of agency theory**", Harvard business school, p 02.

3 – OECD, "**Principles of corporate governance**",1999,p02.

الملاحق

**BILAN (ACTIF)**

ACTIF	NOTE	2012			2011
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
<b>Immobilisations incorporelles</b>					
<b>Immobilisations corporelles</b>					
Terrains		27 533 641,09		27 533 641,09	27 533 641,09
Bâtiments		4 181 798 821,15	1 165 139 243,60	3 016 659 577,55	3 075 139 359,62
Autres immobilisations corporelles		132 230 111,59	66 220 923,44	66 009 188,15	65 574 720,23
Immobilisations en concession					
<b>Immobilisations encours</b>		798 198 192,14		798 198 192,14	700 912 397,59
<b>Immobilisations financières</b>					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		150 029 995,00	150 000 000,00	29 995,00	29 995,00
Impôts différés actif		24 318 787,73		24 318 787,73	19 799 675,22
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>5 314 109 548,70</b>	<b>1 381 360 167,04</b>	<b>3 932 749 381,66</b>	<b>3 888 989 788,75</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
<b>Stocks et encours</b>		212 992 610,00		212 992 610,00	153 419 303,32
<b>Créances et emplois assimilés</b>					
Clients		186 293 779,76	3 437 489,85	182 856 289,91	209 135 179,70
Autres débiteurs		1 201 610 664,90		1 201 610 664,90	1 112 568 736,42
Impôts et assimilés		1 277 584,00		1 277 584,00	
Autres créances et emplois assimilés					
<b>Disponibilités et assimilés</b>					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		241 966 224,16		241 966 224,16	140 031 064,08
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>1 844 140 862,82</b>	<b>3 437 489,85</b>	<b>1 840 703 372,97</b>	<b>1 615 154 283,52</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>7 158 250 411,52</b>	<b>1 384 797 656,89</b>	<b>5 773 452 754,63</b>	<b>5 504 144 072,27</b>



رئيس دائرة المالية و المحاسبة  
دراج اصري

**BILAN (PASSIF)**

	NOTE	2012	2011
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis		4 244 495 147,30	4 244 495 147,30
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		-13 772 172,58	-53 557 620,57
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-959 294 178,85	-865 033 374,10
<b>Part de la société consolidante (1)</b>			
<b>Part des minoritaires (1)</b>			
<b>TOTAL I</b>		<b>3 271 428 795,87</b>	<b>3 325 904 152,63</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières		1 403 426 005,48	1 342 328 017,56
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		118 681 683,26	104 208 816,94
<b>TOTAL II</b>		<b>1 522 107 688,74</b>	<b>1 446 536 834,50</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		95 295 001,34	32 771 750,21
Impôts		76 886 545,67	66 445 009,36
Autres dettes		807 734 723,01	632 486 325,57
Trésorerie passif			
<b>TOTAL III</b>		<b>979 916 270,02</b>	<b>731 703 085,14</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>		<b>5 773 452 754,63</b>	<b>5 504 144 072,27</b>

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



رئيس دائرة المالية والمحاسبة  
دراج لعراب

الملحق رقم 01: الميزانية العامة لديوان الترقية و التسيير العقاري

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2012	2011
Ventes et produits annexes		292 501 878,26	264 127 183,66
Variation stocks produits finis et en cours		-25 854 303,62	40 651 141,59
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>266 647 574,64</b>	<b>304 778 325,25</b>
Achats consommés		-13 062 720,82	-15 374 374,06
Services extérieurs et autres consommations		-58 363 347,04	-108 247 787,99
<b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>-71 426 067,86</b>	<b>-123 622 162,05</b>
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>195 221 506,78</b>	<b>181 156 163,20</b>
Charges de personnel		-220 098 795,77	-221 115 089,81
Impôts, taxes et versements assimilés		-6 481 734,00	-5 420 420,02
<b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>-31 359 022,99</b>	<b>-45 379 346,63</b>
Autres produits opérationnels		2 646 637,00	4 006 085,49
Autres charges opérationnelles		-148 603 313,41	-137 642 949,84
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-101 136 165,98	-72 837 088,52
Reprise sur pertes de valeur et provisions			15 764 154,93
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>-278 451 865,38</b>	<b>-236 089 144,57</b>
Produits financiers		268 755 892,19	197 351 451,28
Charges financières		-7 280 097,37	-9 759 511,99
<b>VI-RESULTAT FINANCIER</b>		<b>261 475 794,82</b>	<b>187 591 939,29</b>
<b>VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)</b>		<b>-16 976 070,56</b>	<b>-48 497 205,28</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires		3 203 897,98	-2 995 189,43
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>538 050 103,83</b>	<b>521 900 016,95</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-551 822 276,41</b>	<b>-573 392 411,66</b>
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-13 772 172,58</b>	<b>-51 492 394,71</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
<b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>			
<b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>-13 772 172,58</b>	<b>-51 492 394,71</b>



رئيس دائرة المالية والمحاسبة  
درج لصراف

الملحق رقم 02: جدول حسابات النتائج لديوان الترقية و التسيير العقاري.

**REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE**  
**MINISTERE DE L'HABITAT ET DE L'URBANISME**  
**OFFICE DE PROMOTION ET DE GESTION IMMOBILIERE DE BOUIRA**

Bouira, le

N°            /DG/DGA /OPGI/2014

**ATTESTATION DE MISE A JOUR DES LOYERS**

Dans le cadre de la mise en place des dispositions du décret exécutif  
N° 03-269 du 07 Août 2003 modifié et complété.

Nous soussignés le Directeur Général de l'O.P.G.I de BOUIRA atteste que :

Monsieur : .....  
Né le : ..... à .....  
Fils de : ..... et de : .....

Occupant le local à usage : .....

Sis à la cité : .....

A procédé au paiement de l'ensemble des obligations locatives mises à charge depuis le :  
..... au : .....

Et ce pour un montant de : .....

.....  
.....

En outre, l'OPGI de BOUIRA est redevable envers l'intéressé du montant de la caution versée  
le : // // Quittance n° // et ce pour un montant de : // //

**NB**: La durée de validité de cette attestation est de trois (03) mois.

**LE DIRECTEUR GENERAL**

الملحق رقم 03 : شهادة استفاء الإيجارات لديوان الترقية و التسيير العقاري

**TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE**

	NOTE	2012	2011
<b>Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles</b>			
Encaissements reçus des clients		404 129 137,53	401 852 578,67
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-367 105 971,26	-321 160 139,91
Intérêts et autres frais financiers payés		-77 906,61	-87 533,09
Impôts sur les résultats payés			
Opérations en attente de classement (47) !!!!		<b>166 115 265,84</b>	<b>151 834 215,71</b>
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		203 060 525,50	232 439 121,38
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		1 462 135,11	859 136,10
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)</b>		<b>204 522 660,61</b>	<b>233 298 257,48</b>
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement</b>			
Décassements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-384 037 061,82	-420 399 418,74
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		15 549 400,05	16 505 643,13
Décassements sur acquisitions d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers		225 163 541,78	154 730 612,34
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)</b>		<b>-143 324 119,99</b>	<b>-249 163 163,27</b>
<b>Flux de trésorerie provenant des activités de financements</b>			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts		101 351 618,99	67 449 151,46
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-60 614 999,53	-45 971 524,46
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)</b>		<b>40 736 619,46</b>	<b>21 477 627,00</b>
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
<b>Variation de trésorerie de la période (A+B+C)</b>		<b>101 935 160,08</b>	<b>5 612 721,21</b>
<b>Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période</b>		<b>140 031 064,08</b>	<b>134 418 342,87</b>
<b>Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période</b>		<b>241 966 224,16</b>	<b>140 031 064,08</b>
<b>Variation de la trésorerie de la période</b>		<b>101 935 160,08</b>	<b>5 612 721,21</b>
<b>Rapprochement avec le résultat comptable</b>		<b>115 707 332,66</b>	<b>57 105 115,92</b>

الملحق رقم 04 : جدول تدفقات الخزينة لديوان الترقية و التسيير العقاري